منشورات لجنة تاريخ الأردن

سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة

١٠

# القضية الفلسطينية والقادة الهاشميون
# [الحسين، عبد الله، فيصل، غازي، عبد الإله]
# (١٩١٥ - ١٩٥١م)

الدكتورة خيرية قاسمية

منشورات لجنـــة تاريـــخ الأردن

سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة

10

# القضية الفلسطينية والقادة الهاشميون

## [الحسين، عبد الله، فيصل، غازي، عبد الإله]

## (١٩١٥ - ١٩٥١م)

الدكتورة خيرية قاسمية

| | |
|---|---|
| رقم التصنيف | : ٩٥٦ر٤ |
| المؤلف ومن هو في حكمه | : الدكتورة خيرية قاسمية |
| عنوان المصنف | : القضية الفلسطينية والقادة الهاشميون [الحسين، عبد الله، فيصل، غازي، عبد الإله] ١٩١٥ – ١٩٥١ م |
| رؤوس الموضوعات | : القضية الفلسطينية والهاشميون |
| رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية | : (١٩٩٥/١٠/١٠٨٣) |

**(تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية بمعرفة دائرة المكتبة الوطنية)**

## بسم الله الرحمن الرحيم

### تقديـــم

يسرّ" لجنة تاريخ الأردن " أن تقدّم للقراء الكتاب التاسع والأربعين مـــن منـــشوراتها، عن:" القضية الفلسطينية والقادة الهاشميون: الحسين، عبد الله، فيصل، غـــازي، عبـــد الإلـــه (١٩١٥–١٩٥١م) الذي أعدّته الأستاذة الدكتورة خيرية قاسمية من قسم التاريخ بكلية الآداب – جامعة دمشق، وهو العاشر في سلسلة" البحوث والدراسات المتخصصة".

وكان قد صدر قبله في هذه السلسلة تسعة كتب، بالإضافة إلى اثنين وثلاثين كتاباً فـــي سلسلة "الكتاب الأم في تاريخ الأردن"، وخمسة كتب في سلسلة " كتب المطالعة"، وكتابين في سلسلة المصادر والمراجع"، يجد القارئ الكريم ثبتا بها في نهاية هذا الكتاب.

وقد رأينا أن نضع بعد هذا التقديم: مقدمة الكتاب الأول في سلسلة" البحوث والدراسات المتخصصة"، تماما للفائدة.

ونسأل الله جلّت قدرته أن يجـــد القـــرّاء فـــي هـــذه المنـــشورات الفائـــدة المرجـــوّة.

**رئيس اللجنة**

**عمّان في:**

**شوّال ١٤١٦هـ**

**آذار (مارس) ١٩٩٦م**


الذخيرة العربية

# مقدمة الكتاب الأول

## من سلسلة : " البحوث والدراسات المتخصصة "

" لجنة تاريخ الأردن " لجنة مستقلة، تتخذ مقرها في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بعمّان، ألفها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد من رؤساء: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، والجمعية العلمية الملكية، بعد أن وجّه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين رسالة إلى سمّوه – في العشرين من شوال ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ من حزيران ١٩٨٧م – طلب جلالته فيها أن يتولّى سموّه تأليف لجنة مستقلّة من المفكرين والمؤرّخين المرموقين من الجامعات ومراكز البحث العلمي من الذين يواكبون تطوّر بلدنا، ويشاركون في مسيرته المباركة، ليقوموا بوضع خطّة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الأردن المعاصر، في إطار تاريخ أمّته العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع، ومنهج موضوعي يتوخّى الحقيقة وحدها، ولا يقصد الا وجه الحق. وتستخلص من هذه البحوث والدراسات سلسلة من الكتب لمختلف الفئات من الناشئة الى جمهرة المثقّفين الى كبار المتخصّصين: للتعليم والمطالعة والمراجعة.

وقد وضعت اللجنة خطّة متكاملة لحصر المصادر والمراجع والوثائق المتعلقة بتاريخ الأردن، لإنجاز ثلاثة مشروعات – تصدر في ثلاث سلاسل متتابعة * – هي :

أ – سلسلة الكتاب الأم.

---

* أضافت "لجنة تاريخ الأردن "سلسلة رابعة ، هي؛ "سلسلة المصادر والمراجع".

ب- سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة.

ج- سلسلة كتب المطالعة.

واستكتبت ما يزيد على مئة وعشرين من الباحثين المتخصّصين - من داخل الأردن وخارجه- لإعداد تلك البحوث والدراسات والكتب.

ويسر اللجنة أن تقدم للقرّاء هذا الكتاب وهو الأول في سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة"، وستتابع " لجنة تاريخ الأردن "- بمشيئة الله - إصدار البحوث والدراسات المتخصصة، بالتتابع، فور انجازها، لينتفع بها القراء. ويحدوها الأمل في أن تلقى هذه البحوث والدراسات ما تستحقه من عناية، وأن تحقق ما نتطلع إليه من نفع.

**الدكتور ناصر الدين الأسد**

رئيس لجنة تاريخ الأردن

رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية

(مؤسسة آل البيت)

## القضية الفلسطينية والقادة الهاشميون

## (الحسين، عبد الله، فيصل، غازي، عبد الإله) ١٩١٥ – ١٩٥١ م

**تمهيد:**

فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي جغرافياً وتاريخياً، وتفردت باهتمام عربي متميز نظراً لموقعها ولاحتوائها الأماكن المقدسة، وزاد هذا الاهتمام حين أصبحت هدف المشروع الصهيوني منذ أواخر القرن الماضي، ذلك أن الحركة الصهيونية سعت لانتزاع هذه البقعة المهمة من الوطن العربي، والوقوف حائلاً أمام تطلعات حركة القومية العربية. ومن هذا الإدراك كانت مسيرة البيت الهاشمي مع القضية الفلسطينية منذ مطالع هذا القرن.

**١- القضية الفلسطينية تواكب أحداث الثورة العربية الكبرى ( ١٩١٦ – ١٩١٨ م):**

كان من الطبيعي للحركة العربية، بعد أن تبلورت أهدافها على يد الزعامة السياسية بقيادة الشريف حسين باعث الثورة العربية والناطق باسم القوميين العرب، أن تواجه الخطر الصهيوني بعد أن تحددت أهدافه السياسية على أثر توقع انهيار الدولة العثمانية. وعملت بريطانيا على تعزيز الحركة الصهيونية لضمان مصالحها في الشرق. وبتعاون وثيق مع الحكومة البريطانية اتخذت الحركة الصهيونية خطوات متتالية بلغت أوجها حين صدر تصريح بلفور، في الوقت الذي كانت الظروف تجبر عرب المشرق بقيادة الشريف حسين على التحالف مع الدولة نفسها التي أصدرت التصريح. [١]

ومع أن كلمة فلسطين لم ترد في مراسلات الحسين – مكماهون، [٢] إلا أن

فلسطين كانت ضمن حدود الدولة العربية التي رسمها الحسين كشرط مسبق لإعلان الثورة العربية، ولم يشدد مكماهون على استثنائها من رقعة الدولة العربية. ولعبت هذه المراسلات الدور

---

[١] Hourani, Albert, Arabic thought in the liberal Age, 1798 – 1939, Oxford University Press, 1962, p.290.

[٢] جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٥٤٣-٥٧٧.

البارز والأهم في جميع المراسلات والمحادثات بين الزعامة الهاشمية والحكومة البريطانية بعد الحرب، وظهر جلياً أن العرب كانوا يفسرون موادها تفسيراً يختلف عن تفسير الحكومة البريطانية. وفي الرسالة المشهورة التي وجهها الشريف حسين إلى المندوب السامي في مصر ٢٨ آب / أغسطس ١٩١٨م، ٢١ ذو القعدة ١٣٣٦هـ، (وسيظل يشير لها دوماً بمواد الاتفاق الذي توصل له مع الحكومة البريطانية) يؤكد الشريف حسين شمول العهد لفلسطين، ولم تبلّغ الحكومة البريطانية الشريف حسين أن الرسائل لا تشمل فلسطين.[١]

وكان الفلسطينيون، منذ الاحتلال البريطاني، يعتمدون على عهود الشريف حسين في مباحثاتهم مع الانكليز وفي مجموعة الاحتجاجات والاستنكارات، ليثبتوا أن الحكومة الإنكليزية بإعطائها وعد بلفور، قد ناقضت وعدها للعرب باستقلال فلسطين باعتبارها جزءاً من الدولة العربية [٢]. ويشير الكاتب البريطاني جفريز إلى أن عهود بريطانيا بالاعتراف باستقلال العرب ودعمهم ضمن المقاطعات التي تقع داخل الحدود التي اقترحها الشريف حسين (وقد توصل إليها بالاتفاق مع أعضاء الجمعيات القومية) ضمّت فلسطين، ولم يكن هناك ذكر لاستثنائها.[٣] ومما يؤكد أن فلسطين كانت تُعتبر لدى الانكليز ضمن المنطقة العربية تلك الحملة الاعلامية والسياسية التي قامت بها القيادة البريطانية منذ سنة ١٩١٦م لكسب سكان فلسطين إلى جانب الحلفاء باسم الشريف حسين وباسم الحركة العربية.[٤] وقد أقرت الوثائق البريطانية أن الانكليز هم

الذين طلبوا معاونة " الشريف " عبد الله لهم في إقناع أهل فلسطين ( من القبائل العربية بجوار بئر السبع ) بعدم تقديم العون للأتراك والانحياز إلى جانب الإنكليز في الحرب، بأن أوضح لهم أهداف النهضة الجارية (الآن) تحت رعاية الحسين.[١] وبينت تقارير المكتب العربي في القاهرة إسهام العرب

---

[١] سليمان موسى، صفحات مطوية: ١١٢.
[٢] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين : ٧١٧، ٧١٩.
[٣] Jeffries, J., Palestine, the Reality, London, Longmans – Green 1939, p.87.
[٤] خيرية قاسمية، المكتب العربي : ١٦٥.
[١] سليمان موسى، المراسلات التاريخية : ٢٧١/٣ – ٢٧٢.

الفلسطينيين في أحداث الثورة العربية [٢]، وأصبحت مبادىء الثورة العربية الاستقلالية والوحدوية هي المبادئ التي التف حولها شعب فلسطين.

وأبدى زعماء الحركة الصهيونية عدم ثقتهم بالثورة العربية، وحاولوا التقليل من شأن حركة القومية العربية كعامل حاسم له أهميته في مجرى الحرب، خشية أن يثير ذلك في نفوس الفلسطينيين أملاً بأن يصبحوا جزءاً من الدولة العربية المستقلة.[٣]

ولم تكن الحكومة البريطانية تجهل المعارضة العربية في المشرق للصهيونية رغم هيمنة أحداث الحرب على المسرح العربي، وأثارت مخاوف مارك سايكس (الموجّه الرئيسي للسياسية البريطانية في المشرق العربي)، إشارة في جريدة القِبْلة (الناطقة باسم الثورة العربية) في عددها الثاني الصادر في ١٩١٦/٨/١٨م ( ١٨ شوال ١٣٣٢هـ)، إلى التهديد الصهيوني بتملك الأراضي في فلسطين. وبإيعاز من سايكس أرسلت التعليمات إلى جلبرت كلايتون ( رئيس قسم الاستخبارات في مقر القيادة العامة للقوات البريطانية في القاهرة ومدير المكتب العربي)، بالتدخل لدى أصدقائه العرب (ومنهم الشريف حسين)، بتحذير خطير وشخصي، بعدم الخوض في هذا الموضوع الخطير لأنه "يثير عداء القوى الحيادية الآن، والتي لو أثيرت فإنها كفيلة بتحطيم الآمال"[٤]. وحرصت بريطانيا

---

[٢] خيرية قاسمية، المكتب العربي: ١٦٥، والمكتب العربي Arab Bureau، كان يتألف من مجموعة من المستشرقين والضباط السياسيين ورجال المخابرات البريطانيين، أنشئ في شباط/ فبراير ١٩١٦م في القاهرة، واصبح أحد الأجهزة المنفذة للسياسة البريطانية في المشرق العربي خلال الحرب وكان يصدر نشرة دورية هي Arab Bulletin، وأوراقه مصنفة في دار الوثائق العامة في لندن تحت رقم F.O. 882.

[٣] Arab Bureau Papers. F. O. 882\14, Pa 17\14.

[٤] Ibid, F.O. 882/14, Pa 16/15.

بعد صدور تصريح بلفور على عدم إثارة المشاعر العربية، ولم يكن هذا الحرص فقط بسبب التخوف من اصطدام السياسة الصهيونية مع القومية العربية المنتصرة، بل كان هناك قلق عربي عام يسود المنطقة بعد أن عُرِفت الأسس العامة لاتفاق سايكس بيكو. ولم تستطع تفسيرات الخارجية البريطانية التخفيف من هذا الشعور.[١]

وشعرت الأوساط البريطانية في مصر وفلسطين بالقلق لأنه كان يهمها أن لا يتأثر التحالف العربي البريطاني، ونقلت إلى مارك سايكس ما أثاره تصريح بلفور من حيرة وفزع في الأوساط العربية، حتى من أولئك الذين لم يكونوا يعرفون بدقة التعهدات البريطانية للعرب، ولما تأدّى النبأ إلى الحسين عكّر خاطره كثيراً وطلب تعريفاً لمعنى الوعد ومداه.[٢]وبدأ سايكس بوضع خطوط السياسة العامة لانقاذ مستقبل العلاقات العربية البريطانية، وهي تقوم على أن هناك مكاناً في المنطقة للقوتين العربية واليهودية كي تعملا معا لإحياء الشرق، مع الوعد بإمكان تحقيق الكثير لو تم التحالف مع الصهيونية، والتحذير من عواقب معاداتها.[٣]

وبدأ كلايتون بالدعاية في أوساط السوريين – ذوي النفوذ في مصر – لتهدئة مخاوفهم، وكان ضمان قبول الشريف حسين أكثر صعوبة [٤]، واستقر الرأي على إرسال هوغارت (أحد رجال المكتب العربي ومن علماء الآثار المستشرقين) كمبعوث شخصي، وقدمت وزارة الخارجية صيغة تضمن موافقة الشريف حسين[٥]: " إن دول الحلفاء مصممة على أن تتاح للشعب العربي فرصة كاملة لاستعادة كيانه كأمة في العالم، وهذا لا يتيسّر تحقيقه إلا بواسطة العرب أنفسهم باتحادهم. وستتبع بريطانية العظمى وحلفاؤها

---

[١] محمد أمين الحسيني، تصريحات وأحاديث : ١٢٨.
[٢] جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٣٧٥.
[٣] خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه: ٣٣٢ – ٣٣٩.
[٤] برقية كلايتون في ١٩١٧/١٢/٢٠م إلى الخارجية F.O.371 /3045/241270
[٥] برقية وينجيت (المندوب السامي في مصر) في الخارجية ١٩١٧/١٢/٣١ م. F.O.371/3054 .٢٤٥٨١٠

سياسة ترمي إلى تحقيق هذه الوحدة. أما عن فلسطين فالصيغة هي : (نحن مصممون على أن لا يخضع شعب لآخر. ونظراً لوجود الأماكن المقدسة في فلسطين لأتباع الديانات الثلاث وهي ذات أهمية لكثير من الناس خارج فلسطين وبلاد العرب، فلا بد أن يكون هناك نظام خاص يوافق عليه العالم لإدارة هذه الأماكن. وأما فيما يتعلق بمسجد عمر فإنه سيعد أمراً يعني المسلمين وحدهم، ولا يكون خاضعاً لا مباشرة ولا بطريق غير مباشر لأية سلطة غير إسلامية". وتشير الصيغة إلى أن الرأي العام اليهودي في العالم يعطف على عودة اليهود إلى فلسطين، وحكومة جلالته مصممة على أن لا توضع عقبة في سبيل تحقيق هذا الأمل بقدر ما يتفق ذلك مع حرية الأهالي الموجودين، من الوجهتين الاقتصادية والسياسية. وفضلاً عن ذلك فزعماء الحركة الصهيونية مصممون على إنجاح الفكرة الصهيونية بالصداقة والتعاون مع العرب، " ومثل هذا الغرض لا يمكن تجاهله".

هذه الصيغة هي خلفية رسالة هوغارت للشريف حسين (كانون الثاني/يناير ١٩١٨ م) وقد أُبلغت شفوياً إليه، ولكنه قام بتدوينها[١]. ويعلق جورج أنطونيوس، الذي أورد النص العربي الذي دونه الشريف حسين قائلاً: " لو أن وعد بلفور ضَمِن الحرية السياسية والاقتصادية للعرب– في الواقع – حسبما أكد هوغارت للشريف حسين تأكيداً جدياً، إذن لما كانت هنالك معارضة عربية لاستيطان اليهود في فلسطين، وإذن لرحبوا به حين يكون استيطاناً عادلاً قائماً على المبادئ الانسانية". ويضيف أنطونيوس أن الشريف حسين أجاب هوغارت قائلاً: " ما دامت الغاية من وعد بلفور هي أن يهيئ لليهود ملجأ من الاضطهاد، فإنه سيبذل كل نفوذ ليساعد على تحقيق تلك الغاية، وسيوافق على كل تدبير، يُرى مناسباً، لتأمين الأماكن المقدسة والإشراف عليها من أتباع كل مذهب من المذاهب التي تملك معابد مقدسة لها في فلسطين، غير أن أوضح أن مسألة التنازل عن مطلب السيادة للعرب لن تكون موضع بحث أبداً"[٢]. وفي المذاكرات

---

[١] جورج انطونيوس، يقظة العرب : ٣٧٦.
( لم تنشر الحكومة البريطانية وقائع ما دار بين الحسين وهوغارت حتى كان مؤتمر المائدة المستديرة، ونشر مع تقرير لجنة مراسلات الحسين – مكماهون).
[٢] المصدر السابق: ٣٧٦-٣٧٧. Cmd.5957, Mis. No. 3,1939.

التي دونها هوغارت حول الحديث مع الشريف حسين يؤكد أن الشريف حسين " لن يتنازل عن شيء من مطالبه الأصلية للعرب أو لنفسه مع الزمن". أما فيما يتعلق بإقامة اليهود في فلسطين فيذكر هوغارت أن الشريف حسين رحب بقدوم اليهود، وكان يبدو عليه الاستعداد لقبول الصيغة التي قدّمتها حول حفظ مصالح الأهالي، " ويضيف هوغارت"... فالشريف حسين لا يقبل قيام دولة مستقلة يهودية في فلسطين، ولم تَصدر لي تعليمات بأن أذكر له أن هذا ما تفكر فيه بريطانيا العظمى وتنويه... وأما موافقته السابقة على إقامة اليهود في فلسطين فلا تعني شيئاً، ولا قيمة لها، ولكني أظنه يقدّر قيمة التعاون العربي مع اليهود ....".

وقدم الشريف حسين في الأشهر التي تلت (كما يقول أنطونيوس)[1] براهين كثيرة على إخلاصه لموقفه، فبعث برسائل إلى كبار أتباعه في مصر وفي صفوف قوات الثورة يخبرهم فيها أنه تلقى تأكيدات من الحكومة البريطانية بأن توطين اليهود في فلسطين لن يتعارض مع استقلال العرب في تلك البلاد، ويحثهم على أن يبقوا على إيمانهم بعهود بريطانيا العظمى وبجهود أنفسهم لنيل الحرية، وأمر أبناءه أن يبذلوا ما في وسعهم لتخفيف المخاوف التي أثارها تصريح بلفور بين أتباعهم.

ومع ذلك ظل موقف الشريف حسين غير مشجع من وجهة نظر كلايتون (في رسالته إلى سايكس بتاريخ ١٩١٨/٢/٤ م)[2]، ووصفه بأنه " طيف عنيد يسعى لتحويل كل شيء غير محدد أو غير واضح لمصلحته". ورغم حرص كلايتون على ضرورة إبقاء الشريف حسين على المسرح، إلا أنه بدأ بالتركيز على الأمير فيصل الذي أخذ يظهر في الصورة بعد نجاحاته العسكرية، ليحقق ما فشل الشريف حسين في تحقيقه. وأسرّ كلايتون إلى سايكس خبراً مفاده أنه حث لورنس على أن يقوم بالتأثير في فيصل على ضرورة الوفاق مع اليهود، وأنها فرصته الوحيدة لعمل أشياء عظيمة حقاً، وإعطاء الحركة العربية ثمارها".

وكانت تجربة البعثة الصهيونية التي قَدِمت إلى الشرق في آذار/ مارس ١٩١٨م

---

[1] جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٣٧٧.

[2] F.O. 371/3381-14557.

برئاسة وايزمان لتشرف عملياً على وضع تصريح بلفور موضع التنفيذ قد عمقت شعور الاستياء، وما كانت تخشاه السلطات البريطانية بوجه خاص أن ينتقل شعور الاستياء إلى المناطق الجنوبية الشرقية أي إلى " العرب الذين يقاتلون مع فيصل ويدعمون – بفعالية – العمليات العسكرية، ويهم الأتراك كثيراً أن يكسبوهم إلى جانبهم"(١) . ونوّه تقرير للمكتب العربي في تموز/ يوليو ١٩١٨ م بضرورة توجيه الأنظار إلى منطقة أبعد إلى الشرق، ورسم خطة جديدة بتدبير لقاء بين الحركة الصهيونية والقائمين على قيادة الثورة العربية (الجناح الأيمن للقوات البريطانية) "... فالمصلحة البريطانية تقتضي بقاء هذا الجناح مصدر قوة".(٢) وانطلق التوجه السياسي " للبعثة الصهيونية" تجاه الحركة العربية من فرضية أن: مركز ثقل الحركة العربية هو المثلث القائم بين مكة ودمشق وبغداد، وحين ركزت الأضواء على فيصل، وجد أن هذا المركز يجب أن يتحرك شمالاً إلى سوريا الشرقية التي مركزها دمشق، ووجد وايزمان " أن المسألة الفلسطينية يمكن عزلها في حال إنشاء حلف سياسي مع قادة الحركة العربية في الشرق".(٣)

وقد مهّدت لهذه السياسة مساع سابقة تولاها كلايتون وهو غارت ولورنس لدى الشريف حسين والأمير فيصل للتحقق من مشاعرهما تجاه الصهيونية. ولم يكن موقف الشريف حسين بالنسبة للبرنامج الصهيوني واضحاً، رغم الجهود التي بذلت، وكل ما عبر عنه " أنه مستعد للاعتراف بحقوق اليهود كمواطنين لأي دولة عربية يمكن أن تقام بعد ذلك".(٤) وفي هذه الفترة ظهر مقال في جريدة القِبلة تحت عنوان " الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها".(٥) والجريدة تعجب من هجرة أبناء فلسطين من بلادهم في وقت يتسلل إليها الاسرائيليون الأجانب، وتدعو " القِبْلة " الجالية إلى وطنها

(أي المهاجرين من أبناء فلسطين) حيث ستكون هذه الجالية (بالمادة والمعنى مدرسة نظرية لاخوانهم المقيمين في مزارعهم ومتاجرهم ومصانعهم...". وتضيف الجريدة "..... والطور الجديد الذي بدأ الناس يدخلون فيه يدعو إلى النهوض، وأنه بهذا الطور يمكن الاستفادة من وجود الاسرائيليين وسواهم

(١) رسالة كلايتون إلى بلفور في ١٦/٦/ ١٩١٨م. F.O. 371/3381/12868/1467

(٢) Arab Bureau Papers. F.O. 882/14. Pa 18/14

(٣) رسالة وايزمان إلى بلفور في ٣٠/٥/١٩١٨ م.

(٤) رسالة كلايتون إلى الخارجية ١/٧/١٩١٨ م. F.O. 371/3395/105824/27647.

(٥) القِبْلة عدد ١٨٣، ١٣ شعبان ١٣٣٦ (الموافق ١٤ آيار / مايو ١٩١٨ م)، ولكن أنطونيوس يقول في ص ٣٣٧ إن المقال كتب في ١٣ آذار /مارس ١٩١٨ م (في العدد ١٨٢ وهذا خطأ) إثر زيارة هوغارت ، وإن الحسين في المقال يدعو السكان العرب في فلسطين إلى الترحيب بإخوانهم اليهود الخ ....... وهو أمر لا يفهم من قراءة النص الأصلي للمقال.

من الجاليات الذين قد استفادوا من النظم والمناهج التي أقامتها لهم جمعياتهم الأوروبية والامريكية .... وسيتّبين كل الناس حينئذ أن في كل شبر من أراضيهم مستقبلاً باهراً يستحق أن يعضّوا عليه بالنواجذ.. فما دامت أمامنا نماذج مفيدة نتعلم منها طرقاً مثمرة من طرق المعاش والعمران فذلك ضرب من ضروب الحكمة التي نحن مأمورون باقتباسها والعمل بها".

لقد رأت الجهات البريطانية المسؤولة أن من الأفضل توجيه النظر إلى فيصل لضمان موافقته والتأثير على والده. وجاءت أول إشارة عن لقاء سيتم بين فيصل ووايزمان في ٢٦ أيار/ مايو ١٩١٨ م (في مقر قيادة الأول قرب العقبة) في برقية كلايتون من القدس إلى الخارجية، [١] وبرأيه أن المباحثات يمكن أن تعطي نتائج مثمرة. وبعث كلايتون برسالة إلى فيصل يعرّف فيها أن وايزمان بوصفه أحد زعماء الحركة الصهيونية حضر لدراسة الوضع في المنطقة للعمل على تنمية التعاون بين العرب واليهود " الذين يناضلون معاً للتحرر من الاضطهاد التركي، وتتفق مصالحهم تماماً في الوقت الحاضر والمستقبل، لأنه بالتعاون الوثيق والعطف المتبادل يمكن التوصل إلى تحقيق النجاح الدائم". وأوضح وايزمان في رسالته إلى بلفور ٣٠ أيار / مايو ١٩١٨ م [٢] الخطوط العريضة لمباحثاته المقبلة، والعروض والحجج التي سيستخدمها لكسب فيصل، " سأقترح على ابن ملك الحجاز أنه إذا كان يود بناء مملكة عربية مزدهرة قوية فنحن فقط الذين نستطيع أن نعطيه المساعدة المالية الضرورية والقوة المنظمة، سنكون جيرانه ولن نشكل أي خطر عليه، نظراً لأننا لسنا قوة كبرى، ولن نكون، فنحن الوسطاء الطبيعيون بين بريطانيا والحجاز، وأن مثل هذه العلاقات ستحمي الحجاز الشمالي من أن يصبح منطقة نفوذ فرنسي، وهو الأمر الوحيد الذي يبدو أن شعب الحجاز يتخوف منه، وآمل أن

---

(١) البرقية بتاريخ ١٩١٨/٥/٢٦ م. Arab Bureau Papers F.O. 882/14.

(٢) انظر هامش رقم (٣)، ص ١٣ (رسالة وايزمان إلى بلفور).

أستطيع تكوين حلف سياسي حقيقي معه".

وتم اللقاء بين فيصل ووايزمان في ٤ حزيران/ يونيو ١٩١٨ م، وحضره اللفتنانــت كولونيــل جويس (الضابط السياسي في العقبة)، وكان فيصل يتحدث بالعربية. أما وايزمان فيتحدث بالإنكليزية، وقام جويس بمهمة الترجمة بلغة عربية ركيكة. وفي تقرير جويس إلى المكتب العربي،[١] إشارة إلــى حديث وايزمان: فهو قد أُرسل من بريطانيا للتحقق من تطور المصالح اليهودية في فلسطين، وأن أكثر مهامه أهمية الاتصال بالزعماء العرب ومحاولة التعاون معهم، وبعد الاشارة إلى التــراث التــاريخي للعرب واليهود عبّر عن رأيه بضرورة التعاون المباشر في الوقت الحاضر. وأما فيصل: فقد أشار إلى عدم استطاعته التعبير عن آراء محددة حول المسائل السياسية لأنه مجرد نائب عن والده، ولكنه اعتبر أن مصالح اليهود والعرب يجب أن تُحدد بشكل دقيق. وأشار وايزمان إلى أن الصهيونيين لا يهــدفون إلى إقامة حكومة يهودية بل يرغبون في العمل تحت إشراف بريطانية من أجل استيطان وتطوير البلد بدون تعد على مصالح الغير الشرعية. وأشار فيصل إلى أنه غير قادر على بحث مــستقبل فلــسطين سواء كدولة يهودية أو بلد تحت إشراف بريطانيا نظراً لأن هذه المسائل كانت موضع دعاية ألمانيــة تركية، وسيساء تأويلها لو بُحثت علناً. وانتهى وايزمان إلى القول أنه سيتوجه قريباً إلى أمريكا، وأنــه يمكن استخدام نفوذ الصهيونية في ذلك البلد وفي أي مكان آخر لصالح الحركة العربية.

صوّر جويس انطباعه الشخصي بنتــائج اللقــاء:[٢] فاللقــاء لــيس لــه قيمــة مــن الناحيــة الرسمية إذ لا يتوقع أن يُصدِر فيصل تصريحاً علنيــاً، لأن هــذا الأمــر خــاص " بملــك مكــة". وأمل جويس أن يتوصل الطرفان إلــى تحــالف فــي المــستقبل. وكــان تفــاؤل كلايتــون بنتــائج اللقاء كبيراً، إذ عمل علــى " تعزيــز تعــاطف وتفــاهم متبــادلين بــين وايزمــان وفيــصل"[٣].

---

[١] وضع التقرير في يوم اللقاء نفسه أي ٤ حزيران / يونيو ١٩١٨ م.
Arab Bureau papers, F.O. 882/14.
ورد تلخيص المقابلة في النشرة العربية .Arab Burlletin 18/6/1918

[٢] المصدر السابق، رسالة شخصية من جويس إلى كلايتون في ١٩١٨/٦/٥ م.

[٣] رسالة كلايتون في ١٩١٨/٧/١ م (انظر هامش (٤) ص ١٣).

ويشرح كلايتون أهداف الطرفين من اللقاء: " ففيصل يتطلع دائماً إلى دعم بريطانيا العسكري كي يهزم الأتراك ويصبح حاكماً على سورية، وكذلك هو يأمل في دعم الصهيونية الاقتصادي والسياسي، ومن وراء الصهيونية يعتمد على بريطانيا التي يضع ثقته بها". وبالنسبة لوايزمان: " فإن فلسطين (اليهودية المقبلة) يتوجب ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالدول المحيطة بها من أجل وجودها وتطورها، ولذا يبدو حيوياً أن تعمل مع الحركة العربية المجاورة". ويعتبر كلايتون لقاء الحركتين وتعاونهما المتبادل حلاً للمشكلة التي تواجهها الحكومة البريطانية بشأن تنفيذ وعودها للطرفين.

ومن أجل مزيد من التعاطف والتنسيق بين السياستين الصهيونية والعربية اقترح كلايتون تهيئة لقاء مشابه مع الشريف حسين. ومع أن الشريف حسين قد يبدو كارهاً للبرنامج الصهيوني إلا أنه يمكن، برأي كلايتون، إقناعه بأسلوب مناسب، وذلك بشرح مدى تأثير البرنامج الصهيوني على الآمال العربية في سورية، فالشريف حسين كان قد صرح مراراً أن المبرر الوحيد لاعلانه الثورة العربية هو قيام الدولة العربية، وأن ذلك غير ممكن عملياً، ولكن لو نجح فيصل في تحرير سوريا ليصبح أميراً حاكماً عليها، فإن الشريف حسين سيثق – على الأقل – بوجود مظهر خارجي للسيادة على أهم المناطق العربية، وقد يرحب بأي سياسة تساعد فيصل على تحقيق هذا الهدف). وانتهى كلايتون إلى القول بأنه لا يمكن للحركتين الصهيونية والعربية أن تعملا معاً حسب الخطة التي اقترُحت في لقاء وايزمان – فيصل إذا ما ظلت اتفاقية سايكس بيكو سارية المفعول، واتفق رأي كلايتون بذلك مع اقتراح عرضه وايزمان بعد عودته من العقبة على وينجيت (المندوب السامي البريطاني في مصر)[١]. وطالب وينجيت بدوره من الحكومة البريطانية أن لا تعتبر اتفاقها الرسمي مع فرنسا حول سوريا ملزماً، وأن تتخلى كذلك عن فكرة الحفاظ على امتيازات العرب في فلسطين، لأن هذه قد ضمنها تصريح حكومة " جلالته الأصلي" .

واعتبر سايكس أن الاقتراح الصهيوني قد تجاوز الحدّ المرسوم له بشكل بدأ يؤثر على المصلحة البريطانية في الشرق فيما يتعلق بعلاقاتها مع فرنسا[٢]. إن هدف السياسة

البريطانية، كما يراها سايكس، بالنسبة للصهيونية: هو تمكين الصهيونية من حرية العمل في فلسطين نفسها وليس لمطامح أبعد، لسبب واحد هو أن المصالح الفرنسية في سوريا أمر واقع ولا بد من أخذها بعين الاعتبار. وكان سايكس لا يزال يعتبر أن الاتفاقية التي تحمل اسمه لا تزال قائمة، ووفقاً للاتفاقية فإن سورية هي خارج نطاق النفوذ البريطاني، عدا فلسطين التي سعى سايكس لابقائها

(١) رسالة وينجيت إلى بلفور ١٩٠٨/٧/٢٥ م. F.O. 371/3381/123 868
(٢) تعليق سايكس على رسالة وينجيت السابقة.

مسألة مفتوحة حتى يتم التوصل إلى تسوية بشأنها مع فرنسا. وكان يهمه قبل هذه التسوية أن يزيح من أذهان العرب فكرة ضمّ فلسطين إلى سوريا بحجة ظل يرددها – كما يقول – هو في أحاديثه مع الشريف حسين وفيصل والمثقفين السوريين (... إن فلسطين هي مركز الاهتمام الرئيسي لأتباع الديانات العالمية الثلاث، ولو أصبحت فلسطين جزءاً من سوريا المحررة، فإن جميع الفئات ذات العلاقة بفلسطين سوف تتدخل في شؤونكم.. وستجدون أنفسكم وقد تورطتم بقضايا عشرات الملايين من البشر الذين لا مصلحة لهم في سوريا".

وعاد وايزمان يؤكد للأوساط البريطانية الحكومية،[1] بأن كل ما يفعله في لقائه مع الحركة العربية إنما هو للمصلحة البريطانية " إنه كلما تطورت الحركة التي يمثلها فيصل، وكلما نجحت في ميدان الحرب قلّ النزاع بين تلك الحركة وبين الصهيونية. أنا أتوقع.. إمكانية قيام تعاون مخلص بين الأمتين سيؤدي إلى منفعة متبادلة، ويدعم بريطانيا في الشرق الأدنى.. لو نجح فيصل في دخول دمشق، وهذا ممكن عسكرياً، فإن ذلك سيدعم الموقف العربي ولكنه يحتاج إلى مساعدة، ويمكن للحركة الصهيونية أن تعطيه العناصر التي هو بحاجة إليها".

وكان هدف وايزمان التقليل من مسألة قيام مشكلة عربية خطرة في المستقبل في فلسطين لو دعمت الحركة العربية في مكة ودمشق، وفي رأيه أن ما يسمى مسألة عربية في فلسطين سوف تتخذ بذلك طبيعة محلية صرفه، ولكن العقبة التي تحول دون تحقيق الأماني العربية والصهيونية، بنظر وايزمان، تتمثل في اتفاقية سايكس بيكو، " وهي نتاج دبلوماسي لسنوات الحرب الأولى فقدت معناها الواقعي في الوقت الحاضر".

لم تكن محاولة فرض البرنامج الصهيوني بهذه السهولة، ولم تكن لدى خبراء " المكتب العربي" ثقة بجميع المساعي التي قام بها وايزمان مع الزعماء العرب، واعتبرها البعض أشبه " بسَوق الضحية إلى المذبح" [1]. وقدّر هوغارت المصاعب التي تحيط بالقضية العربية مؤكداً[2] أنه لا يمكن أن نتوقع من الغالبية (غير اليهودية) قبول التغلغل الصهيوني أو قبول المعاملة التفضيلية للصهيونيين". وتعقدت الأمور بعد هدنة ١٩١٨/١٠/٣٠ م واقتراب مؤتمر السلم، إذ زاد تطرف المطالب الصهيونية،

---

[1] رسالة وايزمان إلى بلفور ١٩١٨/٧/١٧ م. F.O. 371/3381/146256
[1] خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه: ٣٨٢.
[2] مذكرة هوغارت إلى الخارجية ١٩١٨/٨/٢ م F.O. 371/3381/146256

وتصاعدت حدة المعارضة العربية، ورافق ذلك قلق بريطاني، على الأقل، علـــى مـــصير البرنـــامج الصهيوني. وفي زيارة سايكس إلى الشرق – بعد الهدنة – في محاولة لتهدئة الاحتجاجات ضد السياسة الصهيونية، شاهد عن قرب التباعد السحيق بين وجهتي النظر اليهودية وغير " اليهودية "، إلا أنه ظل، حتى وفاته، مع افتتاح مؤتمر السلم، يصر على رأيه بأن الوضع الحالي ينبع من سوء الفهم أكثر مـــن تضارب الآراء.[٣]

---

[٣] رسالة سايكس إلى الخارجية ١٩١٨/١١/١٧ م F.O. 371/3398/190447/27647

## ٢- القضية الفلسطينية في عهد حكومة دمشق العربية ١٩١٨ - ١٩٢٠ م:

دفع العرب النصيب المطلوب منهم في الصفقة المعقودة بين مكماهون والشريف حسين، وتوجهت أنظارهم إلى بريطانيا لتؤدي النصيب المقرر عليها. ولكن مع اقتراب مؤتمر السلم تبين أن ثمة بَوْناً شاسعاً بين ما يطالب به العرب وبين ما ترضى الحكومة البريطانية أن تعترف به نصيباً مقرراً عليها في الصفقة. إلا أن الشريف حسين، بعد هزيمة الدولة العثمانية، لم يعد له في نظر الحكومة البريطانية، تلك الفائدة التي كانت له أثناء الحرب، ولم ترغب في بحث القضية العربية مباشرة، واعتبرت مؤتمر السلم تبريراً للتأخير والتنصل من المسؤولية، كما أنها كانت تقع تحت ضغط الصهيونية والمصالح الامبراطورية. ومع ذلك اعتبر العرب الحكومة البريطانية صديقتهم الوحيدة في تلك الفترة، ومنها يستمدون النصح والمشورة[١].

ترأس فيصل وفداً عربياً إلى مؤتمر السلم (كانون الثاني / يناير ١٩١٩ م) نيابة عن الشريف حسين، ليشرح قضية وحدة العرب واستقلالهم في آسيا. وكانت المطالب العربية تواجه ثلاثة مؤثرات: المطامع الفرنسية الاستعمارية في سورية، وتصريح بلفور، وتعهدات بريطانية المتناقضة. وكان الخلاف الذي انبعث في مؤتمر السلم يدور حول مصير المستطيل العربي الممتد بين البحر المتوسط وإيران، حيث لكل من بريطانيا وفرنسا مآرب استعمارية. وبقيت جزيرة العرب نفسها، باستثناء بعض المصالح المحددة، خارج نطاق مؤتمر السلم، ولكن سورية وحدها ظلت موضوع مشاحنات فرساي[٢].

كان فيصل واسع الفطنة وسياسياً بالفطرة، ولكن كانت تجاربه فيما يتعلق بسياسة الغرب محدودة، كما أن زيارته لأوروبا أواخر عام ١٩١٨ م كانت الأولى من نوعها، واتخذ من لورنس مستشاراً سياسياً، أو بالأحرى ضابط اتصال بينه وبين المسؤولين البريطانيين.[٣]وفي محادثاته في لندن قبل افتتاح مؤتمر السلم رسمياً، كانت مشكلته

---

[١] خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق : ٨٣.
[٢] جورج أنطونيوس، يقظة العرب : ٣٩.
[٣] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة : ٢٤ ، ٢٦.

هي ادعاءات فرنسا في سوريا والبحث عن دعم بريطاني لمقاومتها. أما حول السياسة البريطانية في فلسطين والعراق، فكان واثقاً كوالده، أن العرب سوف يتوصلون إلى تسوية ودية. وشعر من مجرى مباحثاته أن بريطانيا ليست مستعدة للدخول في نزاع مع فرنسا حول سورية مهما بلغت درجة تعاطفها مع الأماني العربية. وكان على فيصل أن يقوم بمحاولة أخيرة لتأمين الدعم البريطاني للقضية العربية، وهو الدعم الوحيد إلى الآن، نظراً لأن بقية الدول كانت مشغولة بشوؤنها الخاصة، وكان لا يمكن تأمين هذا الدعم إلى بالتنازل عن بعض المصالح العربية التي نصت عليها تعليمات والده. ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تحتاج الى اعتراف من فيصل بسياستها تجاه الصهيونية دون الرجوع إلى الحسين وإلى عرب فلسطين، قبل عرض القضية رسمياً على مؤتمر السلم. ولا يعرف مدى الضغوط التي تعرّض لها في لندن لكي يجدد لقاءاته مع زعماء الصهيونية، وتمكنت الحكومة البريطانية بشخص لورنس من إقناعه بأن فرص كسب مساعدة وزارة الخارجية سوف تكون أعظم إذا توصل إلى تفاهم مع الصهيونيين[١].

وفي تبريره لهذا التفاهم أدلى فيصل بحديث في آذار / مارس ١٩٢٠ م إلى الصحفي البريطاني جفريز[٢] جاء فيه (أن العرب قد حرموا من الوصول إلى المتوسط، وأنه كان يطالب بالوفاء بالوعود التي أعطيت لوالده، ولكنّ أيدٍ حكومية رسمية كانت تقبض عليه وتدفعه نحو صداقة جديدة للدكتور وايزمان، مع تأكيدات بأن اليهود لا يسعون إلى إقامة دولة مستقلة في فلسطين، وأن هدفهم انعاشها". ولم تكن آراء فيصل حول مستقبل فلسطين تختلف عن آراء والده (التي عبر عنها في لقائه مع هوغارت)، وكانت مماثلة للآراء التي كانت تحملها غالبية العرب العاملين في الميدان السياسي، وتتلخص بأن فلسطين منطقة عربية تشكل جزءاً من سوريا، ولذا يجب أن تظل ضمن منطقة الاستقلال العربي، أمّا قداستها لدى الأديان الثلاثة ووجود الأماكن المقدسة،

---

(١) كان عوني عبد الهادي أحد أعضاء الوفد العربي إلى مؤتمر السلم، ولم يحضر لقاء وايزمان – فيصل، وفي أوراقه الخاصة أبدى شكوكاً بنوايا لورنس رغم كل ما قيل عن ميله للعرب، لأنه كان يضع نصب عينيه خدمة المصالح البريطانية.

(٢) Jeffries, J. Palestine, the Reality P. 249.

فذلك أمر قد منحها صبغة خاصة يود العرب أن تتفق الأديان المعنية على تأمينها. أما الاستيطان اليهودي فيقبل به العرب على أسس إنسانية شريطة أن يخضع للحدود التي يفرضها احترام صالح أصحاب البلاد وحقوقهم الاقتصادية والسياسية، وتطورت هذه النظرة في ذهن فيصل إلى اعتقاد إيجابي بأنه ليس من ضمن الأماني الصهيونية ولا في السياسة التي تنتهجها الحكومة البريطانية لتحقيق تلك الأماني ما قد يتعارض وحرية العرب السياسية والاقتصادية.[١]

كانت اتفاقية فيصل – وايزمان إحدى الوثائق التي يمتلكها الصهيونيون ويعتبرونها دليلاً على حصولهم على موافقة العرب على الخطط الصهيونية، وهي وفقاً لرواية وايزمان[٢] مشروع بالانجليزية قدمه وايزمان إلى فيصل عن طريق لورنس، وقام الأخير بترجمة محتوياته إلى العربية شفهياً (ولم يكن فيصل يعرف الإنكليزية)، وتشمل الاتفاقية تسع مواد وديباجة تؤكد على القرابة الجنسية والصلات القديمة بين العرب واليهود، وضرورة تعاونهم وتفاهمهم من أجل تقدم الدولة العربية وفلسطين[٣]، وجعل فيصل موافقته على الاتفاق مشروطة بوفاء بريطانية لعهودها التي قطعتها في أمر استقلال العرب، وأدرج فيصل شرطه بخط يده بالعربية في الفراغ الذي يلي المادة الأخيرة مباشرة على النحو التالي : "إذا نالت العرب استقلالها كما طلبناه بتقريرنا المؤرخ في ٤ كانون الثاني ١٩١٩ م المقدم لنظارة خارجية حكومة بريطانيا العظمى، فإنني موافق على ما ذكر بباطن هذا من المواد، وإن حصل أدنى تغيير أو تبديل فلا أكون ملزوماً أو مربوطاً بأي

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب : ٣٩٥ ـ ٣٩٦.
(٢) Weizmann, Chaim, Trial and Error, New York, Schochen, 1949, p. 208. ولا يذكر وإيزمان إلا مادتين من الاتفاقية ( الثالثة والرابعة).
(٣) جورج أنطونيوس، يقظة العرب : ٥٩٢ ـ ٥٩٥ ويذكر أنطونيوس أنه اعتمد على صورة فوتوغرافية للأصل.

كلمة كانت، بل تعد هذه المقاولة كلا شيء، ولا حكم لها ولا اعتبار، ولا أطالب بأي صورة كانت"[1] .

ويبدو أنه لم تكن لدى فيصل أفكار واضحة عما تعنيه المشاريع الجديدة للصهيونية (وهذا ما أسرّ به للصحفي البريطاني جفريز في (آذار / مارس ١٩٢٠ م)، ولا شك أن ثقة فيصل بلـــورنس جعلتــه يعتمد على تأكيداته بأن الاتفاقية لا تبغي إلا إيجاد وطن روحي لليهود، وأنه ليس لديهم مطامع سياسية، وكل ما أُخبِر به هو خطة لإيجاد مستعمرات يهودية لها حكم ذاتي. ولم يكن فيصل يعني مطلقاً موافقة على فصل فلسطين عن سوريا أو اتخاذها وطناً قومياً لليهود، وكل ما كان يمكن أن يقبل به نوع مـــن اللامركزية الواسعة ومنح اليهود حقوقاً متساوية. ولذلك لما توضح له أن خطة بريطانيا هي الوصاية على فلسطين فقط وليس على سورية الموحدة، تمهيداً لتنفيذ تصريح بلفور، تغيرت سياسة فيصل تجاه الصهيونية، وخاصة بعد قرارات المؤتمر السوري بمعارضته الصهيونية وخيبة الأمل بقرارات مؤتمر الســـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــلم.

---

[1] جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ملحق و: ٥٩٥، قدم لورنس إلى وايزمان ترجمة غير محكمة لشرط فيصل، وأورده وايزمان في كتابه ص ٣٠٨ – ٣٠٩. والترجمة التقريبية التي أوردتها المصادر للنص هي التي نشرتها صحيفة التايمز في ١٠/٦/١٩٣٦ م، وفي تقرير لجنة التحقيق الملكية ١٩٣٧ م.
أكرم زعيتر، سر اتفاق ١٩١٩ م بالصورة والوقائع والتاريخ، مجلة الحوادث نوفمبر ١٩٧٧ م.
أما النص الوارد في هذا الكتاب فكان الأستاذ سليمان موسى قد أطلعني في صيف ١٩٦٨ م عليه، وهو النص الذي وضعه فيصل بخط يده، وهو كالتالي:
(إذا نالت العرب استقلالها كما طلبناه بتقريرنا المؤرخ في ٤ كانون ثاني ١٩١٩ م المقدم لنظارة خارجية حكومة بريطانيا العظمى فإنني موافق على ما ذكر بباطن هذا من المواد، وإن حصل أدنى تغيير أو تبديل فلا أكون ملزوماً أو مربوطاً بأي كلمة كانت بل تعد هذه المقاولة كل شيء ولا حكم لها ولا اعتبار ولا أطالب بأي صورة كانت).
وكان الأستاذ سليمان موسى قد حصل على هذا النص بطريقة ما، واستفدت من هذا النص في رسالتي للماجستير ١٩٦٩م، Islamic Qaurterly, Vol. VI July – Dec. 1967, P. 78.

ولكن ذلك لا يغير من واقع الحال، وهو أن فيصل اختار أن يعقد اجتماعاً منفرداً مع وايزمان ولورنس (دون حضور أعضاء الوفد العربي الذين حاول تبديد مخاوفهم فيما بعد) ليبحث موضوع اتفاقية كتبت باللغة الانجليزية. أضف إلى ما تقدم أن لورنس كان هو المترجم بين الرجلين. ورغم الأهمية الكبرى التي يعزوها وايزمان إلى الاتفاقية، إلا أننا لو دققنا النظر فيها لوجدنا أنها مجرد اقتراح لم تصل على الاطلاق إلى مرحلة المعاهدة. ومن الضروري أن لا ننظر إلى النص الإنكليزي بمعزل عن شرط فيصل بالعربية. ونظراً لأنها لم تعرض على الشريف حسين ولا على الحكومة العربية في دمشق، فليس لها أدنى قيمة في التعبير النهائي عن السياسة العربية. والملاحظ أن نصوص الاتفاقية لم يستخدمها زعماء الصهيونية خلال جلسات مؤتمر السلم، (لم يشر لها أحد أمام لجنة شو للتحقيق ١٩٢٩ م، ولم ينشرها وايزمان إلا في ١٠ حزيران / يونيو ١٩٣٦ م) – وكان فيصل ولورنس قد توفيا – مع ترجمة لورنس لتحفظ فيصل). إن مجرد انتظار وايزمان سبعة عشر عاماً لنشر الاتفاقية، كانت تعاني فيها فلسطين من القلق والدماء، دليل كافٍ على أنه لا قيمة لها.

عُرضت القضية العربية على مؤتمر السلم في جو تسيطر عليه الدول الكبرى، وكانت فرص فيصل في النجاح ضئيلة، وهو يجاهد أمام قوى أقوى منه. واعتُبر فيصل في جلسات المؤتمر ممثلاً لمملكة الحجاز فقط وليس للبلاد العربية في آسيا، كما أراد الشريف حسين، برغم أن فيصل اعتبر في أعين الوفود المشتركة ناطقاً باسم الشعب العربي الذي شارك في الثورة، وكان الأمل يحدو فيصل بأنه سيخرج من المؤتمر ممثلاً لملك العرب.

طرح فيصل القضية العربية رسمياً في ٦ شباط / فبراير ١٩١٩ م أمام مجلس العشرة وجاء خطابه توسيعاً لمذكرتين رفعهما إلى مؤتمر السلم: الأولى في ١ كانون الثاني / يناير ١٩١٩م، والثانية في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩١٩م، (ومعظم المصادر العربية تشكك في صحة المذكرة الأولى، وخاصة القسم الثاني الذي يعين كل جزء من الأجزاء العربية على حدة، وبالنسبة لفلسطين تطالب المذكرة بوصاية إحدى الدول الكبرى لمنع

أي منازعات قد تحدث في المستقبل بين العرب واليهود. وتعتبر المذكرة الثانية هي التي تمثل حقيقة مطالب العرب)[١]. أكد فيصل ما للشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من حقوق في الاستقلال والوحدة ملحّاً بوجه خاص على العوامل الحضارية والجغرافية والاقتصادية التي حققت التلاحم فيما بينها، وإلى وعود الدول المتحالفة بالحرية والاستقلال (وخاصة النقطة الثانية من مبادئ ويلسون التي تنص على أن تسوية أي مسألة ستبنى على أساس القبول الحر لهذه التسوية من قبل الشعوب المعنية مباشرة). ولكنه لا يرى مانعاً من الاستعانة بالدول الأجنبية للتطوير دون أن يعني ذلك أي نفوذ سياسي " ولا يخطر على بال أحد من أننا نريد أن نقفل أبوابنا في وجه الأمم المتمدنة، بل نستعين بمن نرى فيه الخير لبلادنا لأننا أضحينا أسيادها ونغار على نجاحها، وإننا لا نريد أن نضحي بذرة من استقلالنا الذي حاربنا من أجله، وهو قاعدة رقينا وأساس نهوضنا في المستقبل". وانتهز فيصل الفرصة للتنديد باتفاقية سايكس بيكو والمطالبه باتخاذ خطوات إيجابية للتحقق من رغبات الشعوب المعنية حتى يمكن الوصول إلى تسوية عادلة، مؤكداً مبدأ موافقة المحكومين.

ومهما كانت صحة مطالبة وقيمة الأثر الذي أحدثه في سامعيه[٢]، فقد كان المسيطرون على المؤتمر قد خططوا مستقبل الشرق العربي قبل أن يستمعوا له، ذلك أن المؤتمر كان قد اتخذ منذ جلساته الأولى (٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩١٩ م) قراراً بفصل أجزاء من الامبراطورية العثمانية (منها سوريا الكاملة – والعراق) ووضعها تحت أشراف عصبة الأمم عن طريق حكومات تعمل كدول منتدبة تستطيع أن تأخذ على عاتقها رفاهية هذه الشعوب وتقدمها.

وأثناء محاولات فيصل اليائسة لكسب المؤيدين للقضية العربية نُسبت له عدة تصريحات صحفية وأحاديث عن ترحيب المملكة العربية الجديدة بفلسطين " اليهودية"، وأن مصالح العرب واليهود متفقة،

---

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٣٩٧ – ٣٩٨. عوني عبد الهادي ، أوراق خاصة : ٣٠ . سليمان موسى، المراسلات التاريخية: ٤٥/٢ – ٤٨، والمؤلف يقبل فقط بنص المذكرة الثانية ولكنه يقول إنها قدمت حقيقة في ١٩١٩/٢/٥ م وقد تكون أعدت في لندن ١٩١٩/١/١ م وأرسلت إلى أمانة سر مؤتمر السلم بواسطة الانجليز.

(٢) Lansing, Robert, The Big Four and Others of the Peace Conference, London. 1922, pp. 169 - 170

وعن حق اليهود بالسكنى في فلسطين.. إلخ (منها الرسالة التي ادُّعي أن فيصل وجهها إلــى فــيلكس فرنكفورتر عضو الوفد الصهيوني الأمريكي إلى مؤتمر السلم)[١]. وقد رفع أهالي نابلس في ٢٧ شباط / فبراير ١٩١٩م [٢] عريضة إلى فيصل توضح أن " أهل فلسطين يرتبطون مــع ســوريا بــالروابط المتينة التاريخية والجغرافية والاقتصادية مما جعل بلادهم جزءاً لا يتجزأ منها... وأنه ليس لليهود من العلاقات والمصالح والوجود السياسي والأدبي والمادي مايخولهم في فلسطين أقل حق أو شبه حــق". وجزم أصحاب هذه العريضة بكذب هذه الروايات (أي تصريحات فيصل) " وعزوها إلى أعظم أميــر عربي اشتغل بالمسألة العربية"، وراحوا يرفعون صوتهم محتجين على كل معاهدة أو موافقة أو عقد أو وعد يخوّل اليهود حق السكنى وحق الهجرة وحق التوطن في بلادنا، ويطلبون من الأمير " أن يؤيــد رغباتنا وأمانينا وهي عدم فصل منطقتنا العربية عن سوريا ... لأنها جزء منها وعدم الاعتراف بأدنى حق أو شبه حق لليهود في بلادنا".

وبعد عودة فيصل إلى سورية تحقق للصهيونيين أن محاولة حصولهم علــى موافقــة شــرعية لادعائهم هي محاولة فاشلة، وتأكد لفيصل صعوبة إيقاف مقاومة السياسة الصهيونية في فلسطين بعــد وضوح أهدافها وبعد خيبة الأمل بتسوية القضية العربية في مؤتمر السلم.[٣]وأكدت التقارير البريطانية أنــــه " لــــن تــــستطيع دولــــة منتدبــــة أن تنفــــذ البرنــــامج الصهيوني إلا بالقوة "، وأبلغت بوجود شعور عنيف في شرق الأردن ضد الصهيونية وتهديــد علنــي بمقاومة مسلحة.[١] وأضحى الرأي العام الفلسطيني، عشية قدوم لجنة التحقيق الأمريكية يحــوم حــول كلمة واحدة: "الانضمام لسورية من الوجهتين الاقتصادية والسياسية والمطالبــة بالاســتقلال القطعــي الناجز" [٢]. وأثبتت الحركة الوطنية في فلسطين كامل وحدتها مع الحركة القومية العربية في الــشمال

---

[١] عوني عبد الهادي، أوراق : ٢٤ ــ ٢٥ ، ويقول عوني عبد الهادي إن الصهيونيين أذاعوا نص الرسالة دون أن يبرزوا الأصل، ونفى عوني صحة الرسالة، واتهم لورنس بأنه كتبها بالاتفاق مع وايزمان.

[٢] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية: ١٨.

(٣) Butler, R, and Wookward, E.l, (eds.) Docoments on British Foreign Policy, 1919 – 1939, Lst. Series, Vol. IV London, 1952 (H.M.S.O.)

[١] سليمان موسى، المراسلات التاريخية : ٢/ ٦٧ ــ ٦٩.
رسالة كلايتون إلى اللورد كرزن ١٩١٩/٥/٢ م.

[٢] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة : ٣٢، (من رسالة رفيق التميمي في بيروت إلى عبد الهادي في باريس ١٩١٩/٥/١٣م).

بالمشاركة في المؤتمر السوري (١٥ عضواً من أصل ٦٩ بمضابط توكيـل).[٣] وعبّـرت قـرارات المؤتمر السوري في حزيران / يونيو ١٩١٩ م، التي قدمت إلى لجنة التحقيق الأمريكية عـن توكيـد استقلال سوريا التام ضمن وحدة عربية، والاحتجاج على كل معاهدة سرية بتجزئة سورية أو كل وعد عربي يرمي إلى تمكين الصهيونية في فلسطين، مع ضمان لليهود بالتمتع بحقوقهم بالعامة.[٤]وفي لقاء فيصل مع اللجنة[٥]، قال: إن العرب لا يمكن أن يقبلوا بفصل فلسطين عن سورية، وأنه كان المفهـوم عن الصهيونية أنها ترمي إلى هجرة محدودة وتوسيع المستعمرات اليهودية الموجودة حالياً، أما مطامع الصهيونية الواسعة فقد بعثت الخوف في قلوب الناس. وواجهت هذه الحقائق الصريحة لجنة التحقيق، التي بدأت عملها وذهنها مهيأ مسبقاً للعمل في صالح الصهيونية، مما دفعها إلى التوصية بادخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني المتطرف[٦].

---

[٣] يوسف الحكيم، سوريا في العهد الفيصلي : ٩٣.
[٤] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ١١٤ ـ ١١٥.
[٥] سليمان موسى، المراسلات التاريخية: ٨٥/٢. (تقرير من الكولونيل فرنش من القاهرة إلى اللورد كرزن ١٩١٩/٧/١٠م).
[٦] حول أعمال لجنة كنغ كراين كاملة انظر:
Howard, Harry, The King – Grane Commission: An American Inquiry into the Middle East. Beirut, Khayat, 1963.
وعن توجهات اللجنة انظر: جورج أنطونيس، يقظة العرب، ملحق: ٦٠٠-٦١٤.

وبعد رحيل اللجنة الامريكية كانت سوريا بمناطقها الثلاث في حالة قلق لعدم الوصول إلى تقرير مصير البلاد، وفي رسالة بعث بها فيصل إلى اللنبي في ١٧ آب / أغسطس ١٩١٩م،[1] وهو لايزال ينتظر تقرير اللجنة الأمريكية التي يعتقد أنها تملك صلاحيات حقيقية، يقول، إنه لو قسمت البلاد أو إذا مُنح الانتداب خلافاً لرغبات الأهلين فسيقوم العرب كلهم بثورة شاملة، وأنه سيجد نفسه مضطراً لإراقة آخر نقطة من دمه إلى جانب أهل بلاده. وطلب فيصل في رسالته إلى لويد جورج في ٣١ آب/أغسطس ١٩١٩م[2] باسم " الشرف البريطاني والعدالة الانسانية" أن لا يكون جزاء العرب على إخلاصهم وتضحياتهم هو تجزئة بلادهم، لأن هذا يؤثر على سمعته وسمعة عائلته وعلى أمن شعبه الذي يفضل الموت في سبيل وحدته.

وعلم فيصل لدى وصوله لندن باتفاقية لويد جورج كلمنصو،[3] التي ترسم حدوداً فرنسية بريطانية عبر سورية، على أساس خط سايكس بيكو ورغبات الصهيونية، وخلال مباحثاته في لندن تمسك بالوحدة. وعاد وايزمان من جديد ليعرض على فيصل أموالاً وخبراء للحكومة العربية، ووعداً بإقناع الحكومة الفرنسية للتخلي عن ادعائها بالمنطقة الداخلية من سورية مقابل مساعدة الأمير في تحقيق البرامج الصهيونية في فلسطين.[4] ويبدو أن الأمور قد توقفت عند هذا الحد. وفي ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٩ م أدلى فيصل بحديث إلى مندوب جريدة الجويش كرونكل جاء فيه " أن فلسطين هي جزء من سوريا، وقد تتشكل فلسطين فيما بعد باعتبارها ولاية من الدولة السورية وذات حكم ذاتي يتمتع فيها اليهود بحقوق متساوية مع العرب"[5]. ويدّعي هربرت

---

(١) سليمان موسى، المراسلات التاريخية: ٢/ ٨٦، رسالة من الأمير فيصل إلى اللنبي في ١٩١٩/٨/١٧م.

(٢) F.O. 371/4182 .

(٣) Zeine. N. Zeine, The Struggle for Arab Independence, Beirut 1960, pp. 260 – 262.

(٤) British Documents, Vol. IV … pp. 421 – 422.

(٥) Jeffries, Palestine…p306

وأشارت جريدة العاصمة إلى الحديث في عددها ٦٦، ١٩١٩/١٠/١٣م.

صموئيل أن فيصل بعث برسالة في ١٠ كانون الأول / ديسمبر لإزالة سوء التفاهم، وهذا ما ينفيه عوني عبد الهادي سكرتير فيصل حينذاك.[١] وفي الفترة نفسها التي كان يُفترض فيها أن فيصل قد كتب هذه الرسالة كان يشكو بمرارة إلى أمناء سره من محاولات وايزمان التقرب منه قائلاً: "ماذا يريد هذا الرجل مني؟ إني سأعمل كل شيء للتخلص منه، إنه يمزقني بأحاديثه الطويلة".[٢]

وعبّر فيصل في رسائله إلى الشريف حسين (من لندن) عن يأسه من السياسيين البريطانيين ومعارضتهم لتشكيل الحكومة العربية التي وعدوا الشريف حسين بتأسيسها، وتيقن "بأنهم لا يريدون أيضاً أن يُبحث في أمر البلاد العربية التي دخلت تحت حوزتهم بسبب الحرب كالعراق وفلسطين". وأدرك اللعبة السياسية التي مارستها بريطانيا " إذ أظهرت الصداقة للعرب كي يسكتوا عما تفعله في فلسطين والعراق، وتذرعت بتعلق العرب بها كي تتنازل فرنسا لها عن الموصل وفلسطين).[٣] وبعد فشل مهمة فيصل في مفاوضاته الثانية في لندن، دُفع إلى توقيع اتفاق مبدئي مع كلمنصو في ٦ كانون الثاني عام ١٩٢٠م. وأسر فيصل إلى ضابط بريطاني في بيروت ١٤ كانون الثاني / ينـاير ١٩٢٠م: أن من نقاط الاتفاقية أن تكون سورية الموحدة، ومن ضمنها فلسطين، خاضعة لمساعدة فرنسية، وأن أمله في النجاح ان يقدم للشعب فكرة أن الانتداب الفرنسي يعني سورية الموحدة، ورغم أن عليه أن يطالب بفلسطين، وقد وعده كلمنصو بأن يدعمه في ذلك، إلا أنه ليس له أمل في النجاح.[٤]

وكان على فيصل أن يواجه بعد عودته ازدياد حدّة المعارضة الداخلية، ونشرت "العاصمة" – الجريدة الرسمية – مقاومتها لكل تسوية "تقضي بتجزئة بلادنا وحرمانها

---

[١] ورد نص رسالة فيصل إلى هربرت صموئيل في Jeffries, Palestine … p. 308 ولكن عوني عبد الهادي في مقابلة خاصة جرت ١٩٦٩ م أكد أن الرسالة موضوعة من قبل الصهيونيين.

[٢] خيرية قاسمية، الحكومة العربية: ٩٢.

[٣] سليمان موسى، المراسلات التاريخية: ٢/٢٥٥ – ٢٦٤، رسالة الأمير فيصل إلى الملك حسين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩م.

[٤] British Documents… Vol. IV, pp. 624 – 626.

من استقلالها وجعل جنوبها موطناً لليهود"[١]. ورداً على علمه من قلق بشأن فلسطين صرّح فيصل لوفد قابله بعد عودته "... بما أن فلسطين هي يدي اليمنى فإنني أؤكد لكم أنني لم أنسها ولن أنساها، وأنني أسعى من أجل فلسطين كما أسعى من أجل سورية والعراق، وأطمئنكم أن فلسطين ستكون حسب رغائب أهلها جزءاً من سورية"[٢]. وكشفت رسالة بعث بها فيصل إلى اللنبي في ١٢ شباط / فبراير ١٩٢٠ م[٣] حرج موقفه، وأنه وجد نفسه ملزماً لمعرفة السياسة الحقيقية للحكومة البريطانية تجاه فلسطين والعراق "حتى يمكنني أن أعطي أملاً للشعب وأن أحمي شرفي وشرف عائلتي التي قامت من أجل قضية نبيلة".

ولما أدرك فيصل أنه لم يعد ممكناً أن يطلب من الرأي العام الانتظار فترة أطول لصدور قرار عن مؤتمر السلم، وخاصة بعد أن انتشرت أخبار متضاربة عن المصير الذي سيُمنح للبلاد، وافق على اقتراح أقرب المستشارين والأصدقاء بضرورة وضع الحلفاء أمام الأمر الواقع بإعلان المؤتمر السوري في ٨ آذار/مارس ١٩٢٠ م "استقلال بلادنا السورية، التي منها فلسطين، بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً لا شائبة فيه، مبنياً على الأساس المدني النيابي، وحفظ حق الأقلية، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم"[٤]. وتقرر المناداة بالأمير فيصل ملكاً على البلاد، ولحق ذلك قرار المؤتمر العراقي في دمشق ليعلن استقلال العراق على أساس الاتحاد.

وقد اعتبر البعض أن إعلان استقلال سوريا لا يؤدي إلى نتيجة عملية بسبب وجود العراق وفلسطين في قبضة الاحتلال البريطاني، ووجود المناطق الساحلية الغربية في يد فرنسا. واعتبر الأمير عبد الله أن انتهاج سياسة إيجاد مملكة سورية مستقلة عن الحجاز هي التي "مزقت وحدة العرب ومُلك العرب"[٥]. ولكن الواقع أن هذا القرار كان

---

[١] العاصمة، عدد (٧٤)، ١٩١٩/١١/١١م.
[٢] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ١٠٨ (الهامش).
[٣] خيرية قاسمية، الحكومة العربية: ١٦٢ – ١٦٣، (مجموعة أوراق عوني عبد الهادي بوصفه أمين الخارجية في الحكومة).
[٤] المصدر السابق: ١٦٥.
[٥] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٠٥.

تعبيراً عن الإرادة الشعبية وما يعتقده القوميون أنه الموقف العربي الصحيح. وكان من الطبيعي أن يرحب عرب فلسطين، التي شارك ممثلون عنها في المؤتمر، بقرار إعلان الاستقلال، وهذا ما دفع الصهيونيين للقيام بمعارضة قوية لضم فلسطين إلى الدولة السورية.[١] وأكد فيصل في حديث صحفي[٢] بأن لقبه كملك "يشمل فلسطين كذلك ... ما لم يكن هناك شك حول هذه النقطة بسبب سوء استعمال الدول الغربية لكلمة سورية والتي تعني بالنسبة لهم القسم الشمالي من البلاد فقط.. لقد كان هدف الشريف حسين دوماً ضمّ فلسطين إلى المنطقة التي اشترط أن يشملها الاستقلال العربي".

وكان رد الفعل لإعلان الاستقلال لدى الحكومتين البريطانية والفرنسية عنيفاً بحجة أن مستقبل سورية والعراق وفلسطين تقرّره دول الحلفاء، وبذل فيصل كل جهوده للمحافظة على الصلات الودية بجميع الحلفاء مع تمسكه بالوحدة والاستقلال وعدم قبول فكرة الوطن القومي، مع إبداء ثقة كبرى ببريطانيا، التي لا يزال يعتبرها حليفة العرب الرئيسية منذ أن وضعت أساس الاعتراف بدولة عربية ضمن الحدود التي رسمها الحسين، وأبدى استعداداً لأن يوفق بين المصالح البريطانية وبين الآمال العربية بشكل لا يضر بمبدأ الاستقلال.[٣]ولم تُجْدِ المحاولات، فقد رفضت الحكومتان الاعتراف بشرعية قرارات المؤتمر، ورفض فيصل التجاوب مع دعوة بريطانيا لشرح موقفه الشخصي أمام المجلس الأعلى قبل أن يأتيه تأمين من الدولتين انجلترا وفرنسا بوحدة واستقلال سورية، وعدم فصل فلسطين عنها أو اتخاذها وطناً قومياً لليهود و طرد العرب السوريين عنها.[٤]

وشعر عرب فلسطين إزاء هذا التصميم العنيد للحلفاء أن اليهود الصهيونيين هم العقبة الرئيسية لضم فلسطين إلى الدولة السورية المستقلة الجديدة، فبدأوا يتبعون أسلوب

---

(١) جريدة الدفاع (دمشق) عدد ٥٠، ١٩٢٠/٣/٩ م.

(٢) Jeffries, Palestine… p. 325.

(٣) المصدر السابق: ٣٢٣ – ٣٢٤.

(٤) خيرية قاسمية، الحكومة العربية، ملحق وثائق مصورة رقم (٥)، من مجموعة أوراق عوني عبد الهادي.

العنف لإثبات حقهم احتجاجاً على خطر المشاريع الصهيونية ودعم السلطات البريطانية. وبدأت أعمال العصابات الوطنية على الحدود "عبر الأردن" ضد المستعمرات اليهودية، وحُماتها من السلطات البريطانية[١]. وكانت هذه الأعمال يحركها سياسيون وضباط من حكومة دمشق ويؤيدونها بالمال والسلاح[٢]. ولا يعرف بالضبط موقف فيصل في رعاية هذه الأعمال ولكنه أبلغ بقطع المعونة المالية عن الحكومة العربية إلا إذا أعطى تأكيداً "بإيقاف الغارات". وحين تفجرت أعمال العنف في القدس في مطلع نيسان / ابريل ١٩٢٠ م (حين تعرض اليهود لمظاهرة عربية كانت تهتف للاستقلال وتحمل العلم السوري وصور فيصل وتنادي بسقوط الصهيونية)[٣]، بعث فيصل برقية إلى اللنبي بأن الخطة بتأسيس حكومة يهودية سببت قلقاً ليس فقط في فلسطين بل في سوريا كلها. واحتج في برقية أخرى على الأحكام التي صدرت بحق العرب والتي هي أشد بكثير من التي حُكم بها على اليهود، كما احتج بأن السلطة الانجليزية في فلسطين تسمح لليهود بأن يتسلّحوا ضد العرب بينما يمنع هؤلاء من اقتناء السلاح تحت عقاب غرامة كبيرة وسجن لمدة طويلة.[٤]

ولم تُعِق جهود الحكومة العربية للمحافظة على صلاتها الودية مع الحلفاء تنفيذ القرارات التي اتفق عليها بين الحلفاء، وفي ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٢٠ م في سان ريمو حُكم على المستطيل العربي الذي يشمل سورية والعراق بالتجزئة ونظام الانتداب الذي يكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي. ونقل اللنبي قرارات سان ريمو إلى فيصل مع الإلحاح عليه بالسفر إلى أوروبا لبسط قضيته أمام مؤتمر السلم. وفي رده يوم ١٥ أيار / مايو[٥] رفض فيصل مبدأ الانتداب "لأن الشعب السوري يشعر بأنه يمثل خطراً على أمته

---

(١) جريدة الدفاع (دمشق) عدد ٦٥، ١٩٢٠/٣/٢٨ م.
(٢) أسعد داغر، مذكراتي: ١٢٩.
(٣) Newton, Frances, Fifty Years in Palestine, Wortham, England, Coldharbour Press, 1948, p. 133.
(٤) خيرية قاسمية، الحكومة العربية ، ملحق وثائق مصورة رقم (٧)، من مجموعة أوراق عوني عبد الهادي.
(٥) المصدر السابق، ملحق وثائق مصورة رقم (١٦)، من مجموعة أوراق عوني عبد الهادي.

واستقلالها... أما فيما يتعلق بمستقبل فلسطين... فلم نر أي وضوح في خطابكم بالنسبة للاعتراف بهذا البلد كجزء لا يتجزأ من سورية، رغم أن فلسطين بحكم جغرافيتها وتقاليدها واقتصادها وأيضاً بحكم لغتها وأمانيها القومية لا يمكن أن تعتبر إلا جزءاً من سورية". ويشير فيصل إلى إحدى رسائل مكماهون (١٩١٥/١٢/٢٥م) التي تعترف فيها الحكومة البريطانية بأن فلسطين جزء من الدولة العربية، وحتى في اتفاقية سايكس بيكو لا يوجد أي ذكر للصهيونية أو اليهود، وهو يأمل أن يحصل من بريطانية على تصريحات مرضية تثبت له أن أي معاهدة بين بريطانيا والصهيونية لن تكون أكثر أهمية من أي معاهدة أخرى مع الملك حسين أو رئيس الجمهورية الفرنسية، ويوضح فيصل في خاتمة رسالته سوء الفهم حول موقفه تجاه الصهيونية... "أما مسألة جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود فإني لم أتعهد أبداً به لا كتابة ولا شفاهة، وكل ما تعهدت به، وأتعهد به اليوم أيضا، هو أن تبقى حقوق اليهود محفوظة في بلادنا كما كانت في الماضي، بمعنى أننا نحافظ عليهم محافظتنا على العرب الوطنيين، ويكون لهم من الحقوق والوظائف ما يكون للوطنيين فيها... إني أريد قبل كل شيء أن يُصرح لي بصورة قطعية أن المؤتمر لا يريد أن يفصل بين فلسطين وسورية ويقطع ما بينهما من الروابط".

وكان اللنبي قد بعث إلى الحسين صورة عن رسالة الحكومة البريطانية إلى فيصل بشأن قرارات سان ريمو في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٢٠ م. وفي ٢٥ آيار/ مايو ١٩٢٠م، وتعليقاً على الجملة التي وردت في رسالة اللنبي "إنك كنت تعرف أن الحكومة البريطانية أصدرت وعداً بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين وأن بريطانيا تعتبر نفسها مسؤولة عن تنفيذ ذلك"، يقول الشريف حسين "فلماذا تعتبر بريطانيا نفسها مسؤولة للوفاء بعهدها للصهيونية ولا تتبنى هذه السياسة في الوفاء بما قررته قبل ذلك معنا"[١]، وقبل أن يذاع رسمياً خبر تعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً في فلسطين قدّم فيصل احتجاجاً رسمياً[٢]، "لأن هذاالخبر أثّر تأثيراً سيئاً جداً في الأمة العربية ليس فقط لأن صموئيل

---

[١] سليمان موسى، المراسلات التاريخية: ١١٢/٣ – ١١٣ ، رسالة الملك حسين إلى المندوب السامي (اللنبي) في ٢٥ أيار/مايو ١٩٢٠م.
[٢] خيرية قاسمية، الحكومة العربية، ملحق وثائق مصورة رقم (٧)، من مجموعة أوراق عوني عبد الهادي.

كان يهودياً بل هو صهيوني غايته تأسيس حكومة يهودية على أنقاض قسم كبير من سورية، أعني به فلسطين"، وفيصل يرجو، إن كان الخبر صحيحاً، حكومة بريطانية أن "ترجع عن قرارها هـذا الـذي يمس مصالح وعواطف العرب".

وتقدم فيصل باقتراح أخير إلى الحكومة البريطانية من أجل تأسيس حكومة عربية في فلسطين[١]، وأن تقبل الحكومة البريطانية وحدة البلاد السورية والفلسطينية على أساس اللامركزية، وأن تقبل تقييد الهجرة بصورة تتفق مع منافع البلاد وتحفظ كيانها القومي مع عدم السماح بشراء أراضٍ جديدة، على أن تعطي الحكومة البريطانية الأولوية لجميع المشاريع الاقتصادية والمالية. ولم يكن لهذا الاقتراح أي أثر في التقرير النهائي لمستقبل فلسطين.

وشُغلت الحكومة العربية في أيامها الأخيرة بمشكلاتها على الحدود الغربية مع السلطات الفرنسية نتيجة للتطورات الأخيرة بعد سان ريمو والتي وصلت أوجها بانذار غورو، وهذا ما حال دون الاهتمام بقضايا شعب فلسطين الذي تُرك ليتابع وحده نضاله السياسي، بعد أن فقد بانهيار الحكم العربي في دمشق مصدراً قوياً للتأييد. وكما صورت جريدة العرب (القدس) [٢]الوضع: "فلسطين أصبحت بعد سقوط دمشق عضواً عربياً أبتر لا يستطيع هو بنفسه أن يكون مادة الحياة لبقائه وتوفير المناعة للدفاع عن نفسه في وجه الغارة الصهيونية البريطانية، ولا يستطيع استمداد القوة والعون من جار عربي له ينجده ويأخذ بنصرته".

ورغم فشل تجربة حكومة دمشق، إلا أنها وضعت مبادئ عامة ظلت منهاجاً للقوميين العرب، على الأقل في المشرق: المطالبة باستقلال سوريا في حدودها الطبيعية، ورفض فكرة الانتداب الأجنبي والقبول به فقط كنوع من أنواع المساعدة الاقتصادية والفنية، ورفض تصريح بلفور والهجرة اليهودية وإنشاء وطن قومي يهودي.

---

[١] من أوراق عوني عبد الهادي غير المنشورة.
[٢] جريدة العرب عدد ١٩٣٣/٥/٢٧ م.

## ٣- في أعقاب ميسلون : مآل الوعود البريطانية:

بعد الدور الذي قام به العرب في إطار القيادة الهاشمية خلال الحرب، لم يصلوا إلى أية نتيجة. وكان مستحيلاً على العاملين في الحركة العربية بعد نكبة ميسلون أن يقبلوا الوضع الراهن كحل نهائي رغم تمزق آرائهم واختلاف وجهات نظرهم حول المستقبل، حتى الشريف حسين وأبنائه اختلفوا في الاجتهاد.

كانت الحكومة البريطانية ترغب في تأمين مصادقة الملك حسين على معاهدة فرساي مع ألمانيا (١٩١٩/٦/٢٨م)، ومعاهدة سيفر مع تركيا ١٩٢٠/٨/١٠م، وتستند المعاهدتان إلى المادة ٢٢ من ميثاق العصبة الذي يتضمن بدوره مبدأ الانتداب، ولكن الشريف حسين كان يرى أن توقيعه يعني إعطاء دول الحلفاء الحق في التصرف في المناطق العربية المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية، وأن الدولة المنتدبة على فلسطين ستكون مسؤولة عن تنفيذ تصريح بلفور، وموافقته تعني إغلاق قضية العهود التي قطعت له نيابة عن العرب، ولهذه الأسباب لم يصادق عليهما، على الرغم من تحذيره من أن عدم المصادقة سيعرض مركز الحجاز للخطر.[١]

وكانت فرنسا ترغب في أن يتجه فيصل بعد ميسلون نحو الجنوب أي نحو الجزيرة العربية، ولكن فيصل رأى أن الظروف حينذاك لا تساعد على مقاومة العدوان الفرنسي في سوريا بالقوة، ورأى من حسن السياسة، أن يذهب إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية لأنها بنظره "حليفتنا الوحيدة وهي التي تهتم بقضية العرب، أما بقية دول أوروبا فكانت مشغولة بشؤونها الخاصة، ولا يهمها – في كثير أو قليل – شيء من السياسة العربية".[٢]وكان فيصل يرى أن موافقة الحسين على معاهدة فرساي تتيح له أن يكون عضواً عاملاً في جمعية الأمم "لإسماع صوتنا وإظهار حقوقنا المغصوبة في الحال والاستقبال"، صحيح أن قانون جمعية الأمم يتضمن المادة "٢٢" القائلة بالانتداب، ولكن بنظر فيصل أنه يمكن للحكومة الهاشمية أن تضع له قيداً احترازياً. لأن البقاء دائماً

---

[١] سليمان موسى، صفحات مطوية: ٢٣ ــ ٢٥.
[٢] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ٣٥ ، ٥١.

في حالة الاعتزال خطر".[١]

وكان فيصل لا يزال في إيطاليا قبل توجهه إلى لندن حين ترامت الأنباء باندلاع حركة عربيــة ضد فرنسا بقيادة الأمير عبدالله بن الحسين في المنطقة الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن، (ووصــل الأمير إلى معان في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٠ م وكانت تحت سلطة مملكة الحجــاز، وهــو يتولى منصب وزارة الخارجية في المملكة الحجازية). وفي مطلع كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٢٠ م وجه نداء إلى السوريين طلب فيه منهم أن يثوروا على الفرنسيين، ودعا أعضاء المؤتمر السوري والجيش العربي للالتحاق به.[٢] وكانت المنطقة الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن، حسب اتفاقية سايكس بيكو، جزءاً رئيسياً من المنطقة ب ( نفوذ بريطاني)، إلا أنه مع نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت عوامــل عدة تتنازع مصير هذه المنطقة، فمن جهة كانت الحركة الصهيونية تصر على إلحــاق أقــسام منهــا بفلسطين المقترحة (مذكرة المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر الــسلم فــي ٣ شــباط / فبرايــر ١٩١٩م) لضرورات اقتصادية أساساً، ولم يكن في هذه المنطقة وجود يهودي قائم على الاستيطان.[٣] وجــدّدت فرنسا عام ١٩١٩ م مطالبتها بأن تشمل منطقة الانتداب الفرنسي بقية سوريا بمــا فــي ذلــك شــرق الأردن. وكان الوضع الإداري لشرق الأردن حتى ذلك الحين قائماً على أنها جزء من إدارة منــاطق العدو المحتلة الشرقية، وخاضعة لإدارة حكومة فيصل. وفهمت بريطانية أن انتدابها علــى فلــسطين بموجب قرار سان ريمو يشمل أيضاً شرق الأردن دون تحديد دقيق لمسألة الحدود إلى الشرق من نهر الأردن. وبعد احتلال دمشق تحركت طموحات الفرنسيين القديمة في مدّ نفوذهم إ الجنوب، وكانت هذه الطموحات تتعارض مع الدعاوى الصهيونية، والادارة البريطان هي التي دفعت إلى التوصــل إلــى اتفاقيـــــــــة كـــــــــانون الأول / ديـــــــــسمبر ١٩٢٠ م التــــــــــي رســــــــــمت

---

[١] سليمان موسى، المراسلات التاريخية: ١٤٨/٣ ـ ١٥٥. رسالة فيصل إلى الحسين ١٩٢٠/١١/١٠ م.
[٢] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٦ ـ ٢٧.
[٣] عصام سخنيني، فلسطين الدولة: ٦١.

خطاً فاصلاً ما بين مناطق النفوذ الفرنسي في الشمال ومناطق النفوذ البريطاني في الجنوب.[١] ومع أن منطقة شرق الأردن كانت تعتبر جزءاً من الانتداب البريطاني، إلا أن الموقف البريطاني عام ١٩٢٠م لم يكن حاسماً بالنسبة لنوع العلاقة ما بين فلسطين وشرق الأردن، ولا بالنسبة لتعيين حدود فلسطين في الشرق. وظهر أن بريطانيا تميل إلى عدم دمج المناطق الواقعة شرق نهر الأردن ضمن حدود فلسطين تاركة بذلك الطريق مفتوحاً لإقامة شكل ما من حكومة عربية... ربما بترتيبات مع الشريف حسين أو مع غيره من الزعماء العرب المعنيين.[٢]

وتختلف التفسيرات حول دوافع بريطانيا لاتخاذ هذا الموقف، ومنها التفسيرالذي قدمه عوني عبد الهادي (وكان بعد ميسلون على اتصال مع الشريف حسين والأميرين فيصل وعبد الله والعاملين في الحركة العربية في سورية وفلسطين وغيرها، وهو الذي توجه إلى شرق الأردن لمقابلة الأمير عبد الله بعد قيام حركته فيها، وينسب إلى نفسه الدور في إقناع الأمير للتقدم إلى عمّان وإعلان إمارته)، وكانت وجهة نظر عوني عبد الهادي أن بريطانيا بهذا الموقف تحقق هدفين: الأول: تخفيف العبء المالي على الحكومة البريطانية من جراء التزامها بتسهيل إقامة وطن قومي لليهود على ضفتي النهر، وقد يكون العامل الأهم هو أن بريطانيا كان تطمع في إبقاء موطئ قدم لها في المنطقة لو تحققت أهداف الصهيونية في إقامة دولة في فلسطين.[٣]

وجاء رد الفعل البريطاني على حركة الأمير عبد الله في شرقي الأردن (ثم اندلاع ثورة في العراق ضد الاحتلال البريطاني) سريعاً، ووجه كرزن وزير الخارجية الدعوة للملك فيصل لزيارة لندن، لفتح باب المفاوضات حول القضية العربية وحول العلاقات التي ستقوم في المستقبل بين بريطانيا العظمى والعرب ممثلين: بالشريف حسين الذي اعترفت به ناطقاً باسم المناطق العربية في آسيا، وقطعت على نفسها عهوداً بأن تعترف باستقلال هذه المناطق. وكانت الحكومة البريطانية ترغب في نيل موافقة الشريف حسين

---

(١) عصام سخنيني، فلسطين الدولة: ٥٩ ــ ٦٣.
(٢) المصدر السابق: ٦٤.
(٣) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ٤١ ــ ٤٢.

على المبادئ العامة التي بنيت عليها معاهدات الصلح، وعلى الأخص الموافقة على مبدأ الانتداب، وعقْد معاهدة دائمة مع الحجاز، من أجل تأمين الاعتراف بحق دول الحلفاء الكبرى في التصرف بالمناطق العربية الباقية في آسيا.[١]وقبل أن تبدأ المفاوضات رسمياً تعهد الأمير عبد الله، بناء على طلب أخيه، أن يوقف مؤقتاً كل حركة ضد فرنسا وينتظر نتيجة المفاوضات، مع إقراره بأهمية استقرار الأمن في شرقي الاردن وتمسكه بالصداقة مع بريطانيا.[٢]وفَوّض الشريف حسين ابنه فيصل للتباحث مع بريطانيا على أساس أن لا يؤثر ذلك على حدود البلاد والاستقلال التام، "وتستطيع أن تتعهد باحترام المصالح والمنافع البريطانية التي تعتقد أنها تنسجم تماماً مع مصالح البلاد وأهلها).[٣]

ومنذ نهاية عام ١٩٢٠م دارت المفاوضات بين ممثلي وجهتي نظر متناقضتين: فالشريف حسين، يشعر أن من واجبه بعد أن انتهت الحرب، أن يوضح للعالم الإسلامي أنه تم الوفاء بالتأكيدات التي أعطيت له من قبل، والجانب البريطاني يرى أن دول الحلفاء اتخذت قراراً بشأن مستقبل المناطق التي تحررت من الحكم التركي، وأنها وضعتها في بنود معاهدة الصلح، وأن الشريف حسين دُعي للمصادقة عليها. وكان فيصل يهتم بالتوصل إلى تسوية معقولة لجميع الموضوعات التي يجري فيها البحث مع الحكومة البريطانية، مسترشداً بنصائح الحسين ومراسلاته مع مكماهون، متّبعاً خطة "عدم ترك الكل لأجل البعض". وألمح المفاوضون البريطانيون إلى أن الحكومة تنوي ترشيحه لعرش العراق، وبعد تردّد قبل الترشيح (وفقاً لما رواه لعوني عبد الهادي فيما بعد)[٤]: "فهل كان علي أن أرفض هذا العرش وأترك العراق يترنح في مصيره المجهول بينما يجد الانجليز شخصاً آخر، وبهذا تفقد الأسرة الهاشمية ما كرست نفسها له من خدمة البلاد العربية". وكان رأي فيصل يتجه إلى تأجيل بحث المسألة السورية الخاضعة للنفوذ الفرنسي، بانتظار تسوية الوضع في العراق وشرق الأردن، أما مسألة الجزيرة العربية ففيها

---

[١] سليمان موسى، صفحات مطوية: ٣٠.

[٢] سليمان موسى، المراسلات التاريخية: ٣/١٦٠ – ١٦٤، (مجموعة المراسلات بين فيصل ووالده بهذا الشأن) (شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٠ م).

[٣] المصدر السابق: ١٦٥، (رسالة الحسين إلى الفيصل ١٢/١٩/ ١٩٢٠م).

[٤] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ٥١.

"تشوّش بالنسبة لعدم اتحاد الأمراء، ولكن انتظاراً للمستقبل ربما تكون تحت النفوذ السياسي للـشريف حسين"، أما بشأن فلسطين فقد أصر الأمير أنه لا يوجد في المراسلات الأساسـية التـي دارت بـين الحسين ومكماهون أي نص يشير إلى استثنائها من الحدود العربية، ويرى أن العبارة العربيـة (إلـى الغرب من ولاية دمشق) واضحة بالنسبة لأي عربي، وقد فهمها الشريف حسين على أنها تتعلق بالمدن الأربع ( دمشق، حمص، حماة، حلب) والجهات القريبة منها، وفلسطين لا تقع إلى الغرب من المـدن الأربع.[1]

كان فيصل، أثناء مفاوضاته، يقر بالسياسة الواقعية، وفي رسالته إلى الأمير زيد ٢٥ كـانون الثاني / يناير ١٩٢١م يقول[2]: "إنك تعلم بـأن لا شـرف ولا اعتمـاد فـي الـسياسة ومـا هـي إلا منافع. فـاليوم لا يهـم بريطانيـا إن تَـرك والـدي مقامـه أو لا، كـان يهمهـم فـي زمـن الحرب لمقاصدهم وأما الآن فعلينـا أن نـريهم قوتنـا، وهـي مـع الأسـف غيـر موجـودة الآن بالنسبة لتفرق الكلمة... فالعقل يقضي علينا أن نأخذ اليوم ما يمكننا أخذه وننتظر إلـى الغـد". كـان فيصل في حقيقة نفسه يـدرك خفايـا الـسياسة البريطانيـة: "إن جلالـة والـدي مـا زال يعتقـد في صدق هذه الحكومة وإخلاصـها، ويعتمـد عليهـا لتحقيـق الاسـتقلال الـذي ينـشده للـبلاد العربية، رغم ما عرفه عن وعد بلفور ومعاهدة سايكس بيكو، واقتناعه بما قاله له هوغارت... علـى أن سياسـة الحكومـة البريطانيـة هـذه لـم تعـد خافيـة علـيّ، فقـد خبرتهـا عـن كثـب في مؤتمر السلم في باريس وفي لندن، فرئيس حكومـة مـا هـو كالمحـامي الـذي يعهـد إليـه موكله في قضية له فيبذل جهوده لكسبها من أية طريقة... وقد يغيّر هذا الرئيس اتجاهاته السياسية مرة ومراراً حسب ما يراه للوصول إلى أهدافه. وهكذا كانت سيرة الحكومة البريطانية مع العـرب... إن فرنسا لم تحتل سورية وتحكمها حكماً مباشراً، وتطلب مني مغادرتها خلافاً للعهود المقطوعة، إلا بعد أن أخـذت موافقـة بريطانيـا علـى هـذه الـسياسة".[3]

---

[1] سليمان موسى ، المراسلات التاريخية: ٣/١٨١ – ١٩٠، (محضر المحادثات بين لندسي وفيصل ١٩٢١/١/٢٠م).
[2] المصدر السابق: ١٨٦ – ١٩٠، (رسالة فيصل إلى زيد).
[3] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ٥٣ ( من حديث فيصل مع عوني في القاهرة قبل التوجه إلى العراق).

وقرر مؤتمر القاهرة الذي رأسه تشرشل وزير المستعمرات في ٢٠ آذار / مارس ١٩٢١م، بحضور عدد من المسؤولين وخبراء دائرة الشرق الأوسط (المُحْدَثة) إنفاذ المسائل التي تم التفاهم عليها في لندن بين فيصل والحكومة البريطانية بأسرع وقت. وكان يشغل بال تشرشل مسألتان، الأولى: تخفيض تكاليف القوات البريطانية في الشرق الأوسط، والثانية البحث عن سياسة جديدة تجعل بريطانيا تفي ببعض التزاماتها التي قد تحقق لها أغراضها في المنطقة.[١] وكان أهم قرارات المؤتمر القبول بترشيح فيصل لعرش العراق، وأن يُنادى به ملكاً عن طريق استفتاء شعبي. أما بشأن شرقي الأردن فقد أوصى المؤتمر بأن تكون منطقة عربية يتولى الحكم فيها حاكم عربي يمكن ارتباطه مع المندوب السامي في فلسطين. أما فلسطين فقد توصت الحكومة البريطانية إلى تفسير التزاماتها إزاء العرب وفق سياستها الصهيونية، أي أن فلسطين لم تكن داخلة في المناطق التي تعهدت بأن تعترف باستقلالها. وادّعى لورنس أن مؤتمر القاهرة قد تمخض عن إنجاز محسوس للوعود التي قطعت للعرب في الحرب "دون أن يضحي بأية مصلحة من مصالح امبراطوريتنا أو بأية مصلحة من مصالح الشعوب التي تشملها التسوية، وبذلك تحلّلنا من المغامرة الشرقية التي خضناها أيام الحرب بأيد نظيفة"[٢].

وبعد القاهرة توجه تشرشل إلى القدس في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٢١م، ولم تكن المشكلة هناك تؤثر في فلسطين مباشرة إلا من حيث أن الموقف الذي نشأ شرقي نهر الأردن كان يهدد سلامة المنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني، حيث كانت تجربة إنشاء الوطن القومي دخلت في حيز التنفيذ.[٣] ووجهت الدعوة إلى الأمير عبد الله لمقابلة تشرشل في القدس، وكانت الخطة البريطانية تتلخص في مسألتين: تثبيت وضع الأمير في شرقي الأردن مع بقاء المنطقة تحت الانتداب البريطاني، وبيان استحالة عودة فيصل إلى سوريا[٤]. وخلال المحادثات قال تشرشل "يسر الحكومة البريطانية أن تعمل

---

[١] علي محافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية: ٣٦.

[٢] جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٤٣٤ – ٤٣٦.

[٣] المصدر السابق: ٤٣٣.

[٤] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ٣٨.

بتفاهم تام مع آل هاشم في جميع المجالات السياسية والدولية، غير أنها تريد أن تعمل معهم جميعهم... أو لا تعمل مع أحد منهم"، ونوّه إلى ترشيح فيصل على عرش العراق وتولي الأمير عبد الله الحكم مؤقتاً في منطقة شرقي الأردن إلى أن يتم الاتفاق عليها.[١]

ودار جدل طويل حول فلسطين فقد نوّه تشرشل بوعد بلفور قائلاً "إن البحث بشأنه متروك للمندوب السامي يبحث معه في ما بعد". وكان رد الأمير " ... وأما أهل فلسطين فهم يرفضون وعد بلفور ويصرون على عروبة فلسطين، ونحن لا نستطيع أن نرضى بفناء أهل فلسطين من اجل يهود العالم، وهم ليسوا كالنبات كلما قُلّم نبت، ولهذا شأن طويل).[٢] وحاول تشرشل أن يخفف من مخاوف الأمير عبد الله بشأن تدفق الهجرة اليهودية، وأن حقوق السكان (غير اليهود) ستراعى تماماً، وأنه لا توجد أية نية لإقامة حكومة يهودية أو إلحاق ضرر بالسكان (غير اليهود). وبعد أن شرح تشرشل الخطوط العامة لنظام الحكم المقترح في شرقي الأردن، أكد للأمير بأن شرقي الأردن لن تدمج في النظام الاداري الحالي في فلسطين، ولذا فإنه لن تطبق عليها العبارات الصهيونية للانتداب.[٣] وأعرب الأمير عن اعتقاده بأن أفضل السبل لمنع المشاكل في المستقبل، هو إنشاء دولة عربية واحدة في فلسطين وشرق الأردن، إلا أن طلبه رفض لأنه يتعارض ووعود بريطانيا العظمى لليهود.[٤]

انتهت مباحثات القدس باتفاقية مؤقتة فحواها أن يبقى الأمير في شرقي الأردن لفترة مدتها ستة شهور على رأس حكومة وطنية تكون مستقلة إدارياً وتساعدها بريطانيا

---

(١) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ٤٦ (وقد حضر عوني اللقاء الأول بين عبد الله وتشرشل).

(٢) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ١٦٧.

ويقول عوني عبد الهادي، في أوراق خاصة: ٤٧ "إن هربرت صموئيل استأذن تشرشل بالرد قائلا: ليس من سياسة الحكومة البريطانية يا سمو الامير، قطع أشجار فلسطين، ولكن بالعكس إنها مصممة على زيادة أشجارها بأنواع أخرى".

(٣) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة:٤٧ (الهامش) من الوثائق البريطانية.

(٤) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٤٣٤.

مادياً لتوطيد الأمن، وتسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان، وأن تحافظ على حدود سـورية وفلسطين من كل اعتداء، وتتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير والسلطة الفرنـسية. وحقـق اتفاق القدس عدداً من الأهداف: فقد كانت بريطانيا تضع بذلك حداً لحالة الفوضى التي اجتاحت الأردن في أعقاب سقوط فيصل، كما كانت تفي جزئياً بوعدها بإقامة دولة عربية، كذلك كان الهدف منع عبـد الله من تنفيذ تهديده بالقيام بعمل عسكري ضد الفرنسيين، وهي محاولة كانت لندن تخـشى أن تعطـي الفرنسيين حجة للتحرك إلى داخل المنطقة التي يدّعيها البريطانيون لأنفسهم.[1]

ورأى الأمير ومرافقوه أن العرض البريطاني حلّ مُرضٍ ومن مصلحة العرب، فيقول: "ثـم إن البلاد كانت عرضة لأن يسري عليها وعد بلفور، فوقفنا حائلاً دون ذلك الخطر، فلم يجدوا إليها مـن سبيل).[2] والحقيقة أن الاتفاق كان بداية الطريق لإقامة كيان سياسي في شرقي الأردن منفصل عـن فلسطين [ في آب / أغسطس ١٩٢١م نشرت الحكومة البريطانية نصّاً جديداً لـصك الانتـداب علـى فلسطين أضافت إليه المادة (٢٥): "يحق للدولة المنتدبة بموافقة عصبة الأمم، أن ترجـئ أو توقـف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل للتطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهـر الأردن والحـد الشرقي لفلسطين، كما سيعين فيما بعد"، هذا النص أبقى شرق الأردن ضمن فلسطين من حيث تطبيق الانتداب، مع استثنائها من الأحكام المتعلقة بإقامة وطن قومي لليهود. وفي ٢٤ تموز/ يوليـو ١٩٢٢م وافق مجلس العصبة على صك الانتداب على فلسطين مضافاً إليه المـادة (٢٥). وفـي ١٦ أيلـول / سبتمبر ١٩٢٢م قدمت مذكرة بريطانية إلى مجلس العصبة، كانت تفسيراً للمادة الخامسة والعشرين من صك الانتداب البريطاني على فلسطين التي تعدّل من مواد صك الانتداب الذي سيطبق على الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن من أجل إخراجها من الوضع الخاص المشار إليه في المواد المتعلقة بإقامة وطن قومي يهودي غرب الأردن].[3]

---

(1) عصام سخنيني، فلسطين الدولة: ٦٥.
(2) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٣٣ ــ ٣٤.
(3) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ٤٣ ــ ٤٦.

كان فيصل يعتقد وهو في طريقه إلى الحجاز ومنها إلى بغداد أن والده سيوافق على الترتيبات السياسية الجديدة (العراق وشرقي الأردن)، وأنه لم يبق سوى قضية الاعانة المالية (التي قطعت منذ آذار/ مارس ١٩٢٠م)، وحلّ الخلاف مع عبد العزيز آل سعود.[١] وعبر الشريف حسين عن موقفه إزاء الخطة البريطانية الجديدة بقوله إلى المعتمد البريطاني في جدة بحضور ابنه فيصل في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٢١م "تقول الحكومة البريطانية إن جميع بنود الاتفاق بيني وبين بريطانيا تنفذ باستثناء سورية وفلسطين، والمطلوب فيما يتعلق بسورية وفلسطين أن أتذرع بالصبر. ولكن للصبر حدوداً... والآن إني أوافق على مقترحات الحكومة البريطانية، وأرجو من كل قلبي أن يتم بمساعدتها تنفيذ جميع الاتفاقيات مع الزمن، أما إذا لم يتم تنفيذ الاتفاق فسأضطر للقيام بما جاء في رسالة ٢١ ذو القعدة ١٣٣٦ ه (٢٨ آب/ أغسطس ١٩١٨م". أما رسالة ٢١ ذو القعدة التي جعل منها الشريف حسين دستوراً يتمسك بمواده فتتضمن خمسة بنود، وفيها تفسير الشريف حسين للالتزامات البريطانية تجاه العرب، والشروط الأساسية تكمن في المادة الأولى: "تتعهد بريطانية بتأليف حكومة عربية مستقلة في بلاد العرب الآسيوية كلها باستثناء مستعمرة عدن، وتحترم الحكومة العربية الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع الزعماء العرب داخل حدودها". وظلت العقدة تكمن في أن تفسير بريطانيا لالتزاماتها لم يكن ينسجم مع تفسير الشريف حسين.[٢]

وليس من شك في أن تأسيس دولتين عربيتين في العراق وشرقي الأردن، رغم قيود الانتداب، أعطت العرب أملاً بعد ميسلون، إلا أنهم كانوا يرون أن ما تحقق لم يكن سوى مرحلة تمهيدية على طريق التسوية الشاملة للمسألة العربية. وكان باعتقاد الانكليز أن استجابتهم لأماني العرب في العراق وشرقي الأردن تكفي لإرضاء العرب ولإقناع الشريف حسين بالتوقيع على معاهدتي فرساي وسيفر، والاعتراف ضمناً بالانتداب وسياسة الوطن القومي لليهود في فلسطين. وفي صيف عام ١٩٢١م، فتحت الحكومة البريطانية باب المفاوضات بينها وبين الشريف حسين لإبرام معاهدة غايتها تسوية كلّ

---

[١] سليمان موسى، صفحات مطوية: ٥١.
[٢] المصدر السابق: ٥٢ ــ ٥٣.

المشكلات القائمة بينهما، وإرساء تحالفهما على أساس رسمي يرتضيانه.[1] وفي وقت كان فيه الملك عبد الله يوطد أركان الإمارة الأردنية، وفيصل يتجه بحراً إلى العراق لوضع أسس الدولة العربية الجديدة، كانت دائرة الشرق الأوسط، وبالتنسيق بين وزارتي الخارجية والمستعمرات، تضع مسودة المعاهدة التي ستعرض على الشريف حسين (١٩ مادة ومقدمة). واختير لورنس لتولي هذه المرحلة (وقد أصبح واحداً من كبار موظفي دائرة الشرق الأوسط) لاعتقاد الدوائر البريطانية أن ثقة العرب بلورنس تمثل قسطاً من الأمل بنجاح المهمة. وتنص مسودة المعاهدة المقترحة على اعتراف بريطانيا بسيادة الشريف حسين على أراضي الحجاز، ومعالجة مسألة الحدود وتسوية الخلافات مع جيرانه، وقضايا التمثيل الدبلوماسي... الخ، أما المادة (١٥) فقد نصت على أن يعترف الملك بالانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، وأن يعمل قدر المستطاع لتنفيذ كلا الانتدابين، "ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية من ناحيته، أن لا يتم عمل أي شيء في هذين القطرين، مما يمكن أن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية لسكانهما..."، وتنص المادة (١٩) على اعتراف الشريف حسين ضمناً بميثاق عصبة الأمم وما يتضمنه من أحكام، ومن جملتها سياسة الوطن القومي. أما البيان الإضافي الذي يؤلف مقدمة للمعاهدة فيتضمن التأكيد بالاعتراف الكامل والصريح بالانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، وبالانتداب الفرنسي على سورية.[2]

ولم يكن أحد يتوقع أن يُبرم الشريف حسين معاهدة تتضمن تلك البنود وخاصة البند الذي طلب فيه إلى ملك الحجاز أن يعترف بما سمي "مركزاً خاصاً لبريطانيا في العراق وفلسطين" أي الاعتراف بالانتدابات التي أجازها مؤتمر سان ريمو، والصفح عن نقض بريطانيا لعهودها فيما يتصل بهذين القطرين. وحاولت وزارة الخارجية البريطانية بأن تلوّح للحسين بمعاهدة تحالف رسمية تحمي الحجاز من التعديات، وتعرض استمرارها في دفع الاعانة له.[3]

---

[1] جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٤٤٩.

[2] سليمان موسى، صفحات مطوية: ٦٥.

[3] جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٤٤٩ – ٤٥٠.

واستمرت المفاوضات (التي كانت تستهدف عقد معاهدة) حوالي أربع سنوات (١٩٢١ – ١٩٢٤م) ولجولات ثلاث، وكشفت مواقف دبلوماسية مثيرة، وكان كل من الطرفين يهدف إلى أن تصل المفاوضات إلى نتائج ايجابية، ولكل منهما أسبابه التي تدفعه للعمل من أجل بلوغ الغاية، ولذا سمح الطرفان للمفاوضات أن تستمر، رغم فترات انقطاع، على أمل أن يستجيب الطرف الآخر لوجهة النظر المقابلة، وبذل كل طرف أقصى ما يستطيع من جهته لإقناع الطرف الآخر بوجهة نظره، وفي النهاية وقف كل من الطرفين عند الموقف الذي التزم به.[١] وكانت العقبة الكؤود في طريق الوصول إلى اتفاق هي مسألة العهود، وفي المراحل الأخيرة منها كانت المسألة التي يدور حولها الأخذ والرد هي مصير فلسطين. ولم يجر ذكر العراق وشرقي الأردن لأن بريطانيا اعترفت بهما دولتين مستقلتين، وعلى الرغم من أن استقلالهما لم يكن حقيقة واقعة، فقد رضي الحسين أن يقنع بالمبدأ مؤقتاً، أما سوريا فلم يُذكر شيء عنها على وجه التعيين لأنها كانت تحت الحكم الفرنسي[٢]. غير أن الصعوبة الكبرى كانت فلسطين والاعتراف بمركز بريطانيا الخاص فيها[٣]، وكلما تقدمت المفاوضات شوطاً وسويت أنواع الخلافات الأخرى بلغ الاختلاف حول تلك المسألة حد التوقف والجمود وبذلك تبين أن موقف كل من العرب والبريطانيين من المشكلة الصهيونية لن يلتقيا. ودار الخلاف حول مسألة التحفظات: فكانت الحكومة البريطانية ترغب في أن يعترف الملك حسين بالانتداب على فلسطين وبالسياسة المرسومة في وعد بلفور، وليس فيه من تحفظ يضمن حقوق العرب سوى البند الذي يذكر الحقوق المدنية والدينية. وطلب الشريف حسين أن يوسع التحفظ بحيث يشمل الحقوق السياسية والاقتصادية أيضاً. وكان موقفه لا يزال هو الموقف الذي حدده هوغارت (كانون الثاني / يناير ١٩١٨م). واقترح الشريف حسين في المسودة التي أعدها أن تجعل فلسطين دولة مستقلة ذات حكومة وطنية تمثل كل السكان ومن بينهم اليهود، وأن ينص بصراحة على أن تُمكَّن من الانضمام إلى اتحاد من الدول

---

[١] سليمان موسى، صفحات مطوية: ١٩.

[٢] جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٤٥١.

[٣] حول مسألة فلسطين في المفاوضات انظر المصدر السابق: ٤٥٢ – ٤٥٤.

العربية، وأن لا يكون نصيبها من الحرية السياسية والاقتصادية أقل – بأي معنى أو بأي درجة – من نصيب سائر الدول العربية. ومن الملاحظ أن نصيّ التحفظات في المسودة البريطانية وفي مسودة الشريف حسين المقابلة يردّدان حرفياً نصين سابقين: فالأول صورة مما جاء في تصريح بلفور والثاني صورة من التأكيد الشفوي الذي قدمه هوغارت للشريف حسين، والفرق بين الاثنين أساسي لأنه يرسم الخيار بين التعاون العربي والمقاومة العربية.

أنفق الحسين جهوداً ضاعت سدى وهو يحاول أن يقنع الحكومة البريطانية بقلّة جدوى ما تحاوله حين تسعى لتخفيف تلك المخاوف بتحفظات قاصرة. ومضى الشريف حسين في صلابة استنزفت صبر وزارة الخارجية يحتج في رسالة إثر رسالة بأن دافعه الذي يحفزه ليس دافعاً فردياً أنانياً، وأن موقفه يمليه عليه اعتقاده بأن لا سلام في فلسطين للبريطانيين واليهود والعرب ما دام لدى العرب ما يدفعهم إلى الظن أن غاية الصهيونية القصوى إنشاء دولة يهودية في وسطهم وعلى حساب أمانيهم القومية. ورجا أن تقدم الحكومة البريطانية ضماناً صريحاً لكل الحقوق المشروعة وليس كالذي جاء غامضاً في نص بلفور، بل بعبارة التأكيد الموجب الذي قدمه هوغارت، فرفضت الحكومة التماس الشريف حسين، وغلّفت رفضها بغلالة من التأكيدات الغامضة التي لا تناسب روح مطالبه.

وكان باعتقاد أبناء الشريف حسين ومستشاريه أن المصادقة على المعاهدة المقترحة تعتبر أفضل – لنجاح القضية العربية – من التمسك بموقف سلبي، وأفضل كذلك من البقاء دون رابطة دولية، وكانوا ينظرون إليها من ناحية الواقع الراهن، دون أن يغيب عن بالهم عهود بريطانيا، إذ كان واضحاً لديهم أنها هي الدولة ذات النفوذ الأقوى في المنطقة، وأن الشريف حسين يخوض معركة غير متكافئة، وأنه ليس باستطاعته إظهار أي نوع من القوة في مفاوضاته مع االانجليز، وبلاده تعيش في ظل الخطر (الصدام العسكري مع السعوديين). وأن خسارة الحجاز ستكون خسارة للقضية العربية، وتصديق المعاهدة يحفظ الحجاز ويُبقي للشريف حسين مركز قوة يواصل من خلاله السعي لإنصاف العرب. وأن من الأفضل القبول بما يمكن الحصول عليه، والسعي من أجل الحصول على الباقي في المستقبل، وأن المعاهدة تعطي للحكومة البريطانية فرصة لكي تعيد النظر في

سياستها، وأن تدرك أن مصالحها في المنطقة يمكن أن تصان لو اتبعت سياسة أكثر تعاطفاً. إلا أن الشريف حسين انطلق في معالجته للمشكلة من ناحية مبدأ التزم به، فأصر على وحدة العرب واستقلالهم وتنفيذ الاتفاق كاملاً حسب تفسيره، وكانت شدة اهتمامه بالضمير القومي وبحكم التاريخ في المستقبل ترجح على كل الحجج التي يطرحها أبناؤه ومستشاروه.[١]

وكان الشريف حسين على صلة وثيقة بعرب فلسطين، ومتحققاً من صدق مخاوفهم، فظل يؤكد لقادة الحركة الوطنية الفلسطينية تعهده بالحفاظ على فلسطين وعدم قبوله توقيع معاهدة مع بريطانيا لا تضمن استقلال العرب[٢]. وكان عرب فلسطين بدورهم، ومع تحول مركز الحركة العربية عن سوريا بعد ميسلون، على صلة بالشريف حسين، فبعث المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في حيفا (كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٠م) برقية للشريف حسين تصوره المرارة من تردي الأوضاع في فلسطين: "إن حكومة بريطانيا تعمل على تنفيذ وعد بلفور قبل تصديقه من جمعية الأمم بشتى الوسائل... فالأمة تُشهد العالم المتمدن والتاريخ على ذلك وتطلب الحق والعدل).[٣] واحتج عرب فلسطين على العهود البريطانية، وحمل الوفد الفلسطيني الأول إلى لندن (تموز / يوليو ١٩٢١م) مجموعة مصورة عن رسائل الشريف حسين إلى مكماهون، وكان الوفد يُحسن استعمالها، وهي سلاحه الوحيد، في كل مباحثاته وفي مذكراته لجميعة الأمم وللمؤتمرات الدولية،[٤] وكان الوفد يُخطر الشريف حسين بتحركاته في الدفاع عن القضية الفلسطينية، ودحض فكرة الوطن القومي لليهود، وشرح حقيقة الحركة العربية وأهدافها. وساهم الشريف حسين في تمويل نفقات الوفد سرّاً.[٥]

---

[١] سليمان موسى، صفحات مطوية: ٨٩ – ٩٠.

[٢] خيرية قاسمية، فلسطين في سياسات البلاد العربية: ٢٤.

[٣] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ١٤٢.

[٤] المصدر السابق: ١٥٤.

[٥] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ٥٩: ١١٧ (رسالة الوفد الفلسطيني إلى الشريف حسين، أغسطس ١٩٢١م).

وكان الشريف حسين حريصاً على إبلاغ قادة الحركة الوطنية الفلسطينية بتطور محادثاته مع بريطانيا. وبعث الشريف حسين في ١٦ شباط / فبراير ١٩٢٢م برقية إلى موسى كاظم الحسيني (رئيس الوفد العربي الفلسطيني إلى لندن) يبلغه تمسكه بطلب تحقيق بريطانيا وعودها، وأن لديه وعوداً أكثر أهمية وقيمة من رجالات بريطانيا، ويطلب منه أن يوضح باسمه ذلك إلى أعلى الدوائر المعنية، كما يوضح له أن سبب تهديده بالتخلي عن مقامه هو لما يشعر به من أسىً للوضع بأن فلسطين تعني وعد بلفور.[١] وظل الوفد الفلسطيني حريصاً على إبلاغ الشريف حسين بسير المفاوضات مع الحكومة البريطانية، كما ظل يتابع باهتمام أخبار مفاوضات الشريف حسين مع الإنجليز ويسترشد بآرائه ويتطلع إليه "لإنقاذ العرب من هوة الاضمحلال". وقد أبلغ الوفد الشريف حسين في رسالة بعثها في شهر آذار/ مارس ١٩٢٣م، ضرورة حضور أحد انجاله مؤتمر وزراء خارجية دول الحلفاء في باريس (والذي انتقل إلى لوزان فيما بعد)، والذي سيعيد النظر في معاهدة سيفر وذلك "لأجل حفظ حق العرب فيه، ومن ضمنه شمول العناية لفلسطين المظلومة".[٢] وفي رسالة رئيس الوفد الفلسطيني إلى الشريف حسين في ٦ حزيران / يونيو ١٩٢٢م حول مفاوضات الوفد مع المندوب السامي لإيضاح سياسة الحكومة البريطانية، يشيد رئيس الوفد بزعامة الشريف "لا نرى سبيلاً لخلاص أمتنا العربية من الذل والهوان ولصعودها سلم الرقي والسؤدد إلا بالتفافها حول ولي النعم وآل نبيه الشريف".

ومن الحجاز، وجّه الوفد الفلسطيني الإسلامي في تموز / يوليو ١٩٢٢م [٣]، نداء لاستصراخ العالم الإسلامي، مع قرب نظر مجلس جمعية الأمم في صك الانتداب، ونجح الوفد في شرح الأوضاع في فلسطين أمام الحجاج من مختلف الأقطار، وأرسل

---

[١] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ١٠٩ : ٢١٦ (برقية الحسين إلى رئيس الوفد الفلسطيني ١٩٢٢/٢/١٦م).

[٢] المصدر السابق، وثيقة، ١٠٠ : ١٩٩ (رسالة الوفد الفلسطيني إلى الشريف حسين في ١٩٢٢م).

[٣] المصدر السابق، وثيقة ١٣٤ : ٢٧٤ (رسالة الوفد الفلسطيني إلى الشريف حسين في ١٩٢٢/٢/٦م).

شعب الحجاز برقية إلى جمعية الأمم "الشعب الحجازي الذي قام بالثورة العربية يفضل الموت على أن يرى فلسطين وطناً قومياً لليهود... نطلب باسم الأمة الغاء وعد بلفور ومنح فلسطين وسوريا استقلالهما تنفيذاً لعهود الحلفاء"[1]. وخطب الشريف حسين في المتظاهرين بأنه سيفعل كل ما في وسعه للمحافظة على حقوق المسلمين. وتكفلت جريدة القبلة في تلك الفترة بالدفاع عن عروبة فلسطين.[2]

عاد الوفد العربي الفلسطيني من لندن في ١٥ آب / أغسطس ١٩٢٢م ورد على الكتاب الأبيض فيما يتعلق باستثناء فلسطين من وعود مكماهون للشريف حسين، متمسكاً بفحوى المراسلات ومضمون ما جرى في لندن بين فيصل والحكومة البريطانية عام ١٩٢١م[3]. ورفع المؤتمر الفلسطيني الخامس في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٢٢م برقية شكر للشريف حسين "لما أبداه ويبديه من العناية أولاً وآخراً بالقضية العربية عامة والفلسطينية خاصة".[4]

بلغت المفاوضات مرحلة حاسمة، فقد وصل الطرفان البريطاني والعربي في منتصف نيسان / ابريل ١٩٢٣م، إلى وضع الحروف الأولى على صيغة معدلة للمعاهدة جاءت في نصين أحدهما بالعربية والثاني بالانكليزية، ووافق الشريف حسين على النص العربي مع تعديلات ثلاثة. وفي مطلع أيار / مايو، وكان الشريف ينتظر رداً على تعديلاته، والصحف في الأقطار العربية تخوض موضوع المعاهدة، وصل إلى الحجاز الوفد الفلسطيني الإسلامي الثاني بمهمة إيضاح الأخطار الكامنة في مشاريع الصهيونية في فلسطين، واجتمع بالشريف الذي اغتنم فرصة عيد الفطر لعام ١٣٤١هـ (١٧ أيار / مايو ١٩٢٣م) فأعلن على سمع وفود المهنئين، معتمداً على برقيتين من وزارة الخارجية البريطانية نقلهما المعتمد البريطاني، أنه تم التوقيع على المعاهدة بعد أن وافقت بريطانيا

---

[1] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ١٦٣ – ١٦٤.

[2] سليمان موسى، صفحات مطوية: ١١٢ – ١١٤.

[3] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ١٤٨ : ٣٠٢ – ٣٠٣ (مذكرة الوفد الفلسطيني إلى وزير المستعمرات ١٥/٧/١٩٢٢م).

[4] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ١٦٤.

على مطالب العرب وعلى الاعتراف باستقلالهم[١]، وأتبع الشريف بيانه في مكة ببرقيات إلى العـراق وشرقيّ الأردن ومصر. وبشّرت برقية الشريف حسين إلى فلسطين "بمآل معاهدتنا العربية البريطانية المؤسسة على مقرراتنا الأساسية التي يعترف بها صاحب الجلالة البريطانية باسـتقلال العـرب فـي جزيرتهم وسائر بلادهم، ويتعهد لنا حشمته الملوكية بالمعاضدة الفعلية لتأسيس الوحدة العامة الـشاملة لكل هذه البلاد بما فيها العراق وفلسطين وشرق الأردن وسائر بلاد العرب في جزيرة العرب ما خـلا عدن"[٢]. ويبدو أن تحفظات وزارة الخارجية على تعديلات الشريفب حسين لم تصل إلا بعد إصـدار بيانه وإرسال برقيته. وردت حكومة الانتداب في فلسطين ببيان رسمي يوم ١٨أيار/ مايو "ويجب أن لا يستنتج أنه حدث تغيير ما في مركز فلسطين السياسي".[٣] وكان للبيان رد فعل شديد في نفوس عـرب فلسطين. ورد الشريف حسين على استفسار موسى كاظم الحسيني: "لا يمكن أن نتأخر عن واجباتنـا مقدار شعرة، إنها حركة عليها نحيا وعليها نموت). ورد الأمير عبد الله على استفـسار آخـر بـشأن المعاهدة التي نشرت حكومة فلسطين خلاصة لها: "... إن ما ذُكر في البرقية الهاشـمية عـن الـبلاد العربية ووقوع الاستثناء على مستعمرة (عدن) وحدها لا يُبقي أي شك عن فلسطين.... والقول الفصل بشأن فلسطين هو بيد الفلسطينيين الذين هم الجزء الحساس في الجسم العربي".[٤]

وجاء في قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني السادس في ١٦ حزيران / يونيو ١٩٢٣م، رفع برقيـة إلـى الـشريف حـسين تتـضمن رفـض مـشروع المعاهـدة التـي نـشرت حكومـة فلسطين خلاصتها، وطلب عدم إبرامهـا قبـل أخـذ رأي الأمـة فيهـا.[٥] ولفتـت البرقيـة نظـر الـشريف حـسين إلـى التنـاقض بـين مـا نـشرته حكومـة فلـسطين وبرقيتـه إلـى موسـى كـاظم الحـسيني "....لاعتقادنـا أنـه يـستحيل علـيكم أن توافقـوا علـى مـشروع كهـذا لـن

---

[١] سليمان موسى، صفحات مطوية: ١٣٥ – ١٣٦.

[٢] أكرم زعيتـر/ وثـائق الحركـة الوطنيـة الفلـسطينية، وثيقـة ١٥٥ : ٣٠٨ (برقيـة الحـسين إلـى اللجنـة التنفيذية أيار/مايو ١٩٢٣م).

[٣] سليمان موسى، صفحات مطوية: ١٤٠.

[٤] المصدر السابق: ١٥٨ – ١٥٩.

[٥] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ١٧١ – ١٧٢.

يقبله أي فلسطيني ..."، ونشرت القبلة تصريحاً للشريف حسين في معرض الرد على بيان حكومة فلسطين (تأكيدي بتعيين الحكم باستقلال فلسطين قبل قرار استقلال عموم جزيرة العرب الداخلة في فلسطين طبعاً).[١]

ورغم الخذلان البريطاني الجديد في مشروع المعاهدة، انتخب المؤتمر الفلسطيني السادس وفداً إلى لندن في (تموز/ يوليو ١٩٢٣م) كُلّف مهمة متابعة المفاوضات بين ممثل الشريف حسين والحكومة البريطانية، كما قرر المؤتمر أيضاً إيفاد وفد إلى الحجاز (آب / أغسطس ١٩٢٧م) يشرح للشريف حسين وجهة نظر العرب الفلسطينيين وأبعاد الخطر الصهيوني، ويحاول أن يطلع على مشروع المعاهدة وعلى تعديلات الشريف حسين. وعاد الوفد ومعه مندوب للشريف حسين لكي يُطمئن عرب فلسطين، وألقى المندوب في دار اللجنة التنفيذية العربية في القدس (يوم ٢٥ آب / أغسطس) بياناً باسم الشريف حسين بشأن المعاهدة "فعدّلها تعديلاً مُهّماً نص فيه على استقلال البلاد الفلسطينية استقلالاً تاماً يخول الفلسطينيين إدارة أنفسهم مستقلين، واختيار طريقة الحكم، فترك هذا التعديل وعد بلفور في حكم كأن لم يصدر، إذ قضي عليه بالموت"، ونقل المندوب تأكيد جلالته بأنه إذا لم تقبل الحكومة البريطانية أن تكون المعاهدة مطابقة للتعديل الذي اقترحه لا يمكن أن يوقع عليها، ويؤكد أنه لا يذهب شبر من أراضي فلسطين وهو وأولاده أحياء. وحمل المندوب إسهام الشريف حسين في إعمار المسجد الأقصى رغم الضائقة المالية التي كان يعاني منها.[٢]

وقام الشريف حسين في (١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٢٤م)، في وقت تعثرت فيه المفاوضات مع بريطانيا، بزيارة عمّان للتداول مع زعماء فلسطين والاتفاق معهم على الخطة المقبلة. وقابل الشريف حسين وفداً من اللجنة التنفيذية العربية، وقدم الوفد جملة مطالب، كان منها مواصلة السعي لتحقيق الاتحاد العربي، واستندت المطالب إلى عهود مكماهون كوسيلة وحيدة للخلاص.[٣]وتعهد الشريف حسين "أنه لا يعاهد عهداً ولا يبرم أمراً بشأن فلسطين ومصيرها قبل أخذ رأي الفلسطينيين ونيل موافقتهم"، واقترح وضع ميثاق وطني يُضمّنونه خلاصة مطاليبهم ليعمل على تحقيقه، وحين قابل الوفود العربية في عمّان أعلن موقفه

---

[١] سليمان موسى، صفحات مطوية: ١٦٠.

[٢] المصدر السابق: ١٦١ – ١٦٣.

[٣] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ١٧٤.

قائلاً "لا أقبل إلا أن تكون فلسطين لأهلها العرب، لا أقبل بالتجزئة ولا أقبل بالانتدابات... لا أوقع المعاهدة قبل أن آخذ رأي الأمة، إني عامل دائماً في سبيل الوحدة العربية والإستقلال التام"

وكان أهل الأردن وفلسطين في مقدمة المبايعين للشريف حسين بالخلافة بعد أن ألغتها الدولة التركية (آذار/ مارس ١٩٢٤م).[٢] وغادر الشريف شرقي الأردن دون أن يزور القدس، إذ كانت حكومة الانتداب في فلسطين تخشى من قيام اضطرابات فيما إذا قام الشريف بالزيارة. وقد يكون سبب قطع الزيارة، بالإضافة إلى تضايق الإنكليز من موضوع البيعة بالخلافة، هو اتصال عرب فلسطين المستمر بالشريف حسين وبياناته المناهضة لسياسة الوطن القومي اليهودي.

وكانت حالة المفاوضات في جمود حين ساءت الأوضاع في الحجاز قبل أن ينتهي آب / أغسطس ١٩٢٤م، وكان آخر ما أسهم به الشريف حسين قبل سقوطه رسالة إلى رئيس الوزراء رمزي مكدونالد بتاريخ ٤ آب / أغسطس ١٩٢٤م يرجوه فيها مرة أخرى تنفيذ الوعود التي قطعت له في الحرب، لكنه لم يتلق على رسالته جواباً. ولما وقعت الواقعة وتوجه بنظره إلى إنجلترا، لم تستجب له، فقد أعلنت الحكومة البريطانية أنها ترى النزاع دينياً وهي لا تستطيع أن تتدخل فيه.[٣]ومهما تكن الأسباب التي أدت إلى خروج الشريف حسين من الحجاز فإن أحدها هو الصلابة التي استند إليها في التمسك بآماله ومعتقداته، ومنها رفضه أن يسلم نفسه إلى ما كان يعده خيانة، ولا ريب في أنه لو رضي أن يوقع المعاهدة، في صورتها التي بلغتها في المراحل الأخيرة من المفاوضات، لاحتفظ بعرشه، ولربما أنهى أيامه متمتعاً بالحكم والطمأنينة، غير أنه ظل وفياً

---

[٢] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ١٧٤.

[٣] جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٤٥٥.

لمعتقده وضميره، فتمسك بما اعتبره مسألة إنصاف للشعب الذي يمثله، وانتهى الأمر بتخلي بريطانيا عن الشريف حسين ونسيان مساعداته. يقول جورج أنطونيوس[١]: "ولم يدرك كثير من أعضاء الحكومة البريطانية طبيعة القوى التي تسند زعامة الشريف حسين، فاستخفوا بدعواه، ووثقوا بأنه لن يكون عسيراً عليهم، حين يحين الوقت المناسب، إسكات ذلك الشيخ في مكة ببضع عبارات منمقة قوية في آن واحد، مشفوعة بملء كيس أو كيسين من الذهب لإنجاز الصفقة". ويقول الكاتب والصحفي البريطاني جفريز[٢] ".... ولكن ذلك الشيخ الشجاع، لم يستسلم مطلقاً لأي إغراء من الإغراءات التي قُدّمت إليه همساً، على أن تكون فلسطين الثمن ... إن نيات الشريف حسين الطيبة تجاه بريطانيا كان يقابلها مبدأ لا يتزعزع اتخذه لنفسه فيما يتعلق باستقلال العرب... كان يعرف أنه يمكن أن يفقد كل شيء نتيجة ثباته على ذلك المبدأ، لأن الوهابيين كانوا يزحفون على مملكته، ولم يبق أمامه سوى وسيلة واحدة للمحافظة على بلاده ألا وهي مقايضته قبول الوضع القائم في سوريا (المقصود سوريا الطبيعية) مقابل ضمان البريطانيين لحدوده، ولكنه ثبت من موقفه على أساس ما قاله في شهر شباط / فبراير: إن شرفي في خطر".

ويروي الحاج محمد أمين الحسيني في ذكرياته،[٣] كيف أن إلحاح الشريف حسين مطالباً بتنفيذ العهود التي قُطعت له خلال الحرب هي سبب النزاع بينه وبين الإنكليز، وانتهى الأمر بحمله منفياً إلى قبرص. وأسرّ إلى المفتي الحاج محمد أمين الحسيني في عمان، خلال مرضه الأخير، بحقيقة خيبة آماله في عهود المستعمرين ووعودهم.

---

[١] جورج أنطونيوس، يقظة العرب : ٥٢٣ – ٥٢٤.

[٢] Jeffries, Palestine…. P.577

[٣] محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين: ١٣٢ – ١٣٣.

## ٤- تطور المسألة الفلسطينية حتى منتصف الثلاثينات:

جاء فرض الانتدابات على المشرق العربي ليشتت أمانيّ العرب في الاستقلال والوحدة، وأصاب التصدّع نواحي العمل القومي، وأخذت الإقليمية تغزو الفكرة العربية، هذا رغم أن ظاهرة التجزئة والإقليمية لم ترق لبعض عقلاء الأمة الذين أخذوا يبثون فكرة الوحدة العربية الكاملة واستقلال البلاد العربية التام بوساطة الصحافة والتأليف والأندية والأحزاب.[١] ولم يكن باستطاعة سوريا الشمالية قيادة العمل القومي، فقد غُلبت على أمرها بعد نكسة ميسلون، والتف كثير من زعماء حزب الاستقلال، من العهد الفيصلي، حول الأمير عبد الله في شرقي الأردن كي "تحتفظ بها أيدي العرب بعد دمشق وتكون مبعث حركة جديدة"[٢].

ولكن قُدّر للعراق أن يكون بعد ميسلون محور الآمال العربية، وكان قد تجمع حول فيصل الضباط القوميون العراقيون الذين كانوا معه منذ الثورة العربية، وكان لهم في الماضي صلات بالجمعيات العربية السورية. واختار بعض رجالات القضية العربية من السوريين والفلسطينيين أن يلحقوا بفيصل، مع أن بعض المتشددين منهم لم ترضهم سياسة التسوية التي اتبعها فيصل، كما لم يرضهم ظهور عرش يرضي الانجليز وشروطهم. مع ذلك فقد أصبح العراق في عهد فيصل مركز الحركة القومية العربية، ونظراً لاستقلاله المبكر والقوة النسبية لجيشه، كان يعتبر في موقع يمكنه من المساعدة على تحقيق الأماني القومية. وبالنسبة لغالبية ساسة فلسطين وسوريا كان فيصل لا يزال يعتبر زعيماً لحركتهم الاستقلالية والوحدوية وتجسيداً للقضية العربية.[٣]

كان يُرجى لسورية الجنوبية (فلسطين) أن تكون أمنع جانباً وأشد مقاومة للغارة البريطانية الصهيونية لو بقيت الحكومة العربية الفيصلية، إلا أنه بسقوطها جدّ الانكليز لإقامة الوطن القومي اليهودي. ولم يدم الأمل طويلاً في استمداد القوة والعون من

---

(١) Hourani, Arab Thought … P. 292

(٢) جريدة العرب، القدس، ١٣/٥/١٩٣٣م.

(٣) Husri, Khaldoun, King Faysal I and Arab Unity 1930 – 1933, Journal of Contemporary History vol 10, No. 2 April 1975, p. 327.

الشريف حسين لينجد فلسطين ويأخذ بنصرتها، ولم يكن نجلا الشريف حسين (فيصل وعبد الله)، إثر اعتلائهما عرش العراق وشرقي الأردن، في موقف يتيح لهما حرية العمل تجاه المسألة الفلسطينية (رغم التفاف عدد كبير من رجالات الحركة العربية حولهما)، فقد تعهد فيصل (كما تكشف الوثائق البريطانية) قبل إعتلائه العرش أن يقصر جهوده على العراق وحدها، ويمتنع عن أي نشاطٍ معادٍ لبريطانيا وفرنسا،[١] كذلك تعهد عبد الله، كشرط مسبق، أن يتجنب إثارة مشكلات على الحدود ضد مناطق النفوذين البريطاني والفرنسي.[٢]

لم يمنع هذا الوضع من أن تظل المسألة الفلسطينية هاجس العاهلين، وهما وليدا الثورة العربية ووليدا القوة المحركة لها – الفكرة القومية – التي كانت تسعى لاستقلال ووحدة البلاد العربية. وكان تأييد عرب فلسطين قد أصبح بعد ١٩٢٠م هدفاً من أهداف الحركة القومية، وذلك استمراراً لما شغلته القضية الفلسطينية منذ البداية في أذهان الأمة العربية، نظراً للمكانة التي تحتلها فلسطين في قلب الوطن العربي بموقعها الجغرافي وتراثها التاريخي، ولأن الأطماع الصهيونية جاءت تحدياً مباشراً للفكرة العربية.

وكانت المنطقة التي عرفت بشرقي الأردن ترتبط – منذ القديم – بعلاقات تاريخية واقتصادية متعددة الجوانب مع الأراضي الفلسطينية، وأبدت الحركة الوطنية في منطقة شرقي الأردن تضامناً مع أهالي فلسطين في مقاومة الاستعمار الصهيوني، حتى قبل أن يُبت بمصير المنطقة سياسياً (ومن أمثلته حرب العصابات التي شنت في عهد حكومة دمشق العربية على المستوطنات اليهودية عبر نهر الأردن)، وقدمت القيادة الوطنية في المنطقة صيف ١٩٢٠م، احتجاجاً إلى الحاكم العسكري العام في فلسطين – الجنرال بولز – نددت فيه بالخطر الصهيوني.[٣] وقد تجنب الأمير عبد الله منذ أن قدم إلى شرقي الأردن التدخل المباشر في المسألة الفلسطينية (إذ كان قد أكد للضباط البريطانيين

---

(١) Goma'a, Ahmed, The Foundation of the League of Arab States, Longman, London 1977,P. 5

(٢) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ٤٣.

(٣) جميل هلال، الضفة الغربية : ٣١.

المسؤولين عن الأمن في البلاد بأن هدفه الوحيد مقارعة الفرنسيين في سورية واستعادة عرش دمشق لأخيه الملك فيصل بصفته نائباً له)[1]. وفي السنوات الثمانية الأولى من تأسيس الامارة اهتم الأمير عبد الله بالأمور الداخلية وبالدفاع عن البلاد، ولم يمنع هذا من أن يعود ويجدد المسعى أواخر عام ١٩٢٢م الذي قام به في آذار السنة الفائتة، والذي يرمي إلى توحيد فلسطين وشرقي الاردن تحت رئاسته، (والتقى في ذلك مطلب تقدم به أهل فلسطين في مطلع ١٩٢٣م خلال المفاوضات مع الحكومة البريطانية للمطالبة بأمير عربي)، وَجوبِه المسعى بمعارضة من الحكومة البريطانية والصهيونية. وعلّق خبراء الخارجية على مسألة توحيد فلسطين وشرقي الأردن بأنها "فكرة بالغة الخطورة وغير مرغوب فيها وأنها تهدد مصالح بريطانية الحيوية"[2]. إلا أن الأمير لم يشرع في الاهتمام الجدي بالشؤون الفلسطينية خاصة، إلا بعد عقد معاهدة ٢٠ شباط / فبراير ١٩٢٨م مع بريطانيا وتثبيت سلطته في البلاد. وجاء أول تدخل من جانب الأمير في شؤون فلسطين عندما نشب الخلاف بين العرب واليهود حول حائط البراق (الجدار الغربي للمسجد الأقصى) فبعث إلى المندوب السامي رسالة في ١٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٢٩م[3]، قائلاً: "إن فلسطين عرضة لمباغتات شتى، وإن اليهود غير مقصرين في تحديهم للعرب، وإنهم أضافوا إلى مشكلة الوطن القومي مشاكل فوق مشاكل". وطلب الأمير مجدداً من المندوب السامي في تموز / يوليو ١٩٣٠م[4] أن ينقل وجهة نظره في الموضوع إلى لجنة التحقيق التي أوفدتها عصبة الأمم إلى فلسطين، فيلفت النظر أولاً إلى أن المسألة دينية وتعود إلى عهد عمر "... ولهذا فإن أي عمل وقع فشذّ أخيراً عن تلك الخطة أنكره الفلسطينيون وسعوا لتبديله بأنفسهم، لأنهم سدنةُ المسجد وحماته.." وينتهي إلى القول "إني لأصرح بأن اللجنة المحترمة الموفودة من عصبة الأمم إنما تعالج في مسألة الجدار الغربي للمسجد الأقصى أخطر موضوع يهيج الشعور الديني في كل مكان إسلامي... وإن عصبة الأمم إنما تلمس اليوم بيد لجنتها العرق الحساس من ذلك العالم الإسلامي، وتضع

---

[1] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٤١.

[2] سليمان موسى، صفحات مطوية: ١٢١، ١٢٧ – ١٢٨.

[3] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٣٣.

[4] المصدر السابق: ٣٢٤ – ٣٢٨.

بنانها على موقع الألم فيه".

وبعد الاضراب العام الذي قام في فلسطين للاحتجاج على تدفق المهاجرين اليهود إليها من ألمانيا، بعث الأمير في ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٢٠م برسالة إلى المندوب السامي،[١] يقول فيها: " إن العرب في فلسطين يعتقدون بأن اليهود أرادوا أن يستغلوا مصيبة طردهم من ألمانيا للاسراع في إنفاذ رغبتهم المعلومة بتهويد فلسطين" ويشرح التخوف من الهجرة بقوله "... فإذا قام في أنفس العرب، المسلم منهم والمسيحي، أنهم في خطر الزوال، وعلى شفا الانحلال من هؤلاء الدخلاء الذين ينصبون عليهم من كل صوب، فلا أخالهم ملومين... ولقد صرح لي كثير من عقلاء العرب بأن خوفهم من المستقبل يتفاقم كل يوم... وكيف يدرءون عن أنفسهم تلك الطامة الكبرى، وهم يشهدون بلاداً تقذف إليهم باليهود المثقفين ثقافة أوروبية كاملة، في العلم والحرف وفي الأمور الميكانيكية والعسكرية". أما عن دوافع تدخّله فيقول إنها "بدافع التعاون النزيه وقياماً بما يوجبه الجوار المرتبط بالمصلحة المشتركة".

وشارك ممثلون من شرقي الأردن، كسائر بلاد العالم الإسلامي والعربي، في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس أواخر عام ١٩٣١م (لتنبيه العالم الإسلامي إلى الأخطار المحدقة بفلسطين)، واستقبل الأمير الوفود الإسلامية إلى المؤتمر بحفاوة[٢].

وتطلع أهل فلسطين إلى العراق في مطلع الثلاثينات على أمل أن يؤدي دوراً لنصرة القضية الفلسطينية، بعد أن أتاحت له معاهدة عام ١٩٣٠م فرصة أكبر للاهتمام بالقضايا العربية، في مرحلة كان رجالات الحركة العربية القومية في المشرق العربي، الذين لم يعترفوا بالحدود الاستعمارية، يفكرون في إيجاد خطة للعمل العربي المشترك بعد أن أقلقهم انشغال البلاد العربية بمشكلاتها الداخلية، وما رافقه من تركيز على الاتجاهات المحددة الضيقة، ورغم كل التحفظ على العرش الهاشمي في العراق، لاقت جهود فيصل في مطلع الثلاثينات لتوحيد سوريا والعراق، تحت ملكية واحدة، لاقت

---

[١] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٣٢٨ – ٣٣١.

[٢] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١/ ٨٥.

قبولاً لدى كثير من النشيطين سياسياً في البلاد العربية، وأثارت تفاؤلاً كبيراً.[١] وفي القدس، وخلال انعقاد المؤتمر الإسلامي في (كانون الأول / ديسمبر ١٩٣١م) قامت العناصر القومية من زعامات حزب الاستقلال القديم (الذي تشكل عام ١٩١٨م كواجهة علنية للعربية الفتاة) بمحاولة جديدة لتجميع الصفوف، والاتفاق على "ميثاق عربي" يؤكد وحدة الأمة العربية ويرفض التقسيم المصطنع لأقاليمها، ويرى ضرورة العمل على تكريس الجهود لتحقيق هدفي الاستقلال والوحدة.[٢] وشكلت لجنة تنفيذية أقرت الدعوة لعقد مؤتمر عربي لمناقشة أفضل السبل لتحقيق الغاية التي تضمنها الميثاق.

واتجهت الأنظار كلها إلى المؤتمر المرتقب، وكان الاتجاه، منذ البداية، نحوة عقده في بغداد موئل الحركة العربية، وقد شهدت فلسطين سلسلة من اللقاءات السرية والعلنية، وأرسل فيصل مبعوثه – ياسين الهاشمي – إلى القدس أواخر حزيران / يونيو ١٩٣٢م، وقال لوفود المدن الفلسطينية "إن التخاذل سرّ ما حلّ بالعرب من نكبات، وكذلك ابتعادهم عن فضائلهم الأصيلة التي اقتبسها الغربيون".[٣]

وفي الفترة المشحونة بالآمال والنشاط نشأ حزب في فلسطين كانت مبادئ رجالاته تعيش في نفسهم منذ عهد الفتاة والثورة العربية، واتخذ اسم (الاستقلال) نسبة إلى حزب الاستقلال القديم عامي ١٩١٨ – ١٩٢٠م لتجديد نشاط الحركة القومية، وجاءت نصوص منهج الحزب متسقة مع مبادئ الفتاة والاستقلال وميثاق مؤتمر القدس ١٩٣١م وهي: الوحدة العربية وإنكار التجزئة وكون فلسطين جزءاً من سوريا والعمل على إلغاء الانتداب وتصريح بلفور. ونشط الحزب من أجل دفع فكرة المؤتمر المقترح[٤]، والتنسيق مع لجنة بغداد، وتجاوزت دائرة نشاط الحزب حدود فلسطين، وكانت تربط كثيراً من أعضائه صلات وثيقة بفيصل منذ حكم وعهد دمشق، واستمرت في مناسبات مختلفة. وبمناسبة دخول العراق عضواً في عصبة الأمم وجه الحزب رسالة تهنئة إلى فيصل

---

[١] خيرية قاسمية، محاولة في العمل العربي المشترك: ١٦٤.

[٢] عزة دروزة، القضية الفلسطينية : ١/ ٣٠٦ – ٣٠٨.

[٣] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ٢٦٦ – ٢٦٨.

[٤] خيرية قاسمية، محاولة في العمل العربي المشترك: ١٦١ – ١٦٢. وعن قانون حزب الاستقلال انظر : دروزة، القضية الفلسطينية: ٣٠٩/١ – ٣١٠.

في ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٣٢م يرجوه فيها أن تكون هذه الخطوة "قوة جديدة يستعين بها في استكمال استقلاله واستمتاعه بكامل حريته، وفاتحة خير للبلاد العربية جمعاء بما يستطيعه العراق من مد يد المعونة والنصر للأقطار العربية الشقيقة، والتعاون على بلوغ الغاية المشتركة التي تعمل لها الأمة العربية منذ عشرات السنين".[١]

وأحاطت زيارة فيصل لعمّان خريف ١٩٣٢م أجواء ودية، وكان المؤتمر المقترح محور الحديث، وحبّذ الملك عقده في بغداد، وأبدى استعداده لمساعدته مع وعْد بعدم محاولة صبغه بأي صبغة حكومية أو هاشمية.[٢]واستُقبل فيصل في القدس استقبالاً كبيراً "فتجددت ذكريات دمشق واستقلالها وحكومتها العربية، وبرز العلم العربي المربع الألوان في القدس كأنه على ضفاف بردى، البارحة، ودجلة والفرات، اليوم، وأحييت في البال خواطر قومية ماضية وحاضرة ومستقبلة".[٣] وفي خطابه في كلية روضة المعارف قال فيصل "فأنا هناك (في العراق) أخدم كما أخدم أي بلد من البلاد العربية التي اعتبرها بلادي، بقلب عربي وكفرد عربي". ورحبت مجلة العرب (٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢م) بالخطاب "....لأنه قيل في القدس، وكان من أضمن وسائل النجاح والتوفيق في القضية العربية، أن يتلاقى ملوك العرب وأمراؤهم عند مصلحة القضية فيشدون أزرها"[٤].

واصطدمت جهود عقد المؤتمر بصعوبات كبيرة، وانهارت أول محاولة جدية بعد الحرب العالمية الأولى لترتيب عقد مؤتمر عربي عام لبحث سبل تحقيق الوحدة العربية أو على الأقل الحلف العربي. وكان موقف بريطانيا السلبي من أهم أسباب الفشل (بقدر ما أسهم فيه التمزق العربي)، وكشفت الوثائق البريطانية "... أن قضية ناجحة حقاً للمؤتمر العربي الوحدوي سوف تهدد بالخطر مواقع بريطانيا في فلسطين وشرقي الأردن والعراق ومصر".[١]

---

[١] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ١٨٠ : وثيقة ١٨٠ : ٣٦٤.
(رسالة من حزب الاستقلال إلى الملك فيصل ١٩٣٢/٩/٥م).

[٢] خيرية قاسمية، محاولة في العمل العربي المشترك: ١٦٧.

[٣] جريدة العرب (القدس) ١٩٣٢/٩/٢٤م.

[٤] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ٢٦٧.

وأشيع أن فيصل خلال زيارته لأوروبا صيف ١٩٣٣م كان يحمل مشروعاً للسعي لدى انجلترا بضم شرقي الاردن للعراق، وفاتح الملك شكيب أرسلان بذلك، ويقول ارسلان والحقيقة أن فرحي كان مشوباً بضعف الامل في تحقيق هذا المشروع من وجوه كثيرة.[٢] "ويروى أن فيصل قد أسرّ إلى رفاقه الاستقلاليين القدامى في عمّان قبل سفره أن لا بدّ من ضم شرق الأردن إلى العراق، ففي ذلك تحريرا لها، وفي ذلك دفع للخطر عنها، وفي ذلك إنقاذ لفلسطين. وكان هذا بعد أن استمع متجاوباً إلى شروح الحاضرين عن الكوارث التي نزلت بعروبة فلسطين ومأساة وادي الحوارث والخطر الذي يهدد شرق الأردن[٣].

[ كان حزب الاستقلال قد كشف في مطلع ١٩٣٣م عن محاولات اليهود للاستيلاء على أراضي غور الكبد في الأردن، وفيها قبر أبي عبيدة، تحت ستار عقد إيجار للأرض مدته ٩٩ عاماً، وهذا ما أثار الرأي العام وأرسلت برقيات احتجاج إلى فيصل، إلى أن أعلن المقر الأميري في عمّان أن أرض غور الكبد غير معروضة للإيجار.[٤] وكشفت رسالة أحد زعماء حزب الاستقلال (وكتبها بعد وفاة

---

(١) Husri, King Faysal I…. P.334

(٢) شكيب أرسلان، السيد رشيد رضا واخاء أربعين سنة: ٧١٥ (رسالة رشيد رضا في٢٦/٧/١٩٣٣م).

(٣) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ٢٧٥ – ٢٧٦، نقلاً عن يوميات خاصة لأكرم زعيتر كانت محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت.

(٤) عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٩٩/١ – ١٠١
وتقول جريدة العرب في ٢١/١/١٩٣٣م، إن الهياج الفكري والسياسي بسبب هذه القضية ادى إلى العدول عن المشروع. ويشير كتاب من رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني، حسين الطراونة، الموجه إلى رجال الصحف في فلسطين إلى مساعي الصهيونيين للاستيطان في شرق الأردن، ويطلب المساعدة للكشف عن هذه المحاولات وصدها، كما يشير إلى محاولات التأثير على بعض مشايخ القبائل (أوراق نبيه العظمة غير المنشورة).

فيصل) عن هدف سياسي كان فيصل جادّاً في سبيل الوصول إليه "الذي هو التشدد بمطالبة الانكليز بإلحاق شرقي الأردن وفلسطين بمملكة للعراق، ويكون العراق ميناء على سيف البحر الأبيض المتوسط، وكان من برنامجه إقناع الانجليز بسياسته وضرورة تنفيذ مطاليبه، ومنها حفظ حقوق اليهود الموجودين بفلسطين].[1]

وجاءت وفاة فيصل صدمة شديدة للوعود والأماني التي حملها معه إلى أوروبا، ووقعت وفاته على فلسطين كلّها، وعلى حزب الاستقلال بالذات، وقعاً أليماً، وظهر ذلك في حفل وداع جثمانه في حيفا. وكتبت جريدة العرب (القدس) تشيد بدور فيصل القومي الذي "لم يكن ملكاً اقليمياً بل بطلاً قومياً... فلم تكن عينه مقصورة على العراق ولا منصرفة عن القضية العربية التي أصبح العراق صالحاً بوضعه الجديد ليكون كنفها وحرزها". وكانت محاولة يائسة من عضوي لجنة القدس في المؤتمر "المقترح" لحمل إخوانهم في العراق، بعد وفاة فيصل، على الاستمرار في أمر المؤتمر، وكانت حجة الآخرين "أن الحكومة العراقية تنشغل في تركيز الأمور بعد الفراغ الذي تركه فيصل... وأن من الإحراج للعراق أن يُطلب منه، والآن، الانغمار في المشاكل العربية، وأن من مصلحته تركه مدّة ما، يعمل على تقوية نفسه وتحسين مرافقه".[2]

جاء غياب فيصل وابتعاد العراق مؤقتاً عن الساحة العربية في وقت كان يتزايد فيه الوجود الصهيوني في فلسطين ويثير القلق بالنسبة لمستقبل العرب فيها. وكانت أحداث فلسطين تثير دوماً ردود فعل قوية في شرقي الأردن، وكان الرأي العام الأردني معادٍ دوماً للهجرة اليهودية إلى فلسطين، ويخشى أن تمتد هذه الهجرة إلى شرقي الأردن، وقد اتخذ المؤتمر الوطني الأردني الذي انعقد في ١٥ آذار / مارس ١٩٣٢م قراراً بمناهضة كل محاولة ترمي إلى إدخال الصهاينة إلى شرقي الأردن، وخرجت المظاهرات تندد بالسياسات البريطانية في فلسطين، وهاجم المتظاهرون في عمّان الضباط البريطانيين ورموهم بالحجارة. وفي هذا الجو انعقد المؤتمر الوطني الأردني الخامس، واتخذ قراراً

---

[1] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ٢٧٦.

[2] خيرية قاسمية، محاولة في العمل العربي المشترك: ١٧٣.

يطالب الحكومة الأردنية بسن قانون يمنع بيع الأرض إلى اليهود وإقامتهم في البلاد.[١]

ولم يستطع الأمير عبد الله، وهو ابن الحسين قائد الثورة وحفيد الرسول، البقاء مكتوف اليدين أمام تدهور الحالة في فلسطين، ولا إزاء الرأي العام الثائر في بلاده، فتدخل لدى المندوب السامي في ٢٥ تموز / يوليو ١٩٣٤م لينقل له مخاوف العرب في فلسطين وقلق الشعب الأردني من هجرة اليهود إلى فلسطين، وخاصة بعد المحاولات الصهيونية مدّ النفوذ إلى الإمارة عن طريق شراء الأرض والحصول على الامتيازات الاقتصادية.[٢] كتب ذلك بصفته "صديقاً شخصياً لفخامتكم يعلم ما تعاونون، ونجلاً لحليفكم في الحرب العظمى العالمية ... وحاكماً لقطرٍ عربي مجاور لفلسطين، ومسلماً شريفاً على مقربة من مقدّساتها... وزعيماً يحمل من مسؤولية الثورة العربية قسطاً غير قليل، ومطّلعاً على ما وصلت إليه حياة أبناء قومه العرب في فلسطين". وفي شرحه لقضية العرب في فلسطين يقول: "إن العرب يحملون آلاماً مبرحة لأنهم لم يروا نتيجة فعّالة لتقارير البعثات البريطانية التي أوفدت إلى فلسطين... إن وعد بلفور ينص على أن يكون لليهود وطن قومي، ولكن ظواهر الحال تدل على أن اليهود استطاعوا بمختلف الأساليب، ولم يُعارضوا في ذلك، أن يصنعوا خطة أخرى تجعل من فلسطين كلّها وطناً قومياً لليهود... إن وعد بلفور يشترط عدم الضرر بمصالح السكان العرب... غير أن العرب يرون في دوام الهجرة اليهودية إلى فلسطين وفي تدفقها غير الرسمي إليها تهديداً صريحاً لكيانهم... إن اليهود قد حاولوا ولا يزالون يحاولون مجاوزة ما ذكر لهم الوعد، وبهذا قد تسببوا في إيجاد فكرة ثابته في الأذهان العربية هي أن مملكة يهودية قائمة في فلسطين تستتر تحت اسم الوطن القومي... مما يجعل المخاوف تتسرب إلى ما وراء فلسطين من البلاد العربية... إن بقاء الحالة الراهنة... ستظهر نتائجه السيئة المخيفة في المستقبل القريب... ولكن أرجو أن تفكروا معي يا صاحب الفخامة بذلك المستقبل، وأن تنظروا معي إلى ما يخبئه من مشاكل يستعصي حلها إذا استمرت الحال على هذا المنوال من دوام البيع والهجرة، وأصبحنا من ذلك المستقبل وجهاً لوجه". ويعد الأمير أنه

(١) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٤٢.

(٢) المصدر السابق: ١٤٣.

ساعٍ لتوطيد الروابط بين بريطانيا والعرب لاعتقاده بأن توطيدها في مصلحة العرب كما هو في مصلحة الانجليز، ولا ينكر أن العرب في فلسطين قد وقعوا في خطيئات سياسية عديدة "وإنما مرّد ذلك كله عندي إلى ما ساورهم من خوف على كيانهم المهدد... فعذرهم في ذلك واضح بيّن".[١]

وكان العراق قد عاد بعد فترة توقف مؤقت، إثر وفاة فيصل، إلى رعاية النشاطات العربية، والاهتمام بالقضية الفلسطينية، وخاصة أنه العضو العربي الوحيد في عصبة الأمم القادر على إسماع صوت فلسطين. ووجّه أبناء فلسطين (سكان نابلس) إلى جعفر العسكري مندوب العراق إلى عصبة الأمم في ٤ تشرين الأول ١٩٣٤م رسالة شكر ".... إن في دفاعكم عن الحق المستباح لبلسماً لجراحنا وتضميداً لكلومنا فلا زالت دولتكم الشقيقة ملاذ العرب والمسلمين".[٢] ومنذ منتصف الثلاثينات نشط نادي المثنى في بغداد، ويمثل أعضاؤه الجيل الجديد من القوميين العرب بكل إحباطاتهم وقوتهم وتوقهم للتغيير، وتوجهت أنظارهم إلى الوطن العربي كله،[٣] وبمناسبة مؤتمر نابلس في ذكرى وعد بلفور عام ١٩٣٥م، بعث النادي "يحيي في المجتمعين الروح العربية الوثابة والساخطة على وعد بلفور، ويرفع صوته مؤيداً ما تقومون به ضد هذا الوعد الذي سيكون خطراً على السلام الشرقي العربي".[٤]

---

[١] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٣٣١- ٣٣٧.

[٢] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ٢٠٥ : ٣٨٦.

[٣] خيرية قاسمية، خصائص الحركة العربية: ٢٦٥.

[٤] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية: ٣٩١.

## ٥- الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦- ١٩٣٩م:

أكدت ردود الفعل الشعبية والرسمية المتعاظمة في الأقطار العربية المجاورة لنصرة ثورة فلسطين الكبرى، إذكاء الشعور العربي العام تجاه القضية الفلسطينية وضد الصهيونيين والمدافعين عنها. وكان للعراق وشرقي الأردن دور بارز سواء في إقامة المظاهرات أو التبرع بالمال أو المساعدة في وسائل الكفاح أو في الاحتجاج رسمياً لدى الحكومة البريطانية على تصرفاتها في فلسطين، أو في مساعي الوساطة والتسوية. إن حماس العراق، الذي كان ينعم أكثر من غيره بالاستقرار والنفوذ المتزايد للجيش في أمور السياسة والطموحات نحو الوحدة، كان وراء قرار الحكومة العراقية إمداد السلاح والتدريبات للفلسطينيين، وقاد فوزي القاوقجي حملة من المتطوعين العرب قدمت من العراق عبر الأردن (ووصلت في آب / أغسطس ١٩٣٦م)، ولم يلبث القاوقجي أن أصبح قطب رحى الثورة. وكان لقدوم حملته تأثير عظيم على عرب فلسطين حيث أدركوا أن ثورتهم قد اتسمت بطابع الشمول العربي والنظام العسكري الفني، وكان لها كذلك تأثير عظيم على الإنجليز واليهود الذين رأوا أن الثورة قد انتقلت إلى مرحلة ثورية قوية.[١]

وأمّأ إمارة شرقي الأردن؛ فقد عاشت طيلة أشهر الاضراب والثورة في جو الثورة الفلسطينية، وعبّر الشعب الأردني عن تعاطفه مع إخوانه الفلسطينيين ودعمه لنضالهم بالمظاهرات والاضرابات، وحصلت انفجارات في العاصمة الأردنية، وقُطعت خطوط الهاتف مراراً، وقدّم عدد من ضباط الجيش العربي الأردني دعماً حقيقياً للثوار، كما التحق العديد من أبناء الفلاحين الأردنيين بالثورة، ودُمرت أنابيب البترول الممتدة في أراضي شرقي الاردن أكثر من مرة، وكانت معابرها وطرقها مجالات مستمرة لغدوّ المسلحين، المنضمين إلى الثورة من أهلها ومن العراق وسوريا، ورواحهم، ولنقل وسائل الثورة إلى فلسطين، وكانت الجسر الذي عبرت عليه بسلام حملتا الأشمر والقاوقجي بكل وسائلهما في الدخول والخروج، وحظيت الحملتان منها بالمساعدات والمدد إبّان

---

[١] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١٣٥/١.

دخولهما وخروجهما وإقامتهما.[1]

وبعد أن أذيع في لندن (أيار / مايو ١٩٣٦م) خبر إيفاد لجنة تحقيق ملكية لدرس أسباب القلق ومعالجتها في نطاق التزامات الانتداب أدّى الأمير عبد الله دوراً بارزاً في الوساطة، لنقل وجهة نظر العرب ومخاوفهم، ولإقناع القيادة الفلسطينية (الممثلة باللجنة العربية العليا) بضرورة التفاوض مع الإنجليز للتوصل إلى تسوية يقبل بها الطرفان. وتعددت مراسلات الأمير عبد الله مع أرثر واكهوب المندوب السامي، وبعث له في ٢٢ أيار / مايو ١٩٣٦م[2] رسالة، إثر زيارة وفد من اللجنة العربية العليا عمّان والتباحث معهم والنظر في مهمة اللجنة الملكية المقترح إرسالها إلى فلسطين، وأعلمت اللجنة الأمير عدم ثقتها في اللجنة الملكية المقترحة، ورأت أنها لا تستطيع إنهاء الاضراب العام دون الحصول على تأكيد من الدولة المنتدبة بأنها ستقدم للعرب بعض التنازلات. وأخبر الأمير واكهوب أن استقبال اللجنة في جو هادئ هو بيده (أي واكهوب) لو أعلن توقيف الهجرة بالنسبة للظروف الحاضرة. وينقل الأمير مخاوف العرب الفلسطينيين:

"فكروا معي في شعب متخوّف على وطنه من شعب آخر، غمره في دخوله عليه وكاد ينتزع منه ذلك الوطن الذي عاش فيه وحماه.... ثم هو يرى أن ذلك الوطن يُنتزع منه قطعة قطعة وشبراً شبراً.... وإنني أتقدم إلى فخامتكم... رعاية شعور الأمة العربية المشارك لأهل فلسطين في مطلبهم... إن أخوف ما أخافه هو ما رأيت من انتشار عقيدة جديدة بين أهل فلسطين العربية، وهو أن لليهود التأثير المطلق على تصريف الأمور في الحكومة البريطانية".

ويبدو أن مسعى الأمير قد فشل، وظلت اللجنة العربية العليا على موقفها، واعتبرت إيقاف الهجرة شرطاً مسبقاً لإنهاء الاضراب. هذا ما ذكره الأمير في رسالته إلى المندوب السامي ١٦ حزيران / يونيو ١٩٣٦م[3] وهو يبدي اهتماماً بأن يقرب مسافة الوفاق من ناحية، وليزيل من الناحية الأخرى ولو بعض مخاوف العرب. أمّا لماذا

---

[1] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٤٦ – ١٤٨.

[2] عبد الله بن الحسين ، الآثار الكاملة: ٣٣٧ – ٣٤٠.

[3] المصدر السابق: ٣٤٥ – ٣٤٩.

يثور العرب فيقول الأمير "يعتقدون أنهم يدافعون عن كيانهم المهدد بالزوال.... فوق أنهم يريـــدون أن يعلنوا.... بأنه لم يبق في أيديهم من وسيلة... لتفهيم بريطانيا العظمى خطر موقفهم". ويشير الامير إلى جهوده لدى أبناء شرق الأردن "الذين وفد عليّ شيوخهم وزعماؤهم ووجهاؤهم، والمــشتغلون مـــنهم بالقضايا الوطنية، فأكدوا لي، بعد محاولات شتى معهم، طاعتهم المطلقة لنصائحي.. وعلى هذا الأساس لجأوا إلى السكينة برغم كل الاستفزازات التي تحيط بهم... على أني أخاف إذا طال أمد الاضطرابات في فلسطين... أن يعقب ذلك كله ما أسعى لصده من تغير موقف البلاد الحاضر". ويعلق الأمير علـــى تدبيرات بريطانية لإعادة النظام باحضار ثلاث كتائب من الجند بقوله "... إن العـــرب...لا يكـــاثرون بريطانيا بعددهم... وهم يعرفون بأسها وضعفهم، ولكني أؤكد لكم أنهم لا يرمون من وراء ما فعلوه إلا إلى غاية واحدة، وهي الحرص على وطنهم ولفت أنظار بريطانيا إلى ما يشكون من تـــدفق الهجـــرة اليهودية..." ويعود ليذكر بالمصلحة المشتركة التي تربط بين بريطانيا والعرب في مختلف أقطارهم، لا في فلسطين وحدها "ولا يزالون برغم ما هو حاصل يميلون إلى الاعتقاد بأن حكمة بريطانيا أمضى من سيفها..".

وبعد أن أقرّ وزير المستعمرات بخطورة الموقف والاعتـــزام علـــى إرســـال لجنـــة تحقيـــق حالما تهدأ الحالة والاســـتعداد لاتخـــاذ الوســـائل الواقيـــة برضـــاء جميـــع ســـكان فلـــسطين فـــي نطاق "الالتزامات المزدوجة"، عاد الأمير إلـــى وســـاطته بـــسبيل إقنـــاع اللجنـــة العربيـــة العليـــا بقوة التصريح وقبوله، ولكن اللجنة ظلت عنـــد رأيهـــا.[1] فكتـــب الأميـــر إلـــى آرثـــر واكهـــوب كتاباً في ١٠ تمـــوز / يوليـــو ١٩٣٦م [2] فـــي قالـــب "نـــصيحة أخويـــة"، وموضـــوعه الرئيـــسي أن "الموقف يزداد خطورة فـــي كـــل يـــوم، وأن العـــرب الـــذين يـــدافعون فـــي فلـــسطين عـــن وطنهم وعنصرهم قد وطنوا النفس على الاستمرار فيما هم فيه حتى يبيدوا أو يسلموا، والله وحده أعلم بالـــــصعوبات التـــــي أكابـــــدها فـــــي ســـــبيل الـــــسلام فـــــي شـــــرقي الاردن، بينمـــــا الصرخات مـــن فلـــسطين تـــشق مـــسامع الأمـــة..."، ولا جـــدوى فـــي نظـــره مـــن الحركـــات

---

(١) عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١٣٨/١ ـ ١٣٩.
(٢) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٣٤١ ـ ٣٤٤.

العسكرية، إذ أنجع حل للمشكلات "هو اتقاء ثورة النفوس بما يحملها على القناعة بأنها تعامل بالعدل والانصاف..."، لذا فإن الأمير يطلب من واكهوب أن يستقدم اللجنة الملكية بدون أي شرط، وما يخشاه "... أن الآراء العامة في فلسطين وشرقي الاردن على وتيرة واحدة، وأنني ساهر فقط على استمرار السياسة السلمية في شرق الأردن والحؤول دون ما أحس بقربه من انفجار فيها إن دامت البلوى في فلسطين أو كان علاجها السيف الباتر وحده".

وقررت الحكومة العراقية التدخل بالوساطة لحل القضية الفلسطينية "تدفعها روابط الاخوة مع عرب فلسطين من ناحية، وعلاقات الصداقة والتحالف مع الحكومة البريطانية من ناحية ثانية".[١] وفي آب / أغسطس ١٩٣٦م قام وزير خارجيتها نوري السعيد بالقدوم إلى فلسطين وحلّ ضيفاً على المندوب السامي وأخذ يجتمع به وباللجنة العربية العليا (أجرى بعض المحادثات في معتقل صرفند حيث بعض أعضاء اللجنة) بصدد معالجة الموقف. وكان النطاق المرسوم له أن تقبل اللجنة العربية العليا الوساطة فتدعو إلى وقف الاضراب والثورة مقابل وعود وأماني دون أي شرط بأمر معين، مع تطمينات شخصية منه بتحقيق مطالب العرب. وطالت المداولات إلى أن تم الاتفاق على قبول اللجنة العليا الوساطة، وأصدرت بياناً بذلك مع وعد بعرض الأمر على الأمة بوساطة لجانها القومية في مؤتمر عام. ورحب الأمير عبد الله بهذه الخطوة، وخاصة ما بلغه عن عزم ملوك العرب في التوصل لحل مسألة فلسطين حلّاً يتناسب مع أماني العرب، وبعث برسالة إلى رئيس اللجنة العربية العليا (المفتي) في

٢٦ آب / أغسطس ١٩٣٦م [٢] (وكان نوري السعيد قد قام بزيارة عمّان) يلمّح فيها إلى زيارة سيقوم بها أحد الوزراء السعوديين إلى القدس ".. فالقضية الفلسطينية دخلت في دور العطف الظاهر نحوها من الممالك العربية والحمد لله". ولكنه يلفت نظر رئيس اللجنة إلى أمر هام "وهو عدم لزوم تبشير الشعب بما هو فوق متناول أيدي الوسطاء مخافة التورط وعدم استطاعة الرجوع فيما بعد".

ويبدو أن وساطة نوري السعيد قد تعثرت، إذ لم يكن في يد الحكومة البريطانية أن

---

[١] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ٧٧.

[٢] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ٢٥٦ : ٤٤٧.

تتقيد سلفاً بأي أمر قبل قيام اللجنة الملكية بدراسة المشكلة.[١] وعزمت الوزارة البريطانية على قمع الثورة بالقوة، وعندها قام الأمير بإجراء حوار مع المندوب السامي في ٥ أيلول ١٩٣٦م[٢]، لبحث هذه المسألة، وبرأيه أنه لا ينبغي للحكومة أن تلجأ لهذه الخطة لأنها خطرة جداً، ومن المؤكد أن توغر صدور العرب في جميع الأقطار على الانجليز وتوجد ضدهم عداوة دينية وقومية. والأمير يأمل باسم الأردن "عدم إجراء التحركات العسكرية تفادياً لازدياد سوء الهجرة" ويوضح أن الذي دفع العرب للحركات الثورية "الهجرة اليهودية والخوف من ضياع الوطن بطغيانها) ويرى الأمير أن وضعه لا يقاس بأي ملك أو أمير آخر "بلادي هذه تتصل بفلسطين اتصالاً فعلياً، من حيث التجارة والموانئ وسائر المرافق الحيوية فباسم هذه المنافع العالية الحيوية لي الحق أن أتوسل بكل ما يدفع الحيف عن فلسطين".

وتجددت محاولة الوساطة العربية لوقف أعمال الثورة، وبعث الملك عبد العزيز آل سعود برسالة إلى الأمير عبد الله ( أيلول / سبتمبر ١٩٣٦م)[٣] يظهر رغبته باستطلاع رأي عبد الله وخاصة أنه (أي عبد العزيز) يجنح إلى ناحية سلمية ".... ويخشى من أمر يفرط يكون على العرب عامة وأهل فلسطين خاصة ضرره". والملك يقترح على الأمير التقدم بتوجيه نداء عام يشترك به الملك غازي والإمام يحيى لدعوة أهل فلسطين لتوقيف الاضطراب لافساح المجال للحكومة البريطانية لإنصافهم في جو هادئ، وبعد ذلك يكون للجميع "وجه عند الحكومة البريطانية في رجائها لقبول مطالب أهل فلسطين".

وفي رسالته ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٣٦م[٤] يشرح الأمير الموقف في فلسطين "إن بريطانية لا تنوي عمل أي شيء قبل أن يكف العرب عن الاضراب والاضطراب. أما زعماء فلسطين فيصرحون أنهم لا يستطيعون النكول عن موقفهم الحاضر حتى يروا من بريطانيا العظمى ما يدل على تغيير السياسة في فلسطين تغييراً أساسياً تظهر بوادره بوقف

(١) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ٧٨.

(٢) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٣٤٩ – ٣٥٢.

(٣) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ٧٨.

(٤) المصدر السابق: ٧٨.

الهجرة". ونظراً لخطورة الموقف بعد إرسال نجدات جديدة إلى فلسطين، يقترح الأمير "أنه لمن مصلحة العرب أن تكون لهم في غضون ذلك جولة في ميدان السياسة يسعون فيها لصيانة كيانهم في فلسطين ليدركوا الأوطار في مفاوضة البعثة الملكية". والأمير يعتبر أن فلسطين وديعة الله كما كانت أيام والده الراحل التي جعلها أمانة بين يديه إلى أن توفاه الله.

وأوعز المندوب السامي في فلسطين إلى المعتمد البريطاني في عمّان بإخبار الأمير عبد الله بسروره (أي المندوب السامي) لو اشترك بأي نداء يصدر من قبل ملوك العرب إلى عرب فلسطين، مشيراً عليهم بإنهاء الاضراب وتوقيف الاضطرابات، على شرط أن لا يتضمن النداء أية وعود وشروط يمكن أن يتمسك بها بأنها ملزمة لإجراءات أو سياسة حكومة جلالته في المستقبل.[١]

ونقل عبد الله في رسالته الجوابية (مطلع تشرين الأول / اكتوبر ١٩٣٦م[٢]) إلى المندوب السامي، إن اللجنة العليا رفضت ترك الاضراب والاضطرابات والدخول في مفاوضة اللجنة الملكية لعلمها "أن الرأي العام العربي بفلسطين سوف لا يقبل هذا الرأي بدون حفظ كرامته بعد طول محنته". ومعنى ذلك بنظر الأمير عبد الله أنه لا يوجد اتحاد في الآراء في كيفية النداء بين ملوك العرب وأهل فلسطين، ولكنه يَعِد بأن ينقل إلى الملك عبد العزيز وجهة نظر المندوب السامي في (النداء البسيط) والارتكان إلى حُسْن نية حكومة صاحب الجلالة البريطانية وما أذاعته عن عزمها على إجراء العدل، وسيطلب إليه (أي إلى عبد العزيز) أن يشير على ملكي العراق واليمن بما يلزم في ذلك، ومع أن الامير يعد بالاشتراك مع ملوك العرب في (النداء البسيط) فإن ذلك في اعتقاده "لا يؤدي إلى النتيجة المطلوبة لدى الرأي العام في فلسطين".

وصدر النداء المشترك في ٨ – ٩ تشرين الأول / أكتوبر[٣] بصيغة واحدة،

---

(١) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ٧٩.

(٢) المصدر السابق: ٧٩ – ٨٠.

(٣) أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ٢٦١ : ٤٥٨.
(النداء الملكية لإنهاء الاضراب).

واستجابت اللجنة العربية العليا وعبرت عن ثقتها بمساعدة الحكام العرب لتحقيق مطالب فلسطين[١]. وبعد صدور البيان، وبضغط من السلطات البريطانية، تمكن فوزي القاوقجي ومَن معه من الانسحاب إلى شرقي الأردن، واستُقبل المجاهدون وقوادهم بالترحيب من مختلف الوفود (كان الأمير عبد الله في مصر) فكان طلال نائبه ممن رحب بهم. وألح الإنجليز على طلال بضرورة خروجهم من المنطقة، واختار فوزي ومن معه العودة إلى بغداد حيث حظوا بتكريم الملك غازي وحكومة ياسين الهاشمي والشعب العراقي، وأثار الانجليز الحفاوة التي قوبلوا بها. وجاءت أحداث الانقلاب العراقي (بكر صدقي) أواخر تشرين الأول / اكتوبر ١٩٣٦م فلم تشغل العراق عن قضية فلسطين أو تؤثر في موقفه وعطفه.[٢]

وانتظرت اللجنة العربية العليا إعلان الحكومة البريطانية استعدادها لتغيير سياستها بوقف الهجرة كبرهان على هذا أو حسن نية، هذا ما أبلغته اللجنة العربية العليا في رسالتها إلى الأمير بتاريخ (٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٣٦م[٣]) وتقول فيها "ونحن متأكدون من أن سموكم أولى من يقدّر هذا حق قدره، ويتعاون مع هذه الأمة الأبية المجاهدة". ولكن بعد صدور تصريح وزير المستعمرات حول قرار الحكومة البريطانية بعدم توقيف الهجرة اليهودية خلال المفاوضات مع اللجنة، كما فُهم من خلال الوساطة العربية، قررت اللجنة العربية العليا مقاطعة اللجنة. ورغم استياء الحكام العرب من التصريح البريطاني، فقد عملوا على إقناع اللجنة العربية العليا بالعدول عن قرار المقاطعة. فأرسل عاهل شرقي الأردن يخطئ اللجنة اتخاذها قرار المقطاعة ويبعث ببرقيات بهذا المعنى إلى بغداد والرياض. وجاء إلى القدس عقب وصول اللجنة الملكية واجتمع بها مرحباً، ودعاها إلى عمّان، وحاول وهو في القدس إقناع اللجنة العليا بالاتصال بها أو تفويضه كتابة ليتكلم معها[٤]. واستمر الالحاح من الرياض وعمّان نحو شهر ونصف،

---

[١] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ٢٦٥ : ٤٦٠

[٢] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١/ ١٤٢ – ١٤٤.

[٣] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ٢٦٨ : ٤٦١.

[٤] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١٥٢/١.

واللجنة لا تبدل موقفها. وكان الملك غازي يحبذ العودة عن قرار المقاطعة، وبعث برقية إلى الأمير عبد الله في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٣٦م[١] ينقل له رأي السفير البريطاني في بغداد الذي كان يحبذ أن تعيد اللجنة العربية العليا النظر في قرارها بخصوص مقاطعة اللجنة الملكية. وقابل الملك غازي وفد اللجنة العربية العليا (الذي زار أيضاً الرياض ودمشق) لشرح وجهة نظرها، ولم يكن عنده شيء يعول عليه من الانجليز كوعود أو تطمينات إيجابية إلا الاستعداد لتنفيذ تواصي اللجنة الملكية وخطورتها في التقاليد الانجليزية. وبعث الملك غازي رسالة في ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٣٧م، إلى رئيس اللجنة العربية العليا (المفتي)[٢] يقول فيها: "وبالنظر لما لنا من الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في إنصاف العرب، فقد رأينا أن المصلحة تقضي بالاتصال باللجنة والإدلاء إليها بمطاليبكم العادلة، لأن ذلك أضمن لحقوقكم وأدعى لمساعدة أصدقائكم بحسن الدفاع عنكم".[٣]

واستجابت اللجنة للوساطة العربية الجديدة، وأعلنت الاتصال باللجنة الملكية لبسط القضية. وقبل مثول اللجنة العربية العليا أمام اللجنة الملكية، تقدم الأمير عبد الله بمذكرة إلى اللجنة الملكية في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٧م[٤] بدأها بالقول "إن المسألة لا تمس أبناء فلسطين فقط بل إخوانهم الآخرين في جوارهم إلى أقصى ما تمتد إليه ممالكهم وإماراتهم، فهؤلاء قاطبة يرقبون الحالة في فلسطين بدقة ويقظة، لما بين العرب من وحدة الشعوب والصلات القومية والدينية ورابطة المصير". ودحض الأمير الزعم اليهودي التاريخي وتساءل "وكيف تكون حالة أمم الأرض لو أخذت بهذه النظرية". أما عن تصريح بلفور واحتجاج اليهود بمقتضاه أن تكون فلسطين وطناً قومياً، فيقول: فبأي حق تستبد أمة بحق وطن آخر فتعطيه آخرين وأهله أحياء يرزقون"؟ ويسترعي انتباه أعضاء اللجنة بأن العرب يطلبون الوعد الخطي الذي أعطي لهم عن طريق الحسين "ثم إن تلك

---

[١] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ٢٦٩ : ٤٦٢.

[٢] المصدر السابق، وثيقة ٢٧١ : ٤٦٥.

[٣] عزة دروزة، القضية الفلسطينية : ١/ ١٥٥.

[٤] عبد الله بن الحسين، الاثار الكاملة: ٣٥٢ ـ ٣٦٣.

العهود سابقة لتصريح بلفور ومعزّزة بعده بغيرها....". وهو يلوم تحيز الحكومة البريطانية لأنها لا تنظر في إدارة فلسطين إلا "جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء وطن قومي يهودي فيها" وأما ما نصّ عليه صكّ الانتداب للسكان الأصليين فلا يزال حبراً على ورق. ويشير إلى خطر الهجرة وما أسمته الحكومة "القدرة على الاستيعاب"، فيقول "فكيف يطلب من العرب إزاء هذه الحالة أن تحصل لهم طمأنينة أو تكون لهم ثقة بأنهم لم يصبحوا على عتبة الباب، وإنما هي عشية أو ضحاها حتى تدفعهم يد القوة من تلك العتبة إلى العراء". وينهي الأمير مذكرته بالتأكيد على روابط الصداقة والتحالف التي تربط العرب ببريطانيا ".. ومن وراء العالم العربي... العالم الإسلامي... فهم يعتقدون أن هذه الامبراطورية لا تفرط بهذه العلاقات كلها بتضحية فلسطين لليهود".

وبعد انتهاء تحقيقات اللجنة الملكية، بعثت الحكومة العراقية بمذكرة سرية إلى الحكومة البريطانية في ١٥ نيسان / ابريل ١٩٣٧م[١]، لأن "العراق بمليكه وحكومته وشعبه تهمه جداً أحوال فلسطين بصفته أحد حلفاء بريطانيا العظمى، ولكونه دولة عربية يهمها جداً خير إحدى شقيقاتها العربيات ورفاهها، وهو كذلك تهمه أحوالها لأسباب اقتصادية، ذلك لأن للعراق تجارة واسعة مع جارته العربية كصناعة النفط قد وجدت منفذاً طريق فلسطين". وتتقدم الحكومة العراقية باقتراحات لتنفيذ التأكيد المعطى بالنداء الذي وجه إلى شعب فلسطين وذلك بتحديد الهجرة، لأن عرب فلسطين "يصبحون أقلية في بلد قطنها أجدادهم بلا انقطاع". وتعتقد حكومة العراق أن الحكومة البريطانية سبق لها أن طبّقت فعلاً تصريح بلفور، فقد بلغ مجموع اليهود حتى عام ١٩٣٦م نصف السكان، ولهم مؤسساتهم، ولغتهم تعتبر رسمياً. وترتئي الحكومة العراقية الوسائل العملية الآتية: وقف الهجرة وقفاً تاماً لمدة محدودة بوضع قاعدة مآلها عدم السماح بزيادة السكان اليهود في فلسطين على نسبة معينة من مجموع السكان (٢٨٪)، تحديد ما يباع

---

[١] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ٢٧٣ : ٤٦٧.

من الأراضي من قبل العرب. وترجو الحكومة أخيراً إحداث المؤسسات التي يستلزمها الحكم الذاتي (وفق المادة الثانية من صك الانتداب).

وقبل أن يصدر قرار اللجنة الملكية راجت الشائعات حول احتمال تقسيم فلسطين بين العرب واليهود وضم القسم العربي إلى شرقي الأردن، وفي هذا الجو دعي الأمير عبد الله إلى لندن (نيسان ١٩٣٧م) لحضور حفلات التتويج، وأثناء وجود الأمير في لندن ظلت الإشاعات تقوى في نطاق حلّ القضية على أساس تقسيمي وبإسناد القسم العربي للأمير. ويبدو أن السياسة البريطانية قد بدأت منذ منتصف الثلاثينات، تتخذ شكلاً محدداً فيما يتعلق بتسوية القضية الفلسطينية محوره إقامة دولة يهودية وضم الاجزاء المتبقية من فلسطين إلى شرقي الأردن.[١] وتكمن أهميته بأنه كان مؤشراً بالنسبة لحل القضية الفلسطينية على أساس جعل شرقي الاردن طرفاً في الحل وربط مصيره ربطاً عضوياً بالأقسام التي ستبقى عربية من فلسطين. ورأى بعض المؤرخين أن هذا التفكير تجسّد في أعمال اللجنة الملكية (قام وفد من اللجنة بزيارة شرقي الاردن)، وفي نشاط الأمير عبد الله لدى بعض الأوساط الفلسطينية المعارضة لقيادة المفتي (حزب الدفاع برئاسة راغب النشاشيبي)[٢].

يعتمد الحل الذي اقترحته اللجنة الملكية في (تموز / يوليو ١٩٣٦م) على أن قسماً من فلسطين، غربي نهر الأردن يُفصل عن سائر البلاد ويُجعل دولة يهودية، وأن تُخلق مناطق خاضعة للانتداب البريطاني حول المدن المقدسة، وأن يُضم الجزء الباقي إلى شرقي الأردن لتكوين دولة عربية، ويُعترف بالدولتين كيانين قوميين مستقلين ذوي سيادة لهما الحق في عضوية عصبة الأمم وتربطهما ببريطانيا معاهدة تحالف.[٣] ولحل مشكلة وجود ٢٢٥ ألف عربي في الدولة اليهودية دعت اللجنة إلى القيام بمشاريع كبيرة للري وخزن الماء وتعمير أراضي شرقي الأردن وبئر السبع ووادي الأردن لإسكان السكان الموجودين

---

[١] عصام سخنيني، فلسطين الدولة: ١٢٠ – ١٢١.

[٢] المصدر نفسه: ١٢١ – ١٢٤.

[٣] عن أعمال اللجنة الملكية:

Palestine Royal (Peel) Commission Report, Great Britain, Colonial Office, Cmd , 5479, London, July, 1937.

الآن في هذه المناطق. وقد كانت فكرة تحويل السكان العرب في فلسطين إلى السكن في شرقي الأردن عند قيام الدولة اليهودية متفقةً مع السياسة البريطانية، وأبدى الصهيونيون استعداداً للمساهمة.[١]

لم ينل مشروع اللجنة موافقة أي من الأطراف المعنية: فقد رفضه اليهود بحجة أن لهم حقاً ثابتاً في جميع فلسطين، كما أن هناك فئة من الحركة الصهيونية لم تكن قد قبلت بعد بفكرة التنازل عن حق الاستيطان في شرقي الأردن.[٢] واستندت اللجنة العليا في مذكرتها إلى العهود التي قطعتها الحكومة للشريف حسين وأن اللجنة الملكية لم تؤيد قول الحكومة البريطانية إن فلسطين كانت مستثناة[٣]. وكان للمشروع أثر بالغ في الوطن العربي شعوباً وحكومات، وقامت المظاهرات وأعلنت الهيئات والأحزاب استنكارها وقدمت الحكومات احتجاجاتها إلى الحكومة البريطانية، ولم يعلن الأمير في بادئ الأمر عن موقف رسمي إزاء قرار التقسيم،*وفسرّ كثير من المراقبين ذلك بأن الأمير كان موافقاً ضمناً على التقسيم، وأنه اتصل بحزب الدفاع محبّذاً، اجتهاداً منه بأنه هو الممكن والعملي بسبيل حل القضية المعقدة. ونُقل عنه حديث صحفي قال فيه إن التقسيم " لا يتفق مع الأماني القومية العربية، لكنه الحل الوحيد لإنقاذ الموقف وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وإن تأليف دولة عربية جديدة يزيد من قوة العرب ويضاعف أهليتهم على الصمود في وجه الدخلاء".[٤]إلا أن صدى مشروع التقسيم كان سلبياً في شرقي الأردن

---

[١] عصام سخنيني، فلسطين الدولة : ١٣٠.

[٢] المصدر السابق: ١٢٩.

[٣] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ٧٥٩. (رفعت المذكرة الى لجنة الانتدابات الدائمة ووزارة المستعمرات ١٩٣٧/٧/٢٣م).

* في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٣٨م بعث الأمير عبد الله رسالة إلى المؤرخ العراقي السيد عبد الرزاق الحسني، تطرق فيها إلى هذا الموضوع قائلاً: "وأما التقسيم، وأعني به تقسيم فلسطين، فهو رأي اللجنة الملكية الانكليزية، وإليه مالت الحكومة البريطانية، فرفضه من رفضه، وسكت عن القول فيه من سكت، وكنت من جملة الساكتين، إذ لا فائدة من القول المجرد، ويكفيك مني أن أقول إنه ليس من حقي الترخّص في شبر من الأرض، أو في حق من حقوق عرفت أنها للعرب، ورسمتها الثورة العربية".

[٤] عصام سخنيني، فلسطين الدولة: ١٢٧. وأيضاً : عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١/ ١٥٧ – ١٥٨.

إذ أضربت عمّان وتظاهرت وأرسلت من شرقي الأردن برقيات تأييد إلى اللجنة العربية العليا، وأذاعت لجنة الدفاع عن فلسطين في عمّان بياناً استنكرت التقسيم وما فيه من أخطار، وذيّل بميثاق نص على وجوب مكافحة الصهيونية واعتبار كل شخص أو هيئة أو دولة أو حكومة تقبل بالتقسيم أو تحبّذه عدواً للأمة العربية. وفي ٢٤ تموز / يوليو ١٩٣٧م صدرعن رئاسة الوزارة الأردنية بلاغ تصرح فيه " بأنها لم تتلق من أي جهة رسمية أي تكليف بإعداد رأيها في مشروع التقسيم، وأن القول بأنها تؤيده غير مطابق للحقيقة والواقع"[١]. وكذب حزب الدفاع خبر اتفاقه مع الامير على التقسيم. ولم يكن استنكار اللجنة العربية العليا مشروع التقسيم خوفاً من أن يصبح الأمير عبد الله ملكاً على فلسطين وشرقي الاردن، يقول المفتي "إني إنما أعارض مبدأ التقسيم لضرره على البلاد وتهديمه لكيانها.. ولا أعارض شخص الأميرأبداً... فكيف أرفض رئاسة سيد عربي كالأمير نفسه الذي هو من أشرف بيت في العرب، فأنا إنما أعارض الفكرة ولا أعارض الشخص".[٢]

وفي جو الاحتجاجات والاستنكارات، والتي تستند في جملة ما تستند إلى عهود الشريف حسين وتتهم الانجليز بالنكث بها، أثارت الأمير عبد الله رسالة نشرها مكماهون في جريدة التايمز عن استثناء منطقة فلسطين من منطقة الاستقلال العربي الذي وُعد به الحسين، ورأى الأمير، وهو وارث قضية أبيه وشاهد مراسلاته وكاتب يده، رأى فيها مغالطة جدية، واستناداً إلى ما لديه من وثائق، بعث إلى المندوب السامي بمذكرة في ٢٥ تموز / يوليو ١٩٣٧م[٣]، مفنداً ما احتوته رسالة مكماهون لافتاً نظر الحكومة البريطانية إلى مسألة الحدود ناقلاً نصوصها بالتفصيل، وينتهي إلى القول "إن فلسطين لم يكن في عروبتها من شك ولم ينكر ذلك عليها أحد". ويعطي أدلة أخرى غير المراسلات كالتصريحات الرسمية ومباحثات المعاهدة البريطانية الهاشمية. وينهي الأمير مذكرته بالقول إن "حق العرب في بلادهم فلسطين صريح لا يحتاج إلى وثيقة أو

---

[١] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١٦١.

[٢] محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين: ٧٦.

[٣] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٣٦٣ – ٣٧٠.

وعد، فهم أهلها منذ أجيال وفي إقامة متصلة فيها". وأرسل الأمير إلى اللجنة العربية العليا صورة عن المذكرة.

وتوجهت وفود اللجنة العربية العليا إلى الأقطار العربية لشرح أخطار مشروع التقسيم، وللعمل من خلال مصر والعراق (عضو عصبة الأمم) للاحتجاج على المقترحات حين تعرض أمام لجنة الانتدابات الدائمة.[١] وكان العراق قد أخذ موقفاً مستنكراً للتقسيم ومندداً بكل من يرضى به، ودعا حكمت سليمان، رئيس الوزارة، العرب إلى الوقوف صفاً واحداً في الدفاع عن فلسطين وصيانة عروبتها، وحمل حملة شديدة على التقسيم وإنشاء دولة يهودية وهاجم أي حاكم يقبل أن يتوج على شرقي الأردن مع ما بقي من فلسطين. وبعثت وزارة الخارجية العراقية بمذكرة سرية إلى وزارة الخارجية البريطانية[٢] تتضمن الاحتجاج على فكرة تقسيم فلسطين وتعبّر عن خيبة أملها لإهمال مقترحاتها السابقة في مذكرة ١٥ نيسان / ابريل ١٩٣٧م، ولا تستحسن فكرة "تقسيم بلد عربي، استوطنه العرب منذ عشرات القرون، بين سكانه الأصليين وبين مهاجرين قد لجأوا إلى هذه البلاد بناء على ظروف استثنائية سياسية". وهي تأمل أن تعيد الحكومة البريطانية نظرها في مصير هذه البلاد، وأن يُمنح الشعب العربي حقّه وفقاً للاقتراحات العراقية المشار إليها سابقاً.

وقد اختير لرئاسة مؤتمر بلودان (٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧م) ناجي السويدي، أحد رؤساء وزارات العراق السابقين، فجاء الاختيار متناسباً مع الموقف الذي وقفه العراق حكومة وشعباً من قضية فلسطين. وأعلن السويدي في افتتاح المؤتمر "... أن السياسة الدولية لا تُعنَى إلا بالماديات ولا تحترم إلا القوة وأنه ليس في وسع أية أمة أن تصل إلى حقها إذا لم يكن مؤيداً بالقوة... إن الوقت حان لنُفهم العالم عامة والشعب البريطاني خاصة أننا قد وصلنا مع الامبراطورية البريطانية إلى مفترق الطرق، وأن على هذه أن تختار إما نحن وإما اليهود، لأن الجمع بين الاثنين مستحيل، وإذا اختارتنا فعليها أن تعدل

---

(١) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ٨٩، (وكان هو الذي توجه إلى بغداد).

(٢) أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ٢٧٤ : ٤٦٨ (وجهت المذكرة عبر المفوضيات العراقية في الخارج في ١٩٣٧/٧/١١م).

عن هذه المؤامرة السياسية".[١]

وكان لممثل العراق (ومعه ممثل مصر) موقف قوي أمام مجلس العصبة في جنيف ضد مشروع التقسيم ودفاعاً عن حقوق العرب الفلسطينيين. وتحدث توفيق السويدي وزير خارجية[٢] العراق أنه رغم ارتباط العراق ببريطانيا فإنه فيما يتعلق بفلسطين لن نتأخر عن استنكار سياستها وعن التوسل بكل وسيلة إلى الدفاع عن حقوق إخواننا. وتساءل عما إذا كان بين الأمم الممثلة في العصبة أمة واحدة لا تتأثر بمثل المعاملة التي يعامل بها شعب فلسطين، وقال :"إن ما يربط العراق بفلسطين يجعله لا يسلّم قط بأن تكون ضحية".

وكان لتجدد الأعمال الثورية في فلسطين منذ أواخر عام ١٩٣٧م وشمولها واتساعها أثر بالغ في الأقطار العربية على المستويين الشعبي والرسمي، فتشكلت لجان للجهاد وللدفاع عن فلسطين ومساعدتها، وأضربت مدن شرقي الأردن وتظاهرت أكثر من مرة، وقطعت خطوط أنابيب البترول، وأخذت بعض الفئات الوطنية في شرقي الأردن بالتفاهم مع لجنة الجهاد المركزية للقيام بحركة ثورية ضد الانكليز ومنشآتهم، ولم تصل إلى نتيجة إيجابية، واضطرت السلطات إلى اتخاذ رقابة مشددة. والتحق كثير من أبناء شرقي الأردن بالثوار في فلسطين، فضلاً عما كان للأردن من دور كمصدر من مصادر تموين الثورة، وكطريق لقوافل الثوار ومددهم، وبرع الثوار ومساعدوهم وقوافلهم في التنقل والتسرب بين فلسطين وشرقي الأردن ( ومنها إلى سوريا ولبنان) بحيث أعيت السلطات الانجليزية التي كانت تبذل جهدها في سبيل مراقبة الحدود.[٣]

وكان الأمير عبد الله في تلك المرحلة عنصراً مهدئاً أثناء الثورة، فكان يسعى إلى حمل بريطانيا على تقديم بعض التنازلات من جهة، وتهدئة خواطر الأردنيين من جهة أخرى، كما أن جميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية كانت ترمي إلى منع

---

[١] عزة دروزة، القضية الفلسطينية : ١/ ١٨٣ – ١٨٤.

[٢] المصدر السابق: ١/١٨٦.

[٣] المصدر السابق: ١/ ٢١٠.

انتقال الثورة إلى الأراضي الأردنية وإثارة الاضطرابات في البلاد.[١]

وفي وقت كانت الحكومة البريطانية لا تزال تؤمن أن التقسيم خير حل للمعضلة، وبعثت بلجنة فنية (وود هيد) للبحث عن سبيل تنفيذه، كانت الثورة قد أحدثت في الأوساط الانجليزية تطوراً بسبيل الوصول إلى حلول مناسبة. وكان هناك عدد من السياسيين العرب يشاطرون بريطانيا قلقها من استمرار أعمال العنف في فلسطين في وقت تلبّد فيه الجو الدولي. وجرت عدة اتصالات وقُدّم عدد من المشروعات لإيجاد حل مناسب. وكان أهمها المشروع الذي حمله الكولونيل نيوكومب (زميل لورنس في الثورة العربية) أوائل صيف ١٩٣٨م إلى بغداد باعتباره حلّاً ممكناً وملائماً[٢] وخلاصته: تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، على أن تبقى مسؤولية بريطانية في إدارة شؤون الدولة لمدة تحدد ما بين الطرفين (ربما عشر سنوات)، ويكون للبلديات في المدن والقرى العربية واليهودية لا مركزية واسعة، وأن أعظم عدد لليهود يكون مقدارهم الحالي، وأن تصان مصالح بريطانيا المشروعة. وكان مشروع نيوكومب موضوع تمحيص بين اللجنة العربية العليا ورجلي العراق، ناجي السويدي ونوري السعيد، انتهى بادخال تعديلات. وأخذ نيوكومب المشروع المعدل وعاد إلى لندن (دون أن يحقق مشروعه نتيجة إيجابية). كما عرفت تلك الفترة نشاطات توفيق السويدي ونوري السعيد اللذين كانا يسافران إلى أوروبا ويتصلان بالأوساط الانجليزية الرسمية والبرلمانية ويهيئان الجو لاستبعاده فكرة التقسيم وإيجاد حل مناسب للقضية. كما أبدى الأمير عبد الله اتصالات في سبيل مشروع يدور في نطاق دمج فلسطين وشرقي الأردن، واتصل بنوري السعيد وحثه على القدوم وعرض عليها رئاسة الوزراء ليتعاون معه على الحل المناسب فاعتذر[٣]، إلا أن كل هذه الاتصالات كانت تقف عندما كانت الحكومة تردّد الدعوة بوجوب انتظار نتائج دراسات اللجنة الفنية وتوصياتها.

وكانت اللجنة العربية العليا قد قررت مقاطعة اللجنة البريطانية الفنية الجديدة،

---

(١) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٤٨.

(٢) عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١/٢٢٦ – ٢٢٧.

(٣) المصدر السابق: ١/٢٢٨.

وعندما وصلت القدس في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٣٨م كانت الثورة في أوجها ولم يتقدم أحد للشهادة أمامها. وحين وصلت اللجنة إلى عمّان وجدت المدينة مُضربة وتلقت برقية من جميع محامي وتجار وملاكي عمّان مفادها أن كل سياسة لا تقوم على توقيف الهجرة والتسليم بسيادة العرب واستقلالهم لا يمكن إلا أن تبوء بالفشل[١]. وقدّم الأمير للجنة مشروعاً مفصلاً مرتكزه الأساسي إقامة دولة عربية في فلسطين وشرقي الاردن متجاوزاً فكرة تقسيم فلسطين كحل للمشكلة، دون أن يهمل إعطاء وضع خاص للمناطق اليهودية. وفي هذه الدولة العربية الموحدة يتخذ صيغة الحكم الذاتي أو ما وصفه المشروع (بالإدارة المختارة)، مع مشاركة اليهود بنسبة عددهم في مؤسسات الدولة، وأن يكون لهم الحق بهجرة محددة بنسبة معقولة إلى المناطق اليهودية، أما الهجرة إلى المناطق العربية فتكون منوطة برضاء العرب. ومن الواضح أن مشروع الأمير يقدم حلاً للمشكلة الفلسطينية يضمن وحدة شرقي الأردن مع فلسطين، مع المحافظة على المصالح البريطانية في المنطقة، وإذا كان المشروع قد منح اليهود استقلالاً ذاتياً فقد ضمن للعرب الأغلبية في الدولة المقترحة.[٢]

وأثار المشروع ردود فعل، رغم تفنيده التقسيم، وسارع حزب الدفاع لرفضه رغم أن الأمير بذل جهداً لإقناع الحزب بدعم مشروعه، وأذاعت اللجنة العربية بياناً قالت فيه إن العرب لا يوافقون على أي حل لا يتفق مع ميثاقهم، وارتفعت أصوات النقد والمعارضة من مصر وسوريا والعراق وصحفها. وفي دفاعه عن المشروع بعث الأمير إلى عوني عبد الهادي رسالة في ٢٤ أيار / مايو ١٩٣٨م[٣] يقول فيها "ففيه حصر الهجرة المحددة بالنسبة المعقولة في العدد ويضمن لنا عدم بيع أراضٍ في سائر فلسطين وعدم السماح لهم في الهجرة اليهودية إليها إلا برضى العرب". وينتقد سياسة العرب ويدافع عن سياسته "فلو كان في السياسة التي تعقّبتها العرب منذ عشرين عاماً من تأثير، لما

---

[١] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ٢٨٩ : ٤٨١ – ٤٨٢ (رسالة من الأردن ١٠/٦/١٩٣٨م)

[٢] علي محافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٥١ – ١٥٢.

[٣] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٣٧٢ – ٣٧٤.

امتلأت فلسطين اليوم بما يقارب النصف مليون من اليهود، وإنه لا يوجد منهم في شرقي الأردن شخص واحد، وإنه من عناية الله وعملي الحقيقي الذي تكلل بصيانة شرقي الاردن من وعد اليهود". ورداً على الرسالة التي بعثها من القاهرة عبد الحميد سعيد رئيس جمعية الشبان المسلمين، يقول الأمير في رسالته[١] "ومتطرفو العرب الذين لا يقبلون أي حل مكتفين بالبكاء والعويل مستصرخين من لا يجديهم نفعاً... أما فلسطين فتعاني خطر استيلاء شعب آخر، ودواء داء فلسطين هو الإسراع في توقيف الخطر". ويدافع عن مشروعه الذي يوحد فلسطين وشرقي الأردن لأنه أفضل من الانتداب الحاضر "ولقد هالني أن أرى الاجماع على عدم المبالاة بالكارثة الناجمة عن الاستيلاء وإبقاء الحالة الحاضرة التي هي السبيل إلى جعل فلسطين بعد عامين كلّها يهوداً". وكتب إلى مصطفى النحّاس باشا في ٤ حزيران / يونيو ١٩٣٨م قائلاً[٢]: "إن ما يطلبه الذين يتزعمون فلسطين لا يمكن الحصول عليه إلا بالقوة. وإن هذه ليست موجودة بيد العرب اليوم بكل أسف. لذلك فمن واجب كل ذي حميّة أن يسعى لتحديد الخطر وتوقيفه، ثم يعاد النظر إلى إزالته كلّياً).

لم يحظ مشروع الامير بالقبول ورفضته الحكومة البريطانية بحجة أنه لا يضع قواعد الاتفاق بين اليهود والعرب. كما أن لجنة وود هيد قالت إن الاقتراحات خارجة عن صلاحيتها. إلا أن ذلك لم يثن الأمير عن متابعة الاهتمام بالقضية باحثاً عن سبل مجددة للإنقاذ. وتعليقاً على قرارات مجلس الشيوخ والنواب المصريين بشأن فلسطين يلفت الأمير نظر محمد علي علوية في ٢٤ حزيران / يونيو ١٩٣٨م[٣] "أن المقتضى الآن التعاون والتفاهم على ما يحدد الخطر ويوقفه، ويقترح التبرع لشراء الأراضي العربية التي يبيعها أهلها على أن تبقى مصونة وبذلك لا يتم للجهة المعاكسة شراء أرض أو جلب مهاجر حيث لا أرض تشرى لسكناهم". واحتج الأمير لدى المندوب السامي على الاعتداءات الصهيونية (حيفا)، كما تدخل من أجل إطلاق سراح المعتقلين (في سجن المزرعة)[٤].

---

[١] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٣٧٩ – ٣٨٢.

[٢] المصدر نفسه: ٣٨٣ – ٣٨٥.

[٣] المصدر نفسه: ٣٨٥.

[٤] المصدر نفسه: ٣٨٧ – ٣٨٩.

وفي أواخر عام ١٩٣٨م عاد رجالات العراق (السويدي، السعيد، المدفعي) للتحرك بوساطة عربية جديدة مع زعماء فلسطين لصيغة مصححة لمشروع نيو كومب، تتناول مسألتين: تأمين اليهود على حرياتهم الطائفية والدينية ومؤسساتهم التهذيبية والفنية والصحية، والثانية أن تكون نسبة السكان اليهود هي عدد الموجودين فعلاً من اليهود في فلسطين. وكانت الأسس الثلاثة التي استقر عليها زعماء فلسطين تتركز على رفض التقسيم مهما كان شكله ورقعته، ورفض زيادة أو استمرار الهجرة مهما كان، وإنهاء الانتداب وابدال معاهدة به، وأما التفصيلات فهي مسائل ثانوية إذا قبلت الأسس الثلاثة. وقد أكد رجالات العراق في جميع مباحثاتهم أنهم سيتقيدون بما يراه زعماء فلسطين، وسوف يكونون مع ميثاقهم بكل شيء.[١]

كانت الأمور قد تبلورت وحُدّدت بين رجالات العراق وزعماء فلسطين حين أصدرت الحكومة الانكليزية بياناً في كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٨م أعلنت فيه عدولها عن فكرة التقسيم والبحث عن حل آخر يضمن لها وفاءها بالالتزامات المزدوجة نحو العرب واليهود معاً، واعتزامها دعوة الحكومات العربية وممثلي عرب فلسطين واليهود إلى مؤتمر في لندن للبحث عن حل مناسب. ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية قد اعترفت رسمياً بمصلحة البلدان العربية الأخرى في قضية فلسطين، واستحالة الوصول إلى أية تسوية لقضية فلسطين في عزلة عن جيرانها. والدافع وراء التغيير هو احتمال نشوب الحرب والسعي إلى استرضاء العرب لتخفيف عدوانهم وضمان مصالح بريطانيا الحيوية في المنطقة في وضع دولي متفجر.[٢] ورغم أن الوفود العربية لم تكن قد اتفقت على أسس المفاوضات، فإن الرسالة التي حملها جميل المدفعي إلى الممثلين العرب عشية الدعوة إلى مؤتمر لندن كانت تصلح أساساً للعمل، مع التأكيد على عدم الموافقة على أي حل لا ترضى به الزعامة الفلسطينية.[٣]

وسارت مفاوضات لندن في خضم تطورات عالمية بدون نتائج محددة، وقد وجد الجانب العربي الفرصة سانحة للإصرار على نشر المراسلات بين الشريف حسين

---

[١] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٠٦ – ١١٨.

[٢] Goma'a, The Foundation of the League..p.p

[٣] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٠٧ – ١٠٨.

ومكماهون، ولم تتوصل اللجنة الفرعية الخاصة إلى اتفاق على تفسير المراسلات. وأبلغ المندوبون الإنجليز المندوبين العرب أنهم يوافقون على أن فلسطين كانت داخلة في المنطقة التي طالب بها الشريف في كتابه بتاريخ ١٥ حزيران / يونيو ١٩١٥م "ولكنهم يعترفون بأن العبارة التي تضمنت استثناء (مكماهون) لم تكن محددة صريحة ولا غير قابلة للخطأ، كما ظن في وقتها"[١]. وقد تقدمت بريطانيا، بعد رفض مقترحاتها، للجانبين العربي واليهودي في ١٧ آذار / مارس ١٩٣٩م بحل من جانب واحد (الكتاب الابيض) وتضمن الكتاب مشروعاً جديداً يتحقق على مدى عشر سنوات تقوم بعدها دولة فلسطينية مستقلة يشترك العرب واليهود في تحمل المسؤوليات الحكومية فيها وتضمن مصالح كل منهما، وحدد المشروع الهجرة ونقل الأراضي.[٢]وإذا كانت اللجنة العربية العليا ومعظم الحكومات رفضت ما جاء في الكتاب الأبيض لغموضه، فإن بعض الزعماء العرب المعتدلين (منهم نوري السعيد) كانوا على استعداد لقبول المقترحات البريطانية إلا أنهم أقروا بأن عليهم إبداء النصح والمشورة للوفد الفلسطيني، وأن الكلمة الأخيرة له. وقيل إن نوري السعيد قدم مذكرة عند مغادرته لندن إلى الحكومة البريطانية تحتوي قبوله لما جاء في الكتاب الأبيض.[٣] (وسوف تقوم الحكومة العراقية خلال الحرب الثانية بتوسيط الكولونيل نيو كومب لإقناع الحكومة البريطانية بضرورة وضع ما جاء في الكتاب الأبيض موضع التنفيذ)[٤]. لقد كان من جملة اعتراضات اللجنة العربية العليا على الكتاب الأبيض هو الغموض "فالمسألة عندنا تتعلق بحقوق أمة، وحياة شعب، وسلامة وطن، وهذه أشياء لا تحتمل الغموض ولا بد فيها من الوضوح والصراحة، حسبنا تجربة المغفور له الشريف حسين، ولا نريد أن نقع في الغموض والإبهام مرة أخرى".[٥]

---

(١) Furlonge, Geoffrey, Palestine is My Country (The Story of Musa Alami) John Murray, London 1969,. p. 124

(وكان موسى العلمي، أحد أعضاء اللجنة الفرعية).

(٢) عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٣٢٩/١ – ٣٤١.

(٣) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٢٥.

(٤) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٥٥.

(٥) بيان نويهض الحوت ، القيادات والمؤسسات السياسية: ٧٦٧.

## ٦ – الحرب العالمية الثانية ومسألة فلسطين:

إن نشوب الحرب غيّر الموقف بالنسبة لمسألة فلسطين ولمجمل القضايا العربية، فقد أصبحت المنطقة العربية ميدان حرب لا مصلحة لشعوبها فيها، كما وضع اقتصادها وطرق مواصلاتها وخدماتها تحت تصرف قوات الحلفاء. واتخذ العرب موقفاً سلبياً من مجهود الحلفاء الحربي لعدم ثقتهم بأن انتصار الحلفاء كفيل بتحقيق أماني العرب القومية، وكان عدد المستعدين للوثوق بوعود الحلفاء قليلاً. وقويت الاتجاهات القومية لدى العناصر الشابة التي تطلعت إلى أساليب عمل جديدة وبحثت عن مصادر بديلة للدعم، وكان الصراع بين الحلفاء وقوى المحور قد اشتد على النفوذ في المنطقة العربية، وأصبحت قضيتا تحرير الشعوب العربية ووحدتها محور التركيز في الحرب الدعائية بينهما. وكان العراق قد أصبح منذ الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية المركز الحقيقي للاتجاهات القومية الجديدة، وعزز الحركة فيه قدوم المفتي في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٣٩م، تؤيده مجموعة ضباط التقت معه في الأهداف القومية وفي العداء لبريطانيا، وبتولي رشيد عالي الكيلاني الوزراة في آذار / مارس ١٩٤٠م، وصلت الحركة أوجها.[١]

وبالنسبة لقضية فلسطين فقد رفضت بريطانيا تقديم أي تنازلات بشأنها رغم توقف أعمال الثورة، وأثار وصول تشرشل للرئاسة مخاوف العرب لأنه معروف بميوله الصهيونية، واستمر اليهود في تعزيز مواقعهم عن طريق الهجرة غير المشروعة والتدريب العسكري، وقد اغتنم بعض المسؤولين العرب فرصة الحرب للسعي لحل قضية فلسطين على وجهٍ مرضٍ من خلال مشاريع ومساع تهتم بعرض تسوية تكون مقبولة. ولعبت الحكومتان الهاشميتان في العراق والأردن دوراً كبيراً في هذه التحركات التي لم تكن لها نتيجة إيجابية إلا تطمينات ووعود عامة، ولم يقدم الانجليز على أية خطوة إيجابية لتنفيذ خطة الكتاب الأبيض.[٢] وقد عرض نوري السعيد على الحكومة البريطانية عام ١٩٤٠م، والحالة الحربية على أشدها حرجاً وبأساً، استعداد العراق للاشتراك فعلاً في

---

(١) Goma'a, The Foundation of the League… pp. 18 – 19.

(٢) عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١/٢٥٤ – ٢٥٥.

الحرب مقابل سيرها في خطة إيجابية مرضية للقضية الفلسطينية التي كانت أهم ما يشغل أفكار العرب. وفشلت تحذيرات نوري السعيد للحكومة البريطانية من خطر الاتجاهات المتطرفة ومحاولاته الضغط على بريطانيا لإصدار تصريح يتضمن تنفيذ التعهدات السابقة حول فلسطين ويُظهر العطف على الآمال بالوحدة. واقترح نوري السعيد لمواجهة جماعة المفتي خطة شاملة لاتحاد عربي يشمل العراق وفلسطين والأردن (مستبعداً سوريا حتى يتبلور شكل الاتحاد)، كما اقترح تعديلاً في البنود الدستورية للكتاب الأبيض يتيح حكماً ذاتياً وحاكماً عربياً.[١] ولم تكن بريطانيا على استعداد للتنازل، وفشل نوري السعيد في الحصول على دعم لمشاريعه الوحدوية في زياراته للبلاد العربية (حزيران/ تموز/ يونيو/ يوليو ١٩٤٠م)[٢]

وكان الأمير عبد الله قد أعلن تضامنه مع السياسة البريطانية بعد نشوب الحرب ووجد الفرصة سانحة في تموز / يوليو ١٩٤٠م ليبعث مشروع وحدة سوريا الكبرى (الذي ظل يشغله منذ قدم عمان، رغم معارضتة الانتدابين البريطاني والفرنسي). وفي مذكرته إلى المندوب السامي في تموز / يوليو ١٩٤٠م، طالب بضرورة إصدار تصريح، رداً على وعود دول المحور، بتحقيق الوحده السورية، كذلك طلب من مزير المستعمرات اللورد لويد معونة بريطانيا لتحقيق المشروع. ولكن بريطانيا لم تعر اهتماماً لمشروع الامير.[٣] ويشرح الأمير عبد الله جوهر مشروعه، "فسوريا في اعتقادي هي سوريا الصحيحة سوريا الكبرى، ديار الشام المعروفة في التاريخ، وليست سوريا التي تعارف ناس اليوم عليها بمثل ما خطط لها المستعمر وجعلها هذا الجزء من سوريا جزءها الشمالي فقط، ولذلك أطلقت النداءات واتصلت بالهيئات الرسمية وبالهيئات الوطنية في سبيل إصلاح خطأ تاريخي كتبه الأجنبي بيده، ومازال السوريون بمعناهم الأصلي الشامل راضخين له معترفين به مستسلمين للفرقة فيه".[٤]

---

(١) Goma'a, The Foundation of the League… pp. 22 – 23.

(٢) المصدر السابق.

(٣) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية : ١١٧.

(٤) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢١١ – ٢١٢.

وجاء الكولونيل نيو كومب من لندن إلى بغداد (تموز/ يوليو ١٩٤٠م) (ممثلاً لوزير المستعمرات كما فُهم) ليبحث مع زعماء فلسطين والعراق في قضية فلسطين التي كانت حائلة دون توطيد التضامن بين العرب والانجليز، واتصل بنوري السعيد (وزير الخارجية) وبوساطته بجمال الحسيني وموسى العلمي (من أعضاء الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر لندن). وتمخضت المفاوضات عن اتفاق وعد فيه الجانب العربي بمعاضدة بريطانيا وحلفائها مقابل تنفيذ نص الكتاب الأبيض مع بعض التعديلات، وأبلغ العراق حكومة بريطانية أنه مستعد في حالة تنفيذ الاتفاق لاعلان الحرب على المحور. ولم تنفذ الاتفاقية من الجانب البريطاني إلا جزئياً (في أحكام الهجرة والأراضي)، مع الادعاء بأن نيو كومب لم يكن يحمل صفة رسمية،[١] ورفض تشرشل المطلب العراقي. وأدى هذا إلى حدوث انشقاق في صفوف الحركة العراقية وفي الرأي العربي العام، مما دعم الاتجاهات المتطرفة،[٢] وبدأت الاتصالات بقوى المحور للحصول على الدعم بصفتها حليفة محتملة في الصراع المقبل من أجل التحرر القومي. وتكونت لجنة في بغداد برئاسة المفتي سعت للحصول على تعهدات واضحة باستقلال العرب ووحدتهم ورفْض الوطن القومي اليهودي، إلا أن ما تعهدت به دول المحور قد صيغ بعبارات عامة وكان أدنى مما طالب به العرب. وتطورت الأمور داخل العراق، ففي نيسان / ابريل ١٩٤١م، قامت حكومة دفاع قومي برئاسة الكيلاني تساندها مجموعة الضباط وأبعدت العناصر الموالية لبريطانيا، ونظم الفلسطينيون قوة من المتطوعين شاركت في قتال الانجليز الذين أعادوا احتلال العراق.[٣] واشتركت قوة البادية الأردنية في الحملة البريطانية على العراق (ثم في إعادة احتلال الحلفاء لسوريا ١٩٤١م)[٤].

وكان عام ١٩٤١م ، نقطة تحول، فقد شهد تراجعاً بريطانيا في جبهات القتال،

(١) Furlonge, Palestine is My Country.. pp. 127 – 128.

(٢) علي محافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٥٥.

(٣) محمد علي الطاهر، معتقل هاكستب: ٢٣٤ – ٢٣٧.

(٤) Wright, Esmond, Abdallah's Jordan, 1947 – 1951, the Middle East Journal, Washington, Autumn 1951, Vol. 5. No. 4., p. 441.

وكانت بريطانيا قد ظلت حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ترى استحالة تحقيق أي نوع من الوحدة أو الاتحاد في المشرق العربي لما في ذلك من تهديد للمصالح الأجنبية والبريطانية بشكل خاص، ولأن ذلك يحول دون تنفيذ تصريح بلفور.[١] وبنشوب الحرب أدركت أنه لا جدوى من معارضة التطلعات العربية إلى الوحدة، بل يجب توجيهها لصالح بريطانيا، واتفقت آراء المختصين بشؤون الشرق الأوسط على أن مشكلة فلسطين تمثل العقبة الرئيسية في طريق أي محاولة لكسب ود العرب، وأن العرب سيرفضون قيام كيان يهودي يتمتع بحرية الهجرة والتوسع في الأراضي.[٢]

وقد طلب تشرشل من إيدن وزير الخارجية (عشية القضاء على الانقلاب العراقي في ٢٩/أيار/مايو ١٩٤١م) مراجعة سياسة بريطانيا إزالة الوطن العربي، فأكد في مذكرته في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٤١م[٣] أن قضية فلسطين كانت وستظل عاملاً له أهمية في سياسة بلاده تجاه المنطقة، ورأى أن إنشاء اتحاد عربي يجمع دول الشرق الأوسط – وفي سياسة بلاده تجاه المنطقة، ورأى أن إنشاء اتحاد عربي يجمع دول الشرق الأوسط – وفي نطاقه دولة يهودية – لا يُعتبر عملياً من الناحية السياسية في الوقت الحاضر، لكنه إرضاء للعرب "يؤيد الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية ويعلن أن الحكومة ستدعم أي مشروع في هذا الصدد يحظى بالموافقة العامة". وأذيع بيان إيدن بعد يومين.[٤] ولا يعكس البيان تحولاً ايجابياً في السياسة البريطانية، وأهمل الإشارة للقضية الفلسطينية التي كانت بريطانيا تعتبرها عاملاً له أهميته في سياستها تجاه المنطقة. وبعد صدور التصريح بدأت اجتماعات ومشاورات بين حكام العرب وسفراء بريطانيا في العواصم العربية. وواصل الأمير عبد الله السعي لتحقيق مشروعه في وحدة سوريا كخطوة رئيسية قبل أي نوع من التحالف مع سائر الأقطار العربية. وأجرى مباحثات مع الوزير البريطاني للشرق الأوسط في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١م، طالباً إفساح المجال

---

(١) Goma'a, The Foundation of the League.., pp. 27 – 28.

(٢) المصدر السابق: ١٠١ – ١٠٢.

(٣) المصدر السابق: ١٠٢ – ١٠٣.

(٤) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: ٤٩، نقلاً عن التميمي ٣٠ / ٥ / ١٩٤١م.

لشرقي الأردن من أجل السعي الجدي لتكوين الوحدة التامة للمجموعة السورية بأقاليمها الأربعة، ثـم بحث مسألة فلسطين بقصد تثبيتها ضمن الوحدة السورية وعلى ضوء سياسة الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٩م. وكان رد الوزير غامضاً، ومع ذلك حاول الأمير الاتصال بزعماء سورية ولبنان لدعم مشروعه. وكذلك اتخذ مجلس الوزراء الأردني في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٤٢م قـراراً تـضمن المطالبة بإلغاء الانتداب على شرق الاردن وفلسطين لتتمكنا من التفاوض مع سورية ولبنان (بعـد أن تقرر رفع الانتداب الفرنسي عنهما) والمناداة بالوحدة العربية السورية كضرورة تاريخية، باعتبـار أن الوضع الجغرافي والاقتصادي لشرق الأردن لا يسمح له بأن يعيش كدولة مستقلة منفصلة عـن بقيـة الأقطار السورية.[١]

وحاول الأمير الحصول على تأييد عربي لمشروعه فأرسل مذكرة إلى عبد الإله (الوصي على عرش العراق) وإلى رئيس وزرائه يوضح الأسباب التاريخية وراء مشروعه: فالثورة العربية قامـت لإيجاد دولة عربية واحدة، والعلاقة بين الأردن والعراق تفرض عليهما العمل المشترك "ولذلك فمـن واجب بغداد وعمان السعي للسير على سياسة هاشمية موحدة مع صرف المساعي للقضاء على مـن يريد إخراج القضية العربية عن مبادئ النهضة الأولى وبالأخص في القطر السوري".[٢]

وفي هذه الأثناء نشط نوري السعيد (تسلم الوزارة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١م) فـي الـسعي وراء إقامـة وحـدة بـين دول المـشرق العربـي. وفـي مطلـع ١٩٤٣م قـدم إلـى وزير الدولة البريطانية للـشرق الأوسـط مقترحاتـه فـي مـذكرة رسـمية بعنـوان: "اسـتقلال العرب ووحدتهم – مذكرة في القـضية العربيـة مـع إشـارة خاصـة لفلـسطين" عُرفـت باسـم الكتـاب الأزرق، وحـاول فـي المـشروع أن يوفـق بـين آمـال العـرب القوميـة وزعامـة العراق للمنطقة، فدعا إلى اتحاد يشمل بلاد الهلال الخصيب (سوريا ولبنان وفلسطين وشـرق الأردن والعـراق) تتمتـع فيـه طائفـة الموارنـة فـي لبنـان واليهـود فـي فلـسطين بحكـم ذاتـي

محدود، وهذا الحل للمشكلة اليهودية برأيه، يضمن الشعور بالاستقرار والأمن لدى الفريقين العربـي واليهودي. وتضمنت مذكرة نوري السعيد إنشاء جامعة عربية تشمل العراق وسوريا كنواة أولية تنضم إليها بقية البلاد العربية إذا رغبت في ذلك.[١]

---

[١] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٢١.

[٢] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٠٤.

[١] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ٧٧٦ – ٧٧٧ (المواد الرئيسية للمشروع).

وقد توافق صدور الكتاب الأزرق مع إعلان العراق الحرب على المحور، ورأى أهل فلسطين (الطبقة المثقفة خاصة) أن في "الحركة بركة"، جاء ذلك في رسالة عوني عبد الهادي من القدس إلى نوري السعيد،[٢] ويضيف "أنه لا ينبغي أن يكون موقف العراق منّا موقف المساعد والنصير فحسب، ولكن صاحب الشأن الأول في هذه البلاد"، فالمثقفون في فلسطين وإن سرّتهم التصريحات البريطانية إلا أنهم يتوقون أن يروا في تصريحاتهم إشارة خاصة إلى فلسطين، "ففلسطين" كما لا يَخفى، لا تشبه أية بلاد أخرى بسبب السياسة الصهيونية... (و) أنه من المفيد جداً أن تنتهز حكومة العراق الفرصة السانحة فتشير فيما تلقيه من بيانات جديدة إلى فلسطين بصورة صريحة، فالناس لا يكتفون بالاشارة إلى الأقطار العربية بدون الإشارة إلى فلسطين بصورة خاصة للسبب المذكور آنفاً أي لحالة فلسطين الاستثنائية". ونقل عوني في رسالة أخرى[٣] التخوف الفلسطيني من أن الكتاب الأزرق لم يحلّ القضية بل قد يؤدي في النهاية إلى إنشاء دولة يهودية، فالكتاب لم يشر إلى مسألة الهجرة التي تشكل الخطر الأكبر على مستقبل الوجود العربي، بالإضافة إلى أن إعطاء اليهود شبه استقلال اداري هو امتياز لم يمنحهم إياه الكتاب الأبيض.

لم يلق مشروع "الكتاب الأزرق" نجاحاً وخاصة أن البعض قد رأى في المشروع محاولة بريطانية للسيطرة على استقلال سوريا ولبنان، ويبدو أن مساعي نوري السعيد لتحقيق نوع من الاتحاد بين الدول العربية فشلت لتوجس الملك عبد العزيز من محاولة فرض زعامة هاشمية، واعتراض الأمير عبد الله على المشروع (رغم أنه ينطلق كمشروع

---

[٢] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٢٨ – ١٢٩.
[٣] المصدر السابق: ١٣٩ – ١٣٠.

سوريا الكبرى من أهداف الثورة العربية ويعتمد كلاهما على دعم بريطاني)، وذلك لاعتقاده بأولويته للزعامة، والمشكلات التي أثارتها مساعي نوري السعيد هي التي حثت الحكومة البريطانية على وقف تشجيع هذا الاتجاه[1].

وفي ٢٤ شباط / فبراير ١٩٤٣م عاد وزير الخارجية (إيدن) في مجلس العموم إلى تأكيد تصريحه السابق بأن حكومة صاحبة الجلالة، "ستنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية.. ولا يخفى أن المبادرة لأي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب، وحسب ما لديّ من معلومات فإنه لم يعد أي مشروع يحظى بموافقة الجميع".[2] ودفع التصريح الأمير إلى مضاعفة نشاطه، فدعا إلى مؤتمر وطني في عمان ٥- ٦ آذار/ مارس ١٩٤٣م خرج بمشروعين لوحدة سوريا الكبرى: الأول تأسيس الدولة السورية الموحدة ثم يصار إلى تأسيس اتحاد عربي تعاهدي من الدولتين السورية والعراقية، على أن يفسح المجال لانضمام دول أخرى، ومشروع دولة سوريّة اتحادية. وفي كلا المشروعين تدخل فلسطين ضمن الدولة ويعطى اليهود في مناطقهم إدارة لا مركزية لحفظ حقوقهم. وقدم الأمير المشروعين إلى وزير بريطانيا للشرق الاوسط، مع طلب بأن تمارس الحكومة البريطانية الضغط على فرنسا للموافقة[3]، وأثارت الخطوة مخاوف السلطات الفرنسية من النشاط الهاشمي الرامي إلى قيام اتحاد عربي. ورد الأمير على إجراء انتخابات في سوريا ولبنان في آذار/ مارس ١٩٤٣م بتوجيه نداء إلى الشعب السوري والعالم العربي (٨ نيسان/ ابريل ١٩٤٣م)[4] بعنوان: " من عبد الله بن الحسين إلى أهل الشام" دعا فيه أهل الحل والعقد والزعماء والعلماء في بلاد الشام إلى عقد مؤتمر سوري خاص في عمان يناقشون فيه مشروع الوحدة السورية، (منع نشر البلاغ في كل من سوريا ولبنان وفلسطين ومصر). وفي مذكرته إلى الحكومة البريطانية ١٨ أيار / مايو ١٩٤٣م[5] يقول الأمير "إن حتمية

---

(١) Goma'a, The Foundation of the League… pp. 71 – 72.

(٢) أحمد الشقيري، حوار وأسرار: ٦٣.

(٣) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٢٢ – ١٢٣.

(٤) عبدالله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢١٢ – ٢١٤.

(٥) المصدر السابق: ٢١٤ – ٢١٨.

الطبيعة وحتمية التاريخ والوعي لمصلحة الديارالشامية ثم مصلحة البلاد العربية ككل، هي التي تؤلف الايمان بضرورة الوحدة السورية، وليس من ينكر حقيقة هذا الوجدان القومي الملموس في شرقي الاردن وفلسطين التي كانت تسمى إلى ما قبل الانتداب عليا بسورية الجنوبية – وبسوريا الصغرى اليوم، وفي لبنان الذي لا يشذ وإن كان يجب النظر إلى وضعه الخاص بعين الاعتبار". واتخذت بريطانيا موقفاً سلبياً من جهود الأمير عبد الله، وكانت رغبة بريطانيا في تجنب أي صدام مع حلفائها الفرنسيين وأصدقائها الصهيونيين أثناء الحرب هي التي دفعتها إلى الاحجام عن تأييد الأمير.

وانتهز الامير فرصة مشاورات الوحدة العربية التي بدأت في القاهرة، منذ خريف عام ١٩٤٣م (والتي تواقفت مع إيقاف بريطانيا لمساعي نوري السعيد والامير عبد الله) كي يوضح الخطوط السياسية لمشروعه الذي أراده أن يضم فلسطين وشرقي الأردن ولبنان وسوريا، وزود رئيس وزرائه (توفيق أبو الهدى) بتعليمات واضحة عن الموقف الأردني[1] "وبما أن البلاد الفلسطينية والسورية، ساحلاً وداخلاً، كانت الهدف الأول من الثورة، فهي التي ينبغي إذن الخروج منها بوحدة شاملة أو باتحاد تعاهدي، فبالمعنى الأول جعل المجموع حكومة واحد بصيغة واحدة... وبالمعنى الثاني اتحاد تعاهدي يُبقي الحكومات الإقليمية كما هي ويضمها في أمور تتعين لربط أجزائها بعضها ببعض تحت رئاسة واحدة... وإذا بقيت هذه البلاد (أي الشامية) منقوصة السيادة تحت انتدابات أجنبية أو تشتت محلي، فأمر تمشيها مع مصر والعراق يكون من الضعف وعدم التماسك بصورة تجعلها تعجز عن القيام بما يجب عليها في هذا المضمار". أما بشأن القضية الفلسطينية[2] فكانت تعليمات الأمير إلى رئيس وزرائه، أن بريطانيا قد أعلنت سياستها فيها في الكتاب الأبيض الذي لم تنقضه إلى اليوم "وليس بدّ من إدخال فلسطين في الاتحاد أو الوحدة... وأن هذا الإدخال لا يتنافى مع أي حل كان قد قُدّم من أية لجنة بريطانية أوفدت لهذا، أو من أي مؤتمر عربي قدّم اقتراحاته في هذا الصدد، ومن الممكن الاعتماد على قرارات مؤتمر لندن بهذا الشأن أو على مقررات المؤتمر البرلماني العربي الذي

---

[1] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٠٧ – ٢٠٨.

[2] المصدر السابق: ٢٠٨.

عقد بمصر".

وفي بداية مشاورات اللجنة التحضيرية لمباحثات الوحدة في الاسكندرية خريف عام ١٩٤٤م لم يأت وفدا العراق والأردن بذكر للمشروعين الإقليمين،[١] وبمناسبة قرب انتهاء عمل اللجنة التحضيرية بعث الأمير ببرقية جاء فيها "وأقول إن الأمة العربية تدين بالوحدة وترضى بالاتحاد وإنا لنرجو أن يتلو ذلك بعضه بعضاً".[٢] واكتفى الوفدان العراقي والأردني خلال حفل توقيع الميثاق في آذار / مارس ١٩٤٥م إلى الإشادة بدور الشريف حسين في النهضة العربية.[٣]

وكانت قضية فلسطين أهم القضايا التي واجهت تأسيس جامعة الدول العربية. وشاركت فلسطين في الاجتماعات التحضيرية بمندوب (هو موسى العلمي) وقرر وزراء الخارجية العرب أثناء مشاورات الوحدة اعتبار الكتاب الأبيض وثيقة واجبة التنفيذ، ومطالبة بريطانيا بتنفيذ تعهداتها بوقف الهجرة والمحافظة على الأراضي، وبشأن المراحل السياسية والدستورية المؤدية إلى استقلال فلسطين. وتقرر دمج فلسطين في ميثاق الجامعة بموجب ملحق خاص، ورأت الأقطار الموقعة على الميثاق "نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً أن يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب للاشتراك في أعماله). ومنذ إعلان الميثاق أصبحت الجامعة العربية الناطقة باسم فلسطين سياسياً وعسكرياً.

وللأمير عبد الله رأي في الجامعة العربية، فهي – كما يراها – "جراب أدخلت فيه سبعة رؤوس بسرعة عجيبة في وقت كانت فيه سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وشرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني، والعراق ومصر تحت المعاهدتين الساريتين إلى الآن، فالدول العربية كانت حينذاك في قيود انتدابية وعهدية، ماعدا اليمن ونجد فإنهما كانتا حرّتين. وفي هذا يتجلى للأمة العربية التسابق العجيب بين دولها السبع، تسابق بين

---

(١) أحمد الشقيري، حوار وأسرار: ٨٣.

(٢) المصدر السابق: ٩٤.

(٣) المصدر السابق: ١٠٩.

مقيد ومطلق، إما قيد احتلال، وإما قيد عهد، وإما قيد جهالة".[١]

ومع قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية وتصاعد الجهود الدولية لصياغة العالم بعد الحرب وازدياد الضغط الصهيوني للاستفادة من ظروف الحرب، كان من المتوقع أن تحتل فلسطين مكاناً بارزاً في مساعي العرب الدبلوماسية. ولعب فيها الأمير عبد الله دوراً كبيراً (وللملك عبد العزيز دور مماثل)، وكانت قد تبودلت رسائل بين الأمير عبد الله وروزفلت منذ آذار / مارس ١٩٤٤م أشار عبد الله في إحداها[٢] إلى ما أثارته من ألم تلك المذاكرة التي جرت في الكونجرس عن فلسطين وتأسيس دولة يهودية، ويضيف "فإن عدم وجود المعلومات الكافية في الكونجرس عن حقيقة الحالة في فلسطين مهدت السبيل لأولئك الذين يعطفون على القضية الصهيونية للسير قُدماً بتلك المذاكرات... وأنه بناء على ما أكنه لكم ولبلادكم وللشعب الامريكي من الاحترام والإعجاب فإني أصرح أنه في الوقت الذي تحاربون فيه مع الأمم المتحدة في سبيل حريات الأمم والقضاء على الظلم فإني أشعر بأن هذه المذاكرات في الوقت الحاضر مغايرة لذلك المبدأ، وستؤدي إلى أسف وعناء عظيمين إذا تحققت نوايا المشجعين لها، وإني أذكر هذا بصورة شخصية وبصفتي جار فلسطين والصديق المخلص للولايات المتحدة".

وجاء روزفلت في ٢١ آذار/ مارس ١٩٤٤م وفيه "... فيما يختص بفلسطين، فلي السرور أن أنقل إليكم التأكيدات أنه ليس في نظر حكومة الولايات المتحدة أخذ أي قرار بتغيير الوضع الأساسي في فلسطين ما لم تُؤخذ مشورة العرب واليهود التامة". وفي ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٤م [٢] بعث الأمير عبد الله بتهنئة إلى روزفلت بمناسبة إعادة انتخابه مذكراً بأن هذا الجزء من الشرق الأوسط الذي يثق بحراس الديمقراطية والحرية يؤمل أملاً قوياً أن تُحترم المثل العليا في ميثاق الأطلسي وبأن تصان حقوق الأمة العربية في البلاد المقدسة". ورد روزفلت في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٤م "وفي الوقت الذي أعرب عن تقديري لثقة سموكم في أولئك الذين ينشدون حلاً لمسألة

---

(١) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٣٧ – ٢٣٨.

(٢) عوني عبد الهادي ، أوراق خاصة: ١٣١.

(٣) المصدر السابق.

فلسطين أود أن أؤكد لكم رغبتي التامة في أن تكون مصالح الأديان العظيمة الثلاثة في العالم مصونة الصيانة اللائقة في البلاد المقدسة".

وكان أمل الأمير عبد الله بتشرشل كبيراً، فبعث في آذار / مارس ١٩٤٥م(١) مشيراً إلى الكتب السابقة التي كتبها فيما يتعلق بالمسألة العربية بديار الشام "وفلسطين هي معدودة منها"، وأن فلسطين أصبحت في خطر محقق بالنسبة إلى المرامي الصهيونية "التي تدفع الجميع إلى طلب الإسراع في حل هذه المعضلة وإبقاء سيادة العرب في فلسطين وحقهم بها". وينتهي إلى القول (وإنه من الواضح أن العرب سيواجهون حلّ المعضلة بصدر رحب ونيّات سليمة عازمين على حلّها بالتعاون مع الحكومات الكبرى التي تعنيها هذه المشكلة التي هي من أهم مهامها في إيجاد السلم العالمي".

وبعد وفاة روزفلت واستلام ترومان تجددت مساعي الأمير عبد الله (وكذلك الملك عبد العزيز) لأخذ وعود مشابهة، وتلقّى جواباً من ترومان بشأن فلسطين ونقله إلى الملك عبد العزيز مؤكداً بأنه لم يترك أي فرصة إلا اغتنمها في هذا السبيل، وأنه تلقى وعوداً شفوية من روزفلت وأكدها ترومان في ٥ أبريل / نيسان ١٩٤٥م "بأن لا يعمل شيئاً يكون عدائياً للشعب العربي".(٢) وبعد أيام معدودات على انتهاء الحرب وصدور تصريحات ترومان حول الهجرة والدولة اليهودية، حاول الامير بالاتفاق مع الملك عبد العزيز، إزالة قلق الفلسطينيين، وبعث الديوان الهاشمي في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٤٥م رسالة إلى عوني عبد الهادي (بوصفه رئيس حزب الاستقلال)، تحوي الرسالة المشتركة التي وجهها الملك عبد العزيز والأمير عبد الله إلى الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء البريطاني والردود التي وردت إلى الأمير والملك من روزفلت ثم ترومان وكلها تتضمن "عدم الإقدام على اتخاذ أي قرار في مسألة فلسطين قبل مشاورة العرب واليهود".(٣)

ولمزيد من الايضاح والتأكد بعث الأمير إلى المندوب السامي البريطاني رسالة في

---

(١) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٣٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق: ١٣٤.

١٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٥م[1] يشير فيها إلى "المشاكل التي تواجهنا في فلسطين بسبب الفعالية الصهيونية القائمة في فلسطين وللضغط الواقع منها في أميركا وانجلترا"، ثم ينتقل إلى أهل فلسطين "... العرب يشعرون بأن الصهيونية التي ترى العطف الكلي من امريكا في مركز يؤثر على مستقبل بلادهم وسلامتها بفعل دولة كبرى غير بريطانيا العظمى التي درست الأحوال منذ الحرب الأولى إلى هذه الساعة، وإن تأييد أمريكا للصهيونيين عن بُعْد وعن غير اطلاع قد يجر هذا الوطن العربي إلى خطر عاجل تُسفك فيه الدماء وتختل بسببه حالة الأمن". والأمير يلفت نظر المندوب السامي "... أن الشعور ضد الحركة الصهيونية في شرقي الأردن أصبح اليوم في صيغة جديدة، وأن شعوري بالخطر على شرقي الأردن متى تمت مرامي الصهيونية التي تسعى إليها لا يمكنني إخفاؤه، ومع علمي بمساعيكم الحقيقية للامساك بناصية الأمور، أكتب إلى فخامتكم بأن البلاد اليوم اجتمع أهلها للتظاهر ولإبداء شعور الاشمئزاز من الحركة الصهيونية المتزايدة يوماً فيوماً، وأنه بقدر ما يُظهر اولئك منوياتهم فعلياً سيتبع ذلك حركة فعل مقابلة من العرب في فلسطين وخارجها".

---

[1] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٣٤.

## ٧- ثلاث سنوات سبقت النكبة:

قُدّر لمصير فلسطين أن يكون مصدر قلق العرب واهتمامهم في المنطقة بعد انتهاء الحرب على أثر اشتداد النشاط الصهيوني في المجال السياسي وتصاعد السعي لدى الحكومتين البريطانية والأمريكية لرفع القيود عن الهجرة وبيع الأراضي. وكانت مسألة إنقاذ الأراضي تشكل لدى العرب قضية أساسية في مواجهة الخطر الصهيوني، وقد بُحثت في اجتماع اللجنة التحضيرية للجامعة العربية، وانتهى الأمر بتأسيس شركة إنقاذ الأراضي في دورة مجلس الجامعة الثانية خريف عام ١٩٤٥م وتبنت العراق المشروع، وكذلك تبنت مكاتب الدعاية التي أُقرت الدورة نفسها، وعُهد إلى موسى العلمي إدارة المشروعين[١] (وهذا ما زاد من الجفاء بين العراق ورئيس الهيئة العربية العليا (المفتي) والذي يرجع إلى عهد إقامته في بغداد والحركة الانقلابية).[٢]

وتقدم أهل شرق الأردن بالمساعدة المالية لإخوانهم في فلسطين، وبعث عوني عبد الهادي برقية شكر إلى الأمير عبد الله باسم صندوق الأمة، رد عليها في ١٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٥م[٣] بقوله: " ليس هنا من يضن بما يملك متى توحدت الصفوف في فلسطين، وجدّ أهلها في صيانتها وحفظها من بيع أراضيها وإضاعة حقها علينا". وكان الأمير عبد الله يرقب الأوضاع بفلسطين بعين القلق، وانتقد بشدة اختلاف الأحزاب "... فلسطين لا تزال تتخبط تحت شهوات أحزابها واليهود كل يوم يستزيدون أرضاً يملكونها... ولا تزال الأحزاب العربية تناضل عن الشخصيات الذين على أيديهم خربت البلاد"[٤] (والأمير يقصد المفتي والخلاف بينهما يعود إلى عام ١٩٣٧م وكان التناقض بين الأمير والمفتي قد ازداد على أثر تجديد الأمير بعد الحرب العالمية الثانية الدعوة إلى تبني مشروع سوريا الكبرى مجدّداً).

---

[١] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ٥٤٧ – ٥٥٠.

[٢] المصدر السابق: ٧.

[٣] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٧٤.

[٤] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٠٦.

وقد عادت بريطانيا – بعد الحرب – إلى سياسة لجان التحقيق التقليدية، واتفقت مع الحكومة الأمريكية على إرسال لجنة مشتركة في مطلع عام ١٩٤٦م، وقَدِم عدد من أعضاء اللجنة إلى عمان في ٢٣ – ٢٤ آذار / مارس ١٩٤٦م، فأطلعهم وزير الخارجية على وجهة نظر حكومته في تنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض بإيقاف الهجرة، والاعتراف باستقلال البلاد، وإنهاء الانتداب على فلسطين، وعقد معاهدة بينها وبين بريطانيا، وسن دستور للبلاد يضمن حقوق جميع السكان، وحماية الأماكن المقدسة. وجاءت مطالبة الامير عبد الله باستقلال فلسطين وضمان سيادتها في وقت كان يسعى فيه إلى كسب التأييد لمشروع سوريا الكبرى الذي تؤلف فلسطين جزءاً منه.[١]

احتج الأمير عبد الله، مع سائر الحكام العرب والجامعة العربية على تقرير اللجنة الأنجلو الأمريكية في أواخر نيسان / ابريل ١٩٤٦م (أوصت بإصدار ١٠٠,٠٠٠ شهادة للهجرة لإدخال اليهود بسرعة)، وبعث إلى ملك بريطانيا والرئيس الأمريكي ترومان يستنكر التوصيات.[٢] وعمل العراق والأردن مع الدول العربية في نهج جماعي لدعم الحق العربي في فلسطين خلال مؤتمر قمة أنشاص ٢٨ – ٢٩ أيار / مايو ١٩٤٦م، وخلال مجلس جامعة الدول العربية في مؤتمر بلودان ٨ – ١٢ حزيران / يونيو ١٩٤٦م.

ولم يكن للعمل العربي الجماعي أي مردود عملي سوى الوعود والتأكيدات من الحكومتين الأمريكية والبريطانية. ولم يحقق مؤتمر لندن في دورتيه (خريف ١٩٤٦م ومطلع ١٩٤٧م) أي تقدم نحو حل القضية، وكرست فيه بريطانيا تخلّيها رسمياً عن الكتاب الأبيض، وقدمت مشروعين جديدين (موريسون وبيفن) نصّا على قيام حكم ذاتي في المنطقة العربية واليهودية تحت إدارة حكومة مركزية (والقدس سلطة دولية). وإزاء فشل بريطانيا في فرض حلّ، أعلنت في شباط / فبراير عن عزمها على رفع القضية إلى الأمم المتحدة.

---

[١] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٥٧.

[٢] المصدر السابق: ١٥٨.

وعقد مجلس الجامعة دورته السابعة في القاهرة ١٧ – ٢٩ آذار / مارس ١٩٤٧م في وقت كانت ترددت أقوال حول تفكير أمانة السر العامة لهيئة الأمم المتحدة في تعيين لجنة للتحقيق بناء على إعلان بريطانيا عزمها على عرض القضية على الهيئة. ودار جدل حول ما إذا كان العرب سيقومون بإثارة القضية في هيئة الأمم أو يدعون ذلك للحكومة الانجليزية. واعترض المندوب العراقي على إثارتها من العرب إلا على أساس إعلان استقلال فلسطين، وأعلن أن حكومته أمرته بتسجيل الاقتراح التالي: ".. فإنّ دول الجامعة العربية كافّة تعتبر كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة مسؤولتين عن استمرار الوضع الحرج القائم في فلسطين، والدول العربية لا ترى وجود أي مسوّغ لرفع قضية فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة إلا لإعلان الاستقلال، وهي ترى ضرورة إعلان استقلال فلسطين على أسس ديمقراطية على الفور، وإلا فإن الدول العربية تجد نفسها مضطرة لاعادة النظر في كل علاقاتها السياسية والاقتصادية مع بريطانيا وحكومة الولايات المتحدة".[١] ووافق مجلس الجامعة على مباشرة القضية على أساس إعلان استقلال فلسطين. ثم تلا مندوب العراق على المجلس قرار مجلس البرلمان العراقي في ٢٤ آذار / مارس ١٩٤٧م، ويتبنى القرار اقتراحاً لضمان حقوق العرب في فلسطين، الحصول على قرار جماعي من جامعة الدول العربية يتضمن:- إبلاغ الحكومتين البريطانية والامريكية بأنهما مسؤولتان عن نتائج الوضع الحرج القائم في فلسطين، وما يتمخض عنه من مخاطر تهدد الأمن والسلم في هذه المنطقة من العالم، والذهاب إلى منطقة الأمم المتحدة لإعلان استقلال فلسطين كدولة عربية، وفي حالة الفشل فإن جامعة الدولة العربية مضطرة إلى تنفيذ القرارات السرية التي اتخذتها بالاجماع في الاجتماع غير العادي الذي انعقد في بلودان، ومنع إصدار المواد الأولية التي تغذي المعامل الصهيونية، هذا فضلاً عن مقاطعة استيراد بضائع صهيونية. وكان للقرار صدى حماسي في مختلف الأوساط العربية.[٢] وعلى ضوء هذا الاقتراح قرر مجلس الجامعة العربية الذهاب إلى هيئة الأمم المتحدة معلناً أنه في حالة الفشل فإنّ جامعة الدول العربية مضطرة إلى تنفيذ

---

[١] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢/٨٨ – ٨٩.

[٢] المصدر السابق: ٢/٨٩.

القرارات السرية لمؤتمر بلودان بإعادة النظر في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين البريطانية والامريكية.

وأخفق المندوبون العرب في الهيئة الدولية بمحاولة تفادي تعيين لجنة تحقيق دولية UNSCOP، وكذلك أخفقوا في جعل إعلان الاستقلال من مهمات اللجنة، وفي ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٤٧م توجّه سبعة من أعضاء لجنة التحقيق إلى عمان وقدمت لهم الحكومة مذكرة تضمنت شرح حقوق العرب وفقاً لما أقرته الجامعة.[١] وكان تقرير لجنة التحقيق الدولية محقّقاً لمخاوف العرب، فقد أوصت أكثرية اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وجعل منطقة القدس دولية، وأعلنت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في صوفر في أيلول / سبتمبر ١٩٤٧م عزمها على مقاومة المقترحات. وألقى صالح جبر رئيس الوزارة العراقية في الاجتماع خطاباً حمل فيه المسؤولية على بريطانيا ثم أمريكا (مؤكداً قرارات مجلس الأمة العراقي) وهو يرى أن تتخذ اللجنة السياسية المقررات التالية: تأييد تنفيذ مقررات بلودان فوراً عندما تقرر هيئة الأمم المتحدة قراراً في غير مصلحة العرب، وتقرير مساهمة الدول العربية مساهمة فعّالة في المال الذي يساعد عرب فلسطين وغيرهم من العرب في تهيئة وسائل الكفاح ومعداته، وأعلن جبر استعداد حكومته لتحمل التضحية الجسيمة وقطع النفط (إذا تضامنت معها السعودية). وتجاوبت قرارات اللجنة السياسية مع هذا الموقف، وقيل في المقررات إن وقت تنفيذ مقررات بلوان لم يحن لأن التقسيم لم يكن قد تقرر (على أن هذا القرار لم ينفذ على خطورته بعد قرار التقسيم أيضاً)[٢] إلا أن اللجنة قررت تشكيل لجنة فنية للتعرف على حاجات فلسطين ووسائل دفاعها.

وفي تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٧م انعقد مجلس الجامعة في بيروت (ثم في عاليه) وظلت دورته قائمة انتظاراً للطوارئ، وبعد الاستماع إلى تقرير اللجنة الفنية قرر المجلس تأليف لجنة عسكرية تتولى تهيئة وتنظيم وسائل الدفاع وتجهيز وتدريب

---

[١] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١/٩١ – ٩٣.

[٢] المصدر السابق: ٢/٩٨ – ٩٩.

الفلسطينيين (كرد على الحكومة البريطانية التخلي عن الانتداب والانسحاب)، وعُهد إلى طه الهاشمي (عراقي) بالإشراف على حركة التطوع والتدريب والتجهيز، كما تقرر اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين.[١]

وكان المفتي قد شارك فجأة في اجتماعات مجلس الجامعة العربية في عاليه وتقدم بمشروع تأليف حكومة عربية في فلسطين، وعارضه مندوبا العراق والأردن لأن هذا من شأنه أن يستفز الرأي العام العالمي في الأمم المتحدة، وفشل الاقتراح. وبعد انتهاء الجلسات جرت محاولة لتحسين العلاقات بين الأمير عبد الله وبعض الحكومات العربية (بعد أن هدأت مؤقتاً الضجة التي أثيرت حول دعوته لمشروع سوريا الكبرى) فدعا الأمير عبد الله الوفود العربية في مجلس الجامعة لزيارة عمان وعارض اقتراح حكومة فلسطينية ولكنه وافق على التخلي عن مشروع سوريا الكبرى.[٢]

وحين انتقلت القضية الفلسطينية إلى الجمعية العامة بين ٢٦ – ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧م لم تنجح الحكومات والوفود العربية في منع التصويت أو كسب أنصار لإحباط أكثرية الثلثين لمشروع التقسيم.[٣] وتمت موافقة الجمعية العامة على إنهاء الانتداب في الأول من آب / أغسطس عام ١٩٤٨م، وقيام الدولتين المستقلتين العربية واليهودية والنظام الدولي الخاص بالقدس. وعمت البلاد العربية موجة من السخط وشاركت عرب فلسطين الاضراب والمظاهرات والدعوة لمقاومة التقسيم: ففي عمان هاجم المتظاهرون شركة التابلاين وأنشأت جمعية تحرير فلسطين أماكن للتطوع، وفي بغداد هوجم مكتب المعلومات الأمريكي خلال المظاهرات، وأثار صالح جبر مجدداً موضوع قطع النفط في اجتماعات اللجنة السياسية في القاهرة يوم ١٧ كانون الأول ١٩٤٧م وأعلن استعداد حكومته لتحمل التضحيات إذا تضامنت معها الدول العربية الأخرى، وأصر على مجابهة القوات اليهودية بقوات نظامية مدربة ومسلحة تسليحاً

[١] شفيق ارشيدات ، فلسطين : تاريخاً وعبرة ومصيراً: ٢٤٥ – ٢٤٦.

[٢] Wright, Abdallah's Jordan… p.44.

[٣] فاضل الجمالي، دراسات وعبر: ٣٦ – ٣٧.

عصرياً مع الاستعانة بالقوات غير النظامية. ولكن قرار اللجنة السياسية اكتفى بتقديم الأسلحة إلى أهل فلسطين وإرسال المتطوعين من الأقطار العربية ورصد الأموال لحركة المقاومة، وعين اللواء اسماعيل صفوت (عراقي) قائداً عاماً لقوات المتطوعين.(١)

لم يكن لدى العرب خطة واضحة بعد صدور قرار التقسيم، لقد كان الهدف في أذهان القيادات الفلسطينية والعربية الحيلولة دون تنفيذ التقسيم، غير أنها اختلفت في كيفية تحقيق هذا الهدف. واتسم التحرك السياسي العربي بالارتجال والاضطراب ولم توضع قرارات الجامعة العربية موضع التنفيذ (كما اقترح صالح جبر). وعلى الصعيد العسكري لم يكن الاستعداد للعمل المسلح متكافئاً مع القوى الصهيونية، وافتقرت جماعات المتطوعين العرب (جيش الانقاذ)، على بطولاتهم، إلى التنظيم والتدريب العسكري والتسليح والتموين (هذا بالإضافة إلى إعاقة السلطات البريطانية تسربهم). ولم يقر اقتراح صالح جبر (والذي أكده الباجه جي في اجتماعات اللجنة السياسية في شباط / فبراير ١٩٤٧م) لمواجهة القوات اليهودية بقوات نظامية مع متطوعين إلا في ١٢ نيسان / ابريل ١٩٤٨م ونُفذ بعد شهر من تقريره في ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨م وكان قد فات الوقت للإعداد.(٢)

وفي غضون ذلك اتخذ الأمير عبد الله موقفين متباينين: أولهما الموقف الرسمي الذي كان منسجماً مع الموقف العام للدول العربية، ويقوم على التضامن التام مع عرب فلسطين، والموقف الآخر أكثر واقعية ونابع من قناعته الشخصية وينحصر في سلوك أحد الطريقين: إما قبول مشروع التقسيم على علاته إذا كانت الدول العربية غير راغبة في خوض غمار الحرب ضد اليهود، أو أن يتولى الجيش الأردني لوحده قتال اليهود على أن تقوم الدول العربية بتزويده بما يحتاج إليه من مال وسلاح وعتاد، إذا كانت مصممة على إيقاد جذوة الحرب. لقد كان الأمير على قناعة بأن الدول العربية غير قادرة على كسب الحرب ضد اليهود في فلسطين لضعف العرب عسكرياً من جهة، ولعدم توافر الوسائل

(١) عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١٢٢/٢ – ١٢٥.
(٢) المصدر السابق: ٢ / ١٢٣ -١٢٤.

اللازمة لممارسة الضغوط على الدول الكبرى وخاصة على الولايات المتحدة وبريطانية، ولهذا كــان يحبذ منذ ١٩٣٧م مشاريع التقسيم، وكان يعتبرها خطوة تكتيكية أقل خطورة من إعلان الحرب التــي ستكون نتيجتها هزيمة العرب ودمارهم.[١] ولا يعرف مدى صحة ما كشفت عنه جريدة اليقظة العربية في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٤٨م[٢] عن تقرير بريطاني سري يتضمن خلاصة مقترحات تقدم بها رئيس الوزارة الأردنية (توفيق أبو الهدى) إلى كلايتون الوسيط البريطاني بين الــدول العربيــة والحكومــة البريطانية، خلاصته أن القوات الأردنية ستعمل جاهدة على احتلال البلاد التي تقع في القسم العربــي، وأنها ستتحاشى مهاجمة القرى اليهودية ثم تقوم الحكومة الأردنية بالاتصال بالزعماء اليهود لحملهــم على تقديم الضمانات الكافية لعدم محاولة توسيع دولتهم أو الاغارة على القــرى القريبــة المتاخمــة لمنطقتهم (سيعود أبو الهدى ليتقدم بمقترحات مماثلة في آذار / مــارس ١٩٤٨م إلــى بــيفن وزيــر الخارجية البريطانية)[٣] وكان الناطق الرسمي البريطاني في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨م قد أعلن أنه إذا شارك الجيش العربي الأردني بالهجوم على الدولة اليهودية التي ستنشأ في فلسطين بعد انسحاب القوات البريطانية فسيؤجل دفع المعونة المالية البريطانية (٢ مليون) إلى شــرقي الأردن.[٤] (كانــت بريطانيا قد شرعت منذ بداية ١٩٤٨م في إعادة النظر في معاهداتها مع الدول العربية بعد التطــورات على المسرح الدولي، وكان الوضع قد تدهور في فلسطين واتجهت إلــى العــراق فعقــدت معاهــدة بورتسموث ثم بدأت مع الاردن المفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٤٦م. ولم ترضِ المعاهدة البريطانية ١٥ آذار / مارس ١٩٤٨م تطلعات الشعب الأردني واندلعت المظاهرات احتجاجاً، واعتُبرت محاولة مــن الحكومة البريطانية لتشديد قبضتها على البلاد بضمان الوجود العسكري والتحرر من أي التزام تفرضه معاهدة ١٩٤٦م في حالة نشوب حرب عربية يهودية في فلسطين)[٥].

---

[١] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٦٢.

[٢] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية: ٦١٧ – ٦١٨.

[٣] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٧٣.

[٤] المصدر السابق: ١٦٧ – ١٦٩.

[٥] Wright, Abdallah's Jordan,… p. 442.

ومع اقتراب يوم ١٥ أيار / مايو الذي عينه الانجليز لإنهاء الانتداب، كان الطرف الصهيوني يزداد قوة وأفواج اللاجئين تتدفق بسقوط المدن والقرى العربية (حتى خارج خط التقسيم) مع تزايد الإرهاب المسلح الصهيوني، كما أن وحدات الجيش الأردني التي كانت ترابط في فلسطين منذ الحرب العالمية الثانية تلقت أمراً – بناء على طلب الحكومة البريطانية- بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية قبل انتهاء الانتداب البريطاني، وغادرت فعلاً في نهاية نيسان/ ابريل عدا وحدتين. ولم تستثمر الحكومات العربية التراجع عن قرار التقسيم الذي بدا في أوساط الأمم المتحدة حين أعاد مجلس الأمن القضية إلى الجمعية العامة التي اتخذت في دورتها في نيسان / ابريل قرار وضع فلسطين تحت وصاية مؤقتة وتعيين وسيط مفوض.[١]

وبعد أن أصبحت الحالة حرجة أصدرت اللجنة السياسية في نيسان / ابريل قراراً بتدخل الجيوش النظامية، وعقب الأمير عبد الله على قرار اللجنة بقوله "وليس الوقت وقت فتح أو طمع لأي دولة من دول الجامعة، ولكنه وقت جهاد وصبر وتنظيم، وإذا أدخلت الدول العربية جيوشها فلسطين فلا شك في أنه لا يكون إلا بالإجماع منها وتحمل المسؤوليات كلها. وفلسطين بعد إنقاذها هي فلسطين، ولأهلها الكلمة الأخيرة فيما يعود عليها بلا إكراه ولا إجبار".[٢] وبعد هذا القرار زاد نشاط رجال الحكومات العربية السياسيين والعسكريين للاتفاق على الخطط المقبلة، وأصبحت عمان مركز الثقل حيث كان من المفروض أن يضطلع الجيش الأردني بالعبء الأقوى والأسرع، وحيث كان شرق الأردن الطريق الطبيعية للقوات العراقية. وفي اجتماع بعمان (الأسبوع الأخير من نيسان / ابريل ١٩٤٨م) حضره عدد من رؤساء الوزارات ورؤساء أركان الجيوش العربية تقرر إسناد القيادة العليا للجيوش العربية للملك عبد الله ( تقرر في اجتماع ثانٍ في بغداد إسناد القيادة العامة إلى اللواء نور الدين محمود – عراقي). وفي اجتماع عمان اقترح الملك انفراد الجيش الأردني بمجابهة اليهود، لأن الأردن لم يكن عضواً في الهيئة الدولية وهي في حلّ من مسؤولية الالتزام بقرار التقسيم، مع تقديم معونة مالية تحل محل

---

[١] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١٣٦/٢ – ١٣٧.

[٢] المصدر السابق، هامش صفحة ١٤١/٢.

المعونة البريطانية في حال قطعها فرفض الاقتراح. وقد وافقت اللجنة السياسية على مقررات عمان.[١]

ورافقت علامات الاستعداد للزحف وولادة القيادة العسكرية تصريحات للرؤساء العرب حول الخطوة الخطيرة المقبلة:[٢] وأذيعت لوصي العراق خطبة له في كتائب العراق على حدود الأردن "إني أعتقد أن كل فرد منكم ومنهم (الاخوان في الجيوش العربية) سيقوم بتحقيق ما عُقد عليه من الآمال تنفيذاً للغاية المقدسة التي أرسل من أجلها". وأدلى الامير عبد الله بتصريح جاء فيه: "إن أمر السلم منوط بنزول اليهود عن غلوائهم وكفهم عن منازعة العرب في سيادتهم وإن ذئاب العرب لكثيرة فإذا دخلت فتكت وإذا غضبت ما رجعت... وإنه كان بقية أمل في إمكان إيجاد السلام والوفاق قبل حوادث دير ياسين وناصر الدين". وأُثر عنه تصريح: "فلسطين بلد عربي تقدسه الديانات الثلاث السماوية... والعرب فيما يخصهم هم الأمناء على هذا البلد الكريم... أما النزاع الحاضر فهو يرمي إلى استبدال قوم بقوم... ولقد قلت لوفد الجامعة العربية حين زارني بعمان في الخريف الماضي إن جَنَح القوم أعني يهود فلسطين إلى السلم فسنجنح لها، وإن دعينا للدفاع عن فلسطين فسنفعل".

لقد قضت الخطة العسكرية العربية للقتال بعد ١٥ أيار / مايو تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق عسكرية: "فالشمالية (من اختصاص جيش الانقاذ والجيش السوري واللبناني) الوسطى (من اختصاص الجيشين الأردني والعراقي)، الجنوبية (من اختصاص الجيشين المصري والسعودي). ولم تكن الجيوش الرسمية على استعداد في العُدد والتدريب والخطط كما لم تُبذل من قبل الحكومات جهود جدية طيلة السنتين الماضيتين التي عرف فيهما أن النضال المسلح أمر متوقع محتوم لتلافي النقص، كما لم يكن بين الجيوش المحتشدة على الحدود تفاهم وتنسيق. وكان الجيشان العراقي والأردني من أفضل الجيوش العربية تدريباً وتجهيزاً (عدد القوات العراقية ١٥٠٠ زيدت فيما بعد إلى ٩٠٠٠،

---

[١] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٧٥ – ١٧٦.
[٢] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١٤٢/٢ – ١٤٣.

والأردنية ٤٥٠٠ من أصل ٢٠,٠٠٠ جندي عربي)[١]. وكانت الحالة في القدس بعد رحيــل القــوات البريطانية عنها، قد تدهورت وأصبحت محور قتال قبل ١٥ أيار / مايو، وأخذت تشغل بال الملك عبد الله لأن القدس بالنسبة له قطب الرحى وعليها يتوقف مصير النصر والهزيمة في هذه الحرب، وجــاء في تصريح له في أواخر نيسان / ابريل ١٩٤٨م: "أما القدس فعلى منظمة الأمم المتحــدة أن تنــصح للصهيونيين بأن لا يفكروا ولا ساعة من الزمن في الدنوّ منها".[٢] وكان الملك مدركاً لأهمية القــدس وكان يحبذ فكرة إرسال الجيش الاردني لانقاذ المدينة المقدسة رغم أن مثل هذا القرار له نتائج سياسية وعسكرية خطيرة، فبموجب قرار التقسيم كانت مدينة القدس قد وضعت تحت إدارة دوليــة، كمــا أن الخطة العامة لم يرد فيها ذكر الهجوم على القدس.[٣] وفي ٨ أيار / مايو صدرت الأوامر لكتيبة الجيش الأردني في القدس (بقيادة عبد الله التل) بترك القدس والانسحاب إلى أريحا (تتمة للقــرارات الــسابقة بسحب الجيش الأردني من فلسطين)، وكانت الكتيبة تحرس القوافل العربية في رحلاتها إلى بيت لحم والخليل ورام الله وتساعد بطريق غير مباشر في المناوشات مع المستعمرات.[٤]

---

[١] عزة طنوس، الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر: ٤٢٣.

[٢] علي محافظة، العلاقات الأردنية الفلسطينية: ١٧٧ – ١٧٨.

[٣] المصدر السابق.

[٤] عزة طنوس، الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر: ٤١١ – ٤١٢.

## ٨- جولة أولى في الصراع العربي الإسرائيلي:

وفي ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨م، ومع إنهاء الانتداب البريطاني وإعلان قيام إسرائيل، زحفت الجيوش العربية على فلسطين وأذاعت الحكومات العربية قبل زحفها، الذي لم يأت مفاجأة، بياناً تعلن فيه أنه نظراً لأن السلطات البريطانية لم تعد مسؤولة عن أمن البلاد، وأصبحت فلسطين خالية من كل جهاز حكومي قادر على إعادة النظام وحكم القانون إلى البلاد، مما يهدد بانتشار هذه الحالة إلى الأقطار العربية فإن الحكومات تعتبر نفسها مسؤولة عن حفظ الأمن والسلم في ساحتها بوصفها أعضاء في الجامعة العربية.[١] وأدلى الملك عبد الله بصفته القائد الأعلى للجيوش العربية بتصريح جاء فيه: "إننا عقدنا الخناصر على أن نخوض المعركة حتى نهايتها، فإما أن نعيش شرفاء كرماء وما أن تفنى الأمة عن آخرها".[٢]

كانت الخطة العربية تقتضي أن تتجه الكتائب العراقية والأردنية نحو القلب وفي اتجاه العفولة لفصل الشمال عن الجنوب، وتتعاون في الشمال مع الكتائب السورية واللبنانية، وتتجه الكتائب المصرية (ومن انضم إليها من مفارز سعودية) من جهة بئر السبع والخليل نحو غزة ويافا لعزل مستعمرات الجنوب وتتضامن الكتائب الأردنية معها لتصفية الجنوب، على أن يُساعد متطوعو جيش الانقاذ ومجاهدو فلسطين الكتائب العربية كل في مناطقه. وفي ١٧ أيار / مايو قرر الملك عبد الله إنقاذ القدس، وكانت على حافة التسليم، فأمر الكتيبة السادسة بقيادة التل (وكانت في أريحا) بدخول المدينة، وخاضت الكتيبة فيها معارك حامية ضد اليهود، وسعت إلى السيطرة على الطريق الموصل بين القدس وتل أبيب ( وكان الجهاد المقدس قد حرس سابقاً باب الواد الذي يغلق الطريق)، واستمرت معارك القدس وضواحيها أحد عشر يوماً، واستمات اليهود لاحتلال المدينة القديمة بعد أن أصبحوا محاصرين من كل الجهات، وأدركوا أنهم لن يستطيعوا الاحتفاظ بمالهم في المدينة الجديدة إلا إذا وصلتهم كميات كبيرة من السلاح والذخائر.

---

[١] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢/٣١ – ٣٥، حول نص البيان كامل.

[٢] المصدر السابق: ١٥٠.

كما توقفت المياه عنهم حين تم تخريب آلات الضخ في رأس العين، وبدأت المجاعة، واضطرت القوات المحاصرة في الحي اليهودي إلى طلب التسليم. وبعد هذا واصل الجيش الأردني محاولاته لاحتلال القدس الجديدة والسيطرة على منطقتي باب الواد واللطرون حيث دارت معارك حامية أبدى فيها الجيش الأردني بسالة رائعة، وكادت القدس الجديدة أن تستسلم بسبب الضغط على طريق القدس تل أبيب.[١] هذا مع العلم أن الجيش الأردني لم يكن لديه عند دخوله في ١٥ أيار / مايو من الذخيرة والعتاد ما يكفي خمسة أيام ، ووجد نفسه في وضع حرج عندما امتنعت بريطانيا عن تزويده بهما وفقاً لمعاهدة التحالف. ومن جهة أخرى كان دخول الجيش الأردني للقدس قد أحدث ردود فعل عنيفة في الولايات المتحدة وبريطانيا، فقامت الحكومة البريطانية بسحب الضباط البريطانيين في الجيش الأردني ووقف المعونات المالية التي تقدمها للجيوش العربية الأخرى.[٢]

وعلى الجبهات الأخرى كانت الخطوات الأولى تبعث على الأمل: فقد كانت الجيوش العربية تسيطر على المناطق العربية المخصصة للعرب في التقسيم وعلى أطراف المناطق اليهودية، باستثناء القدس، وتكاد تحدق بتل أبيب وتفصل الجنوب عن الشمال في ناتانيا. وتوالت اجتماعات القادة السياسيين والعسكريين. وبعد ذلك بدأ التجمد في الموقف[٣] وبدت بعض علائم الخلاف على الخطة في وقت أعلن المندوب البريطاني في مجلس الأمن استعداده لفرض حظر على إرسال الأسلحة إلى الدول العربية المرتبطة بمعاهدات. واستمر مجلس الأمن في بحث الموضوع وقُدمت له مشاريع قرارات وتقرّر في ٢٢ آيار/ مايو قبول اقتراح بريطاني بتوجيه نداء لوقف القتال في خلال ٣٦ ساعة. ولم تقبل اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ولا القادة العسكريون الهدنة، وأدلى الملك عبد الله بقوله : "إن الهدنة التي طلبها مجلس الأمن لا تستند إلى قواعد الحق والعدل والانصاف، وإن الشعوب العربية لا يمكن أن تقبل وقف القتال لأنه عمل غير

---

[١] عزة طنوس، الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر: (عن معارك القدس وبلاء الجيش الأردني): ٤٥٠ – ٤٦٦.

[٢] Wilson, Mary, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan, Cambridge Middle East Library,..1987, p. 173.

[٣] عبدالله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٥٩ ـ ٢٦١.

مشرّف لها".[١]

وواصلت الدول الكبرى مساعيها لإيقاف القتال، وفي ٢٩ أيار / مايو وافق مجلس الأمن على مشروع قرار بريطاني معدل، فاجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في الأول من حزيران / يونيو في عمّان وأبدى معظم المندوبين رغبتهم في الاستجابة للقرار،[٢] وتوقف القتال في ١١ حزيران / يونيو، وكُلف وسيط دولي بالاشراف على وقف القتال والتوسط بين العرب واليهود (اختير الكونت برنادوت). وكانت المبادرة بيد العرب ومركز الجيوش العربية لا بأس به، إلا أن الدولة اليهودية ظلت قائمة والزحف العربي لم يزحزح اليهود عن المدن والقرى التي استولوا عليها قبل نهاية الانتداب. وأدلى الأمير عبد الله بتصريح حول ملابسات قبول الهدنة[٣] "بأن اللجنة كانت حكيمة في قبول مبدأ عدم إطلاق النار طوال المدة التي اقترحتها بريطانيا، وهذا يثبت أن العرب، وهم الذين أصبحوا قادرين على تنفيذ ما اعتزموه من إعادة النظام والسكينة إلى فلسطين، أحق بأن يجنحوا أمام الرأي العام العالمي إلى تصرف حسن"، وقد زار الأمير في اليوم الأول من الهدنة القدس لأداء الصلاة في المسجد الأقصى، وعين أحمد حلمي باشا حاكماً عسكرياً للقدس.

وبعد الهدنة كان الأمير عبد الله أشد المسؤولين العرب نشاطاً، وبعثت زيارته للقاهرة والرياض وبغداد وتصريحاته فيها[٤] الآمال، وقال بعد زيارته إلى القاهرة: "سنعرف كيف نحلّ قضايانا على الصورة التي ترضينا وتحقق آمال شعوبنا". وأثناء زيارة الرياض قال: "... وإن العالم سيرى كيف تأتي الجيوش العربية بالنتيجة المرضية العاجلة إذا لم تأت بها وساطة برنادوت". وكانت زيارته لبغداد تتصل بتدابير الحركات الحربية وقال خلالها "... إن العراق والأردن بلد واحد. ويؤدي هذا البلد كل ما يمكن أداؤه في

---

(١) عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١٥٥/٢.

(٢) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٨٢.

(٣) عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١٦٣/٢.

(٤) Wilson, King Abdullah, ... p. 174.
وعن تصريحات الملك بعد الهدنة انظر: عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١٧٦/٢ -١٧٧.

النضال ضد اليهود". ووجه الأمير عبد الله خطاباً إلى السفير الامريكي حينما مثل لديه السفراء جاء فيه: "... إن العدل والحق يحتّمان على الرئيس ترومان ألاّ ينقاد وراء أقلية يهودية لتحقيق أغراضه الشخصية على حساب العرب".

وكان الوسيط الدولي برنادوت قد وصل للشرق الأوسط في ٢٨ أيار / مايو ليُجري في القاهرة مفاوضات مع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، كما أجرى محادثات مماثلة في تل أبيب، ثم اعتكف مع خبراء في رودس حتى ٢٧ حزيران / يونيو حيث وضع مقترحات رآها تصلح تكون أساساً معقولاً لتسوية سلمية وأرسلها لمذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وحكومة اسرائيل ( المؤقتة). مشروع برنادوت إنشاء اتحاد سياسي يشمل فلسطين بأكملها وشرقي الاردن ويتألف من دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية. ومن أهداف الاتحاد تحقيق المنافع الاقتصادية المشتركة والتنسيق في السياسة الخارجية والدفاع المشترك، على أن تتمتع كل دولة في هذا الاتحاد بحق إدارة شؤونها الخاصة. وقد أدخل برنادوت تعديلات إقليمية في مشروع تقسيم الأمم المتحدة، مقترحاً ضم النقب إلى الدولة العربية وضم الجليل العربي إلى الأقاليم اليهودية وضمّ مدينة القدس (اقترح مشروع التقسيم أن تكون دولية) إلى الاقليم العربي، كما اقترح إنشاء ميناء حر في حيفا وإنشاء مطار حر في اللد، وترك أمر النظام لمدينة يافا (عربية بموجب التقسيم) للنظر في المستقبل.[١]

وقد أوضح برنادوت في فترة لاحقة، الاعتبارات التي جعلته يُدخل الأردن ضمن الإقليم العربي: "إن هذه البلاد تتاخم فلسطين في حدود طويلة، وتربطها بها مصالح اقتصادية مشتركة، وكانت داخلة ضمن صك الانتداب على فلسطين. وشعبا البلدين متجانسان، ويشترك البلدان في عملة واحدة، وعلى الجملة فإنهما كانا في الماضي، كما هما الآن، مرتبطين ارتباطاً وثيقاً. وقد فكّرت بصراحة أيضاً، أنه يترتب على زيادة سكان العضو العربي في الاتحاد بهذه الكيفية أنْ تَفقد المخاوف التي لا يفتأ العرب يرددونها من

---

[١] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٣٨/٢ – ٤٠ (مقترحات برنادوت الأولى في ١٩٤٨/٦/٢٧م).

الطغيان اليهودي كثيراً من قيمتها".[1] وكانت الاعتبارات الأخرى التي جعلت برنادوت يدخل تعديلات إقليمية على خريطة التقسيم قد أوحت بها أوضاع عسكرية، وفي اقتراحه ضم النقب إلى الدولة العربية وإنشاء ميناء حر في حيفا، حاول الوسيط أن يأخذ في حسابه المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لبريطانيا. ورأى أيضاً أن إيصال الأراضي الأردنية بالحدود المصرية من شأنه أن يخفف من الخطر اليهودي على البلدين[2] (منذ توقيع اتفاقية التحالف الأردنية البريطانية في آذار/ مارس ١٩٤٦م والنقب يشغل بال الحكومة البريطانية، لأن المنطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للدفاع عن القنال، وتشكل الممر الوحيد بين شرقي الأردن وقناة السويس).

قررت اللجنة السياسية بالاجماع رفض المقترحات لأنها لم تخرج عن أسس مشروع التقسيم، وهي قائمة على أساس خاطئ، وهو اعتبار أراضي المملكة الأردنية الهاشمية داخلة في فلسطين، وهذا إمعان في تأييد مزاعم الصهيونيين بأن فلسطين تشمل بلاد تلك المملكة. وأوردت المذكرة تصريحاً لرئيس الحكومة الأردنية بأنه يجب عدم إقحام المملكة في الموضوع[3]. وأرفقت اللجنة السياسية مذكرتها بمشروع حكومة موحدة في فلسطين، فرفض برنادوت المشروع لحقيقة وجود إقليم دولة يهودية وعلّق الأمير عبد الله على مقترحات برنادوت (وكان في بغداد) بأن برنادوت بمقترحاته "ساق العرب إلى التشدد فيما اعتزموه.. إنها جاءت أعنف وأسوأ من التقسيم".[4] (هذا رغم تشكيك البعض بنوايا الأمير عبد الله في تلك المرحلة، وأن تحركاته إنما كانت لإقناع العرب بقبول مشروع برنادوت ففشل)[5]. وكذلك رفض الاسرائيليون مشروع برنادوت، وتابع الوسيط اتصالاته مع الأطراف المتنازعة إلا أن تطور الأحداث دفعه إلى تعديل مقترحاته.

---

[1] عصام سخنيني، فلسطين الدولة: ٢٠٧ – ٢٠٨.

[2] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٦٣ – ١٦٤.

[3] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢ / ٤١ – ٤٧.

[4] المصدر السابق: ٢/١٨١.

[5] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٦٤.

كان لقبول العرب الهدنة الأولى نتائج خطيرة على الوضع العسكري في فلسطين. ولم يستفد من الهدنة سوى اليهود، إذ اشتروا الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا واستوردوا كميات من الولايات المتحدة، في حين وجدت الدول العربية نفسها محرومة من التزود بالأسلحة والعتاد ،فقاً لقرار مجلس الأمن الخاص بوقف القتال. وولّد هذا الموقف مرارة، خاصة في صفوف ضباط الجيش الأردني، ما لبثت أن تحولت إلى حقد على الحليفة الكبرى بريطانيا التي كانت المصدر الوحيد للأسلحة والعتاد.[١] وكان العرب يعرفون أن الهدنة في مصلحة اليهود، إلا أن التقارير كانت تذكر بصراحة أن الجيوش العربية لا تملك من الإمكانات ما يحقق الأغراض المستهدفة من استئناف القتال، بالإضافة إلى عدم وجود خطة معينة وقيادة مركزية، ومع ذلك أبى العرب إجابة برنادوت إلى تمديد الهدنة، مع أن تعليمات الأمير عبد الله إلى رئيس الوزارة كانت بعدم القبول بنقض الهدنة الأولى قبل أن تمتلىء يد الجيش بما يقتضيه من الأعتدة الثقيلة، ويقول الأمير "بكل أسف أُبلغت نقض تلك الهدنة ساعة وصولي إلى بغداد... وقد حصل لي من الكرب والهمّ ما أعجز عن وصفه".[٢]

عزمت اللجنة السياسية على اتخاذ قرار استئناف القتال في ٩ تموز / يوليو بسبب خرق اليهود للهدنة، واستُقبل القرار بحماس على أمل أن تتدارك الجيوش في جولتها الثانية ما فاتها في الجولة الأولى. وكانت الأيام الأربعة الأولى حسنة بالنسبة للجيوش العربية، ثم ما لبثت الحالة أن أخذت تتبدل واشتد اليهود في الضغط والنشاط في مختلف الجبهات وخاصة في منطقة القدس والمناطق التي كانت في مجال فصائل جيش الانقاذ (الجليل الغربي الشمالي) والكتائب الأردنية العراقية (مثل اللد والرملة ورأس العين ومرج ابن عامر). ويعزو الأمير عبد الله في مذكراته[٣] أسباب كارثة اللد والرملة إلى نقض الهدنة الأولى، وكان الجيش الأردني تعوزه الأعتدة الثقيلة، "فاضطرت قيادة العراق وقيادة الأردن إلى أن لا تخوضا – وهما قابلتان – غمار واقعة حربية عامة بأعتدة

---

[١] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٨٢. وأيضاً:
Wilson, King Abdullah… p. 175 – 176.

[٢] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٦١.

[٣] المصدر السابق: ٢٦١ – ٢٦٢.

ناقصة، واحتفظتا بما في اليد لصدّ الهجمات المعادية مهما أمكن من أي ناحية يصادفها، وهذا أكبر دليل على سوء إدارة الجامعة العربية".

وأخذ برنادوت، بعد أن لم يستجب العرب إلى ندائه بتمديد الهدنة، يطلب من مجلس الأمن اتخاذ موقف حازم لوقف القتال لأن الحرب ستهدد الشرق الأوسط بالقلاقل، وقدم المندوب الأمريكي في مجلس الأمن اقتراحاً باعتبار الحالة في فلسطين تهديداً للسلم وبإصدار الأمر بوقف النار في موعد يقرره الوسيط ودعوة الفريقين إلى التعاون مع الوسيط لحفظ السلام وفقاً لقرار ٢٩ أيار/ مايو، وزادت الضغوط على الأمير عبد الله من الانجليز (الإمتناع عن دفع قسط إعانة الجيش الأردني). وبعد أن فاز اقتراح المندوب الأمريكي في مجلس الأمن أُبلغ للحكومات العربية واليهود، وقررت اللجنة السياسية للجامعة في ١٧ تموز/ يوليو قبول قرار مجلس الأمن بوقف القتال، مع التأكيد أنها فعلت ذلك تحت ضغط مجلس الأمن ووعده. وأُذيعت تصريحات معزوّة إلى مزاعم الباجه جي رئيس الوزارة العراقية أن الهدنة لم تكن بالإجماع وأن العراق سجل مخالفته.[١] وأعلن الأمير عبد الله بنفسه الهدنة على شعبه وأظهر في خطابه أمام مجلس الأمة "أن الملوم هو مجلس الأمن وليس الجيش العربي، إنها القوة القاهرة... وليس لدي من أسباب ألوم فيها جيشي على أي تقصير في قيامه بواجبه".[٢]

وأعقبت الهدنة دلائل نشاط لاستمرار القتال والاتفاق على وحدة الخطة وتلافي ما وقع من تقصير وأخطاء، ولتنقية الجوّ مما كدره من ظروف الجولة الثانية، أخذ يبدو من جانب العراق نتيجة للضغط الشعبي والبرلماني نشاط غير يسير كان من آثاره عقد مؤتمر في عمان شهده الأمير عبد الله والوصي عبد الإله ووفدان كبيران من البلدين، وقرر في ٢٢ آب / أغسطس ١٩٤٨م وضع الجيشين العراقي والأردني تحت قيادة عراقية عامة.[٣] وبحثت اللجنة السياسية في الأسبوع الثاني من أيلول / سبتمبر ١٩٤٨م موضوع توحيد القيادة العسكرية دون نتيجة، فقد رفضت مصر أن تكون لها القيادة تساعدها هيئة

---

[١] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ١٩٧/٢ – ١٩٩.

[٢] عزة طنوس، الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر: ٤٩٩.

[٣] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢٠٣/٢ – ٢٠٤.

أركان مشتركة، لأنها لا تزال متأثرة بأحداث الجولة الثانية، وأُنقذت المظـاهر بـالقول إن الجيـوش العربية ستقوم بواجبها متساندة متعاونة حينما تدعو الحاجة إلى العمل.

على أن إعلان الهدنة لم يَعْنِ فقط وقف القتال، إذ تابعت القوات الاسرائيلية هجومهـا علـى المواقع العربية حتى تمكّنت من احتلال المواقع الاستراتيجية الهامة، (وخاصة في جبهة القدس، علـى البلدة القديمة وجبل المكبر بوجه خاص)[١]، كما يورد عزة طنوس. ويتحـدث الملـك عبـد الله فـي مذكراته[٢] عن حركات وتحرشات وقعت هنا وهناك وقابلها الجانب العربي بهدوء ورزانة: "والمفهوم أن الجانب الاسرائيلي يحاول أن يلجأ إلى الحركات الاستفزازية ليجر فيها أي جانب عربي إلى مقاومة دفاعية يستطيع معها الفريق الصهيوني أن يظهر نفسه أمام الهيئة الدولية بأنه الطرف غير المسؤول، على أن هذا لا يعني أن العرب في موقف يوجب التردد في القيام بمسؤولياته على أي شكل كان".

وعاد برنادوت بعد الهدنة إلى إعادة النظـر فـي مـشروعه، وأجـرى تعـديلات ضـمّنها تقريـراً وجهـه إلـى الأمـين العـام للأمـم المتحـدة فـي ١٦ أيلـول / سـبتمبر ١٩٤٨م[٣] وأبرزهـا: التراجـع عـن فكـرة فلـسطين الاتحاديـة التـي تـشمل فلـسطين وشـرقي الأردن بإقليميها العربي واليهودي، التراجع عن ضم القدس إلى الاقليم العربي ووضعها تحت رقابـة الأمـم المتحدة شاملة للمنطقة التي حددها قرار الجمعية العامة ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧م، كرر ضم الجليـل إلـى الدولـة اليهوديـة والنقـب إلـى الدولـة العربيـة وجعـل مينـاء حيفا ميناءً حراً وجعل مطار اللد مطاراً حراً، غير أن أهم ما جاء في التقرير هو مـصير أراضـي فلسطين غير الواقعة في حدود الدولة اليهودية، فهو يشير إلى أنه " لا توجد أية سلطة مركزيـة فـي أجزاء فلسطين الواقعة تحت إشراف العرب ولم تؤسس دولة عربية مستقلة، كما لم تقم أيـة محاولـة لتأسيسها. ويمكن تفسير هذا الموقف، نوعاً ما، بأن العرب يأنفون من اتخاذ أي تدبير يمكن أن ينطوي، ولو ضمنياً، على قبول التقسيم، كما يُفسَّر إلى حد ما بإصرارهم

---

[١] عزة طنوس، الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر / ٥٠٣ – ٥١٠.

[٢] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٤٢.

[٣] عصام سخنيني، فلسطين الدولة: ٢١٠ – ٢١١.

على المطالبة بقيام دولة موحدة في فلسطين". وهو يوصي بأن يترك للحكومات العربية تقرير مصير تلك الأراضي على أن تأخذ بعين الاعتبار رغبات الشعب العربي في فلسطين "ونظراً لما هناك من روابط تاريخية واشتراك بالمصالح بين شرقي الأردن وفلسطين، فهناك أسباب قوية تقضي بإدماج الاقليم العربي من فلسطين في إقليم شرقي الأردن، مع مراعاة تعديل الحدود الخاصة بدول عربية أخرى بالكيفية المرغوب فيها والممكنة عملياً".[١]

رحبت الحكومة البريطانية بمشروع برنادوت الجديد وكذلك الولايات المتحدة، أما الأمير عبد الله فلم يوافق هذه المرة على مشروع برنادوت الجديد الذي يُخرج مدينة القدس القديمة من يد الجيش الأردني، وهي ذات أهمية سياسية بالغة ومصيرها مرتبط بسمعته في العالمين العربي والاسلامي. كما أن التوصية الخاصة بمصير القسم العربي في فلسطين تختلف عما جاء في مشروعه الأول من إنشاء اتحاد يضم ذلك القسم إلى شرقي الأردن دون الحصول على موافقة الدول العربية المسبقة.[٢] ولم يكتب لمشروع برنادوت النجاح فقد اغتيل في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٤٨م على أيدي عصابة شترن بسبب إخراج النقب والقدس من أيديهم وعودة اللاجئين وتعويضهم وجعل حيفا واللد مدينتين[٣] بنظام حر. وحمل نائبه (بانش) المشروع للأمم المتحدة ليعرض عليها في دورتها التالية خريف ١٩٤٨م، ورفضته الدول العربية لأنه لم يكن لديها استعداد لأي حل يقوم على التقسيم. وسقط مشروع بريطاني ضمنه توصيات الوسيط الدولي بتوحيد فلسطين مع شرقي الأردن، وطوى المشروع رسمياً وإن خلق أجواء دولية تتقبل ضم أجزاء من فلسطين إلى المملكة الأردنية.[٤]

وأثناء عرض المشكلة الفلسطينية على الأمم المتحدة ( في دورتها في باريس خريف ١٩٤٨م) شُغلت الدول العربية بموضوع إعلان حكومة عموم فلسطين. وكان مشروع إقامة حكومة عربية فلسطينية الذي تقدمت به الهيئة العربية العليا منذ تشرين الأول / اكتوبر١٩٤٧م، قد جوبه بالرفض لمعارضة ممثلي العراق والأردن، وبذلك قامت الحرب في فلسطين وانتهى الانتداب دون أن يكون هناك مشروع محدد للشكل الدستوري لفلسطين. وكان أقصى ما تم التوصل إليه هو إعلان الادارة المدنية بعد نحو شهرين من انتهاء الانتداب ولم يكن من اختصاصها الشؤون السياسية، ولم ينفذ المشروع. على أن موضوع إنشاء حكومة طرح من جديد في الأسبوع

---

[١] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٦٦.

[٢] المصدر السابق.

[٣] عصام سخنيني، فلسطين الدولة : ٢١١.

[٤] شفيق ارشيدات، فلسطين، تاريخاً وعبرة ومصيراً: ٣٠٤ – ٣٠٥، ٣٠٨.

الأول من شهر أيلول/ سبتمبر عندما بحثت اللجنة السياسية موضوع تمثيل فلسطين في دورة الجمعية العامة المقبلة (وأيضاً لما أورده برنادوت في تقريره) ووجه الموضوع بمعارضة الأمير عبد الله (الذي كان قد سحب اعترافه بالهيئة العربية العليا عند دخول الجيش الأردني فلسطين في ١٥ أيار/ مايو وحل قوات الجهاد المقدس ومنع سفر المفتي إلى فلسطين)[١]، وقام بحملة لوقف تشكيل حكومة فلسطين وترافقت بحملة إعلامية في المناطق التي كانت ضمن إطار عمليات الجيش الأردني.[٢] وسعت الهيئة العربية إلى كسب تأييد الحكومات العربية، كما حاولت اللجنة السياسية إقناع الأمير عبد الله، واكتفت اللجنة بإقرار وجاهة الفكرة ومشروعيتها، وأنها حق طبيعي لأهل فلسطين، وقررت أن تنفيذها منوط بإرادتهم، فإذا نفذوها اعترفت الحكومات العربية بها وساعدتها مادياً وأدبياً.[٣]

وفي ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٤٨م عُقد مجلس وطني في غزة وأصدر قرار إعلان استقلال فلسطين كلّها استقلالاً تاماً وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة. وأقر المجلس النظام المؤقت للحكومة التي تتألف من مجلس وطني ومجلس وزراء ومجلس أعلى (برئاسة المفتي)، إلا أن ولادة الحكومة جاءت بعد فوات الأوان.[٤] ومع أن الحكومات العربية، عدا الأردن، قد اعترفت بحكومة عموم فلسطين ودعيت إلى دورة مجلس الجامعة في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٨م، إلا أنها لم تتمكن من ممارسة مهمتها حتى في قطاع غزة. (وكان نفر من الزعامة السياسية يرى أنه من غير الممكن أن تقوم في هذه الرقعة دولة تكفي نفسها بنفسها، وأن الأردن هو حُكم فلسطين من حيث عدم

كفاية مواردها، ولجأت لإقناع الحكومة المصرية (النقراشي) لإلحاق الأقسام العربية من فلسطين كلها بمصر والرجوع عن مشروع حكومة عموم فلسطين).[١]

وقد رفضت هيئة الأمم المتحدة اعتبار هذه الحكومة حكومة رسمية، فلم يكن لها أثر في المجال الدولي، وفي المجال العربي أُهملت دعوتها إلى مجلس الجامعة في خريف ١٩٤٩م مراعاة للأردن[٢]

---

[١] محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين: ٨٣، ٩٣.

[٢] عصام سخنيني، فلسطين الدولة: ٢١٩ -٢٢٠.

[٣] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢/٢١٠ – ٢١٢.

[٤] عصام سخنيني، فلسطين الدولة: ٢٢٤.

[١] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٤٧ (رسالة أكرم زعيتر إلى عوني عبد الهادي ١٩٤٨/٩/٣٠م).

[٢] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢/٢١٨.

وامتنعت الحكومات العربية عن دفع المعونات المالية إلى الحكومة الجديدة، كما جُردت من أداتها العسكرية (الجهاد المقدس) وفشلت جهود الحكومة في استرضاء الملك عبد الله والتفاهم معه.[٣]

وكان موقف الأردن حاسماً تجاه حكومة عموم فلسطين ومبنياً على رفض الاعتراف بها وعلى عدم تمكينها من ممارسة أي شكل من أشكال السيادة على الضفة الغربية، ويشرح الملك عبد الله في مذكراته أسباب معارضته لإنشاء دولة فلسطينية:[٤] ففي رسالة إلى الأمير فيصل آل سعود خلال اجتماع هيئة الأمم في باريس يقول "... لو قبلت دولة فلسطينية في عموم فلسطين قبل الانتصار لسخر مني الناس، إنني مع ذلك أخشى أن ترضى دول المنظمة بهذه الدولة كما رضي بعضها بمدعيات اليهود فيقع التقسيم" وأرسل إلى رياض الصلح في باريس رسالة بالمعنى نفسه، ويضيف قائلاً: "... وبينما نحن ماضون في الأردن في مهمتنا الحربية متحملون أثقل الأعباء وحدنا، وإذا بالجامعة تقرر إقامة دولة واهنة لعموم فلسطين وتقيمها في غزة للتخلي عن المسؤوليات وإن هذا العمل معناه قبول التقسيم وتنفيذه". واحتج الملك لدى النقراشي لأن الحكومة الفلسطينية ضعيفة لا تستطيع أن تتحمل مسؤولية الجزء العربي من فلسطين، وهي بلا جيش يحميها من هجوم اليهود، والوقائع تقول أن الجيش العربي الموجود في فلسطين هو وحده القادر على منع القوات اليهودية من احتلال بقية فلسطين.[١].

ولمواجهة الوضع الجديد اتجه الملك عبد الله إلى الفلسطينيين، فانعقد مؤتمر فلسطيني في عمان برئاسة سليمان التاجي الفاروقي في الأول من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨م أكد عدم اعترافه بحكومة غزة، وطالب الملك عبد الله بانقاذ فلسطين وبسط حمايته عليها، وبعد ذلك بشهرين انعقد مؤتمر فلسطيني، يمثل سكان المناطق الواقعة تحت اشراف الجيشين الأردني والعراقي والفلسطينيين الذين التجأوا إلى تلك المناطق وإلى الأردن، في مدينة أريحا في ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨م، افتتحه عجاج نويهض، واقترح انتخاب الشيخ محمد علي الجعبري لرئاسته. وأوضح الجعبري في كلمته أن الدول العربية قاطبة فشلت في إنقاذ فلسطين وأن الأعمال التي قام بها الجيش العربي الأردني هي التي

---

[٣] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٤٨.

[٤] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٤٣ – ٢٤٤.

[١] عزة طنوس الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر: ٥١٧.

استطاعت رد الغزو. واتخذ المؤتمر قراراً بالمناداة بالوحدة الفلسطينية الأردنية، ومبايعة الملك عبد الله ملكاً عليها، وتقبل الملك القرار شاكراً، وقائلاً إنه عبء عظيم حمله، وإنه باذل جهده في سبيل أداء هذه الأمانة في عنقه.[٢] وأصدر مجلس الوزراء الأردني بلاغاً ينص على "أن الحكومة الأردنية تقدر حق التقدير رغبة سكان فلسطين الممثلين في مؤتمر أريحا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين الأردن وفلسطين، وهي رغبة متفقة تماماً مع رغبات الحكومة الأردنية، وستبادر إلى اتخاذ الاجراءات الدستورية لتحقيقها"[٣] ورُفع القرار إلى مجلس الأمة الأردني، فاجتمع بمجلسيه في ١٣ كانون الأول / ديسمبر، وصادق على توحيد فلسطين وشرقي الأردن، وطلب إلى الحكومة اتخاذ الاجراءات الضرورية لذلك، وغدا اسم مملكة شرقي الأردن المملكة الأردنية مكونة من الضفتين الشرقية والغربية. وقام الملك بزيارة للمدن الفلسطينية الباقية في أيدي العرب، ومنها بيت لحم والخليل (وكانت بيد القوات المصرية) ليتقبل من أهلها البيعة والتهنئة.[٤]

---

[٢] المصدر السابق: ٥١٢ – ٥٢٣.

[٣] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢/٢١٣ – ٢١٤.

[٤] عزة طنوس، الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر: ٥٢٤ – ٥٢٥.

وأحدث القرار الأردني ردود فعل عنيفة في العواصم العربية[١] (وخاصة في القاهرة إذ حدث هذا في الظرف الذي اشتدت فيه معركة النقب بين مصر والقوات اليهودية ووقفت الحكومات العربية موقف الجمود). وبذل العراق المساعي مع الملك عبد الله في سبيل حمله على التريث في الخطوة التنفيذية، فنُشر تصريح عن لسانه يعلن موافقته على التريث في الخطوة النهائية، كما أعلن توفيق أبو الهدى رئيس الوزارة الأردني أن حكومته قررت عدم تنفيذ قرارها وقرار البرلمان بتبني قرار مؤتمر أريحا في الوقت الحاضر، مع اتفاق هذا القرار مع سياسة الحكومة الأردنية كل الاتفاق،[٢] وهكذا تأجلت هذه الخطوة نحو سنة ونصف، رغم أن الأردن ظل مستمراً في إجراءاته.

تقول وجهة النظر المعارضة لدمج فلسطين بالأردن، إنه مهما يكن من وجاهة الفكرة من الوجهة الواقعية والقول بأنه يتعذر قيام دولة فلسطينية في الأشلاء الفقيرة الباقية من فلسطين، إلا أنه يمكن القول إن التسرع في إثارتها لم يكن صواباً، كما لا يصح أن يُعتبر تشكيل حكومة عموم فلسطين مبرراً لهذا التسرع،[٣] بينما كانت القضية تُبحث من جديد في هيئة الأمم المتحدة في باريس (توصلت الجمعية العامة إلى القرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ الذي نص على وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين بالعودة ووجوب دفع تعويضات للذين يقررون عدم العودة، كما نصّ القرار على وجوب تشكيل لجنة توفيق، وكانت بريطانيا خلال دورة الأمم المتحدة قد استغلت الأزمة بين الدول العربية لتتقدم بمشروع معدل لمقترحات برنادوت تحبذ هذا الدمج. ورغم انقسام الوفود العربية، فقد اتفقت على رفض المشروع)[٤]. ويضيف المعارضون للدمج حجة أخرى هي أن اليهود استغلوا الجفاء بين الدول العربية الذي ثار بسبب الدمج أعظم استغلال في الميدانين السياسي والعسكري، حيث كانوا وظلوا يقولون كلما طُلب منهم احترام قرار الأمم المتحدة في التقسيم وحدوده أنه لم تقم حكومة عربية وفق هذا القرار بتسلم المناطق المخصصة للعرب، وأن

---

(١) Wright, Abdallah's Jordan… pp. 446 – 448.

(٢) عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢١٦/٢.

(٣) المصدر السابق: ٢١٦/٢ – ٢١٧.

(٤) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٦٤ – ١٦٥.

الأردن قد ضمّ الاقسام العربية التي تحت سيطرته، فسجل خرقاً صريحاً وعملياً لهذا القرار من كل وجهاته. أما في الميدان الحربي، فقد استغلوا الخلاف بين الدول العربية، وخاصة بين مصر والأردن والذي اشتد بسبب مشكلة حكومة عموم فلسطين، كي يستمروا في حركاتهم في قطاع الفالوجة وعزل القوة المصرية فيها. كذلك استصفى اليهود في ظروف الأزمة جميع النقب وتوغلوا في الأراضي التي تحت سيطرة الجيش المصري وحصروه في شقة غزة، ولاحقوا فصائل جيش الإنقاذ في الحدود اللبنانية الفلسطينية، كذلك قاموا بحركات حربية نحو خليج العقبة وفي الأراضي الداخلة في منطقة الجيش الأردني.[١] حدث هذا الخرق في ظروف انعقاد الجمعية العامة، لفرض الأمر الواقع، وفشلت قرارات مجلس الأمن في سحب القوات المحتلة وتسهيل إشراف المراقبين.

ومع تفوّق الجانب اليهودي، وخاصة على الجبهة المصرية، كانت الأصوات تطالب بوجوب العمل الجماعي، واتجهت الأنظار إلى الجيشين العراقي والأردني اللذين في استطاعتهما التأثير في الموقف لأنهما في وسط فلسطين وعلى شيء من القوة. وفي الأسبوع الرابع من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٨م عُقد مؤتمر في عمان (بحضور الملك عبد الله والأمير

عبد الإله ورؤساء الوزارات المصرية والسورية)، من أجل القيام بحركات مشتركة لتخفيف الضغط على الجيش المصري، وفشل المؤتمر لتردّد النقراشي في التنسيق العسكري واستبعاد فكرة استئناف القتال.[٢] وأثّر هذا على موقف الوفود العربية في باريس، والتي كانت تعتقد بضرورة العمل العسكري الموحد، ونُقل هذا الاعتقاد بوساطة أحمد الشقيري، إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨م. فدعي رؤساء أركان حرب الجيوش العربية لعقد مؤتمر في القاهرة، تدارسوا خلاله الموقف ورفعوا تقريراً مفصلاً إلى اللجنة السياسية، وكادت الأنباء تُجمع على أن اللجنة قررت استئناف القتال، غير أن الجمود ظلّ مخيماً على الجبهات العربية،

(١) عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢١٧/٢.
(٢) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٤٨، ( رسالة أكرم زعيتر إلى عوني عبد الهادي ١٩٤٨/١١/١م).

واستمر اليهود في حركاتهم.[1] ولم تلق فكرة توحيد القيادة توفيقاً، واستعيض عنهــا بتنــسيق الخطــط العسكرية، كذلك لم تنجح فكرة استئناف القتال. ويعلق أحد معاصري تلك الحقبة على اجتمــاع اللجنــة السياسية بقوله:[2] "..... إن فكرة تعبئة القوى والتجنيد في سبيل النصر غير موجودة... وقــد ثبــت أن النصر مستحيل بوسائط وأساليب وذهنيات السلم".

وفي الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨م ومع ازدياد الحصار في الفالوجة وتوسّع اليهود في تحركاتهم في النقب وجمود الجبهات العربية الأخرى وخاصة الجبهــة المتوســطة (العراقيــة والأردنية)، قَدّم مجلس النواب العراقي استجواباً إلى الحكومة لعدم تحركها ما دام اليهــود قــد خرقــوا الهدنة، وعقد المجلس جلستين في ٢٤ و ٢٨ تشرين الثاني/ نــوفمبر ١٩٤٨م للاســتماع إلــى أقــوال الحكومة. وألقى مزاحم الباجه جي كلمة قال فيها "إن هناك مجالاً الآن لتخليص فلسطين وتحقيق أهــداف الدول العربية إذا ما اتحدت الدول العربية وعبأت كل إمكانياتها..." وقرر مجلس النواب وجــوب قيــام الحكومة بوضع خطة عسكرية للدفاع عن فلسطين ووضع خطط سياسية عربية موحدة لمقاومة أي قرار تتخذه الأمم المتحدة لتكوين دولة يهودية والعمل السريع بجميع الوسائل العــسكرية والــسياسية لتطهيــر أرض فلسطين من العصابات الصهيونية.[3] إلا أن هذه الحركة لــم تنتــه إلــى نتيجــة. ولمــا اشــتد الضغط أواخر كــانون الأول/ ديــسمبر علــى الجبهــة المــصرية عــادت الأصــوات ترتفــع مــن العراق وغير العراق بوجوب العمل العسكري العام، ممــا دفــع مــزاحم الباجــه جــي إلــى القــول بأن الجيش العراقي استأنف القتال إلى جانب الجيش المصري وصدرت بلاغات حربية عراقيــة كــان آخرهــا فــي ٩ كــانون الثــاني/ ينــاير ١٩٤٩م غــداة وقــف إطــلاق النــار علــى الجبهــة المــصرية. وقيــل إن اســتقالة الباجــه جــي كانــت بــسبب خــلاف مــع الوصــي بصدد استئناف القتال.[4] وتردد القول لدى بعض المحللين وردده أيضاً بعض المؤرخين، إن

شعور الاستياء في العراق تجاوز القوات المسلحة التي أدركت من تجربتها في الحرب أن

---

[1] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢٢٥/٢.

[2] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٤٨ (رسالة أكرم زعيتر إلى عوني عبد الهادي ١٩٤٨/١١/١م).

[3] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢٢٩/٢ – ٢٣١.

[4] المصدر السابق: ٢٣٢/٢ – ٢٣٤.

هزيمتها لم تكن بسبب غياب القوة العسكرية، بل بسبب الإنحراف في مواقع المسؤولية.[١]

أما على الجبهة المصرية، وبعد فشل متكرر لقرارات مجلس الأمن لوقف القتال، أُعلن في مقر الأمم المتحدة في ليك سكس ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩م، أن الحكومة المصرية والسلطات اليهودية اتفقتا على وقف النار وقبلتا الدخول في مباحثات مباشرة بإشراف هيئة الأمم المتحدة لعقد هدنة دائمة، وأن المحادثات ستبدأ في رودس يوم ١٢ كانون الثاني/ يناير على يد بانش. وبدأت المحادثات فعلاً واستمرت أربعين يوماً بين انفراج وانقطاع، وبذلت الولايات المتحدة وبريطانيا جهديهما في سبيل إيصالها إلى نتيجة إيجابية، فانتهت بالاتفاق على توقيع اتفاقية هدنه دائمة في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٩م[٢].

وقيل أن توقع مصر الاتفاقية، حاول العراق مجدداً في مطلع عام ١٩٤٩م وضع خطة جديدة للتعاون العربي،[٣] في وقت توزعت الاهتمامات العربية بين احتمالات تجديد القتال وبين المفاوضات من أجل الهدنة والمداولات مع لجنة التوفيق. وتقدم نوري السعيد (الذي خلف الباجه جي) بوضع خطة من أجل مساندة القوات المصرية، وكانت التوجيهات التي أصدرها الوصي إلى نوري السعيد تحتوي وضع قضية فلسطين نصب عينه في الدرجة الأولى، وصرف كل الجهود والامكانات لتنفيذ قرارات مجلس الأمة الصادرة في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨م، ووعد نوري السعيد في جوابه ببذل كل ما في وسعه لجمع الصفوف وتوحيد الجهود في الداخل والخارج لإنقاذ فلسطين من محنتها. وسارع بإرسال مندوب إلى رئيس الوزارة المصرية إبراهيم عبد الهادي (اغتيل النقراشي في ٢٩ كانون الأول / ديسمبرعام ١٩٤٨م)، ذكر فيه أنه قد صمم على

---

[١] عزة طنوس، الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر: ٥٠١- ٥٠٢.

[٢] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢/٦٠ – ٦٤.

[٣] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٤٩ – ١٦٢ (عن الدور الذي قام به العراق في مطلع ١٩٤٩م في مجال توحيد الخطط العسكرية والسياسية).

التعاون معه لإنقاذ الموقف، وعرض عليه قيام خبراء الطرفين العسكريين بالاتفاق على خطة عسكرية واحدة تشمل تنظيم طابور عراقي يقاتل في الجبهة الجنوبية إلى جانب القوات المصرية عند اعتزامها استمرار القتال، بالإضافة إلى قيام الجيش العراقي بالواجبات الملقاة على عاتقه في الجبهة الوسطى من فلسطين. واقترح عليه عقد اجتماع شخصي بينهما لوضع الخطة اللازمة والعمل على التضامن فيها مع سائر الدول العربية، وكان جواب رئيس الوزارة المصرية غير محدد. فعمد نوري إلى إيفاد وفد جديد مكون من جميل المدفعي وإسماعيل صفوت، وكان يستهدف من حركته تقوية مصر في موقفها في محادثات الهدنة وجعلها تتمسك بتنفيذ قرار مجلس الأمن برجوع كل فريق إلى مراكزه الأولى. غير أن الوفد لم يستطع تحقيق هدفه لأن مصر حين كانت تسأل عن حجم المساعدة التي سيقدمها العراق فيما إذا انقطعت المفاوضات واستؤنف القتال، كان الجواب "إن العراق لا يتردد في المساعدات التي يمكن أن يقوم بها ضمن إمكانياته العسكرية وعلى ضوء ما يقرر الخبراء العسكريون"، مما لم يكن ليبعث اطمئناناً في قلوب المصريين الذين كانوا تحت تأثير الروح المريرة، فاستمروا في مفاوضاتهم الانفرادية.

وفي المراحل الأخيرة من المفاوضات المصرية اليهودية وجه بانش الدعوة إلى الحكومات العربية لتدخل في مفاوضات مسالمة، واستجاب الأردن ولبنان، وأرسل الأول وفده إلى رودس، واتفق الثاني على اجراء المحادثات في الناقورة، واعتذرت السعودية، على أن تقبل بالقرارات التي تقرها دول الجامعة العربية. وأعلن العراق عدم اشتراكه في المفاوضات مباشرة وتخويل الأردن الكلام بالنيابة عنه، واتفق مع الأردن في مؤتمر عقد على الحدود بين البلدين في الصحراء في ٣ شباط/ فبراير ١٩٤٩م، وشهده الملك والوصي وبعض رجال حكومة البلدين، أن يسحب جيشه من الجبهة ويحل محله الجيش الأردني. وسارت المفاوضات بين الوفدين الأردني واليهودي بين تقطع واتصال، وكان وفد المفاوضة الأردني دائم التنقل بين رودس وعمان والشونة للتزود بتوجيهات الملك.[١] ولجأ اليهود أثناء المفاوضات إلى تحركات ضد الأردن ومناطق وجود القوات العراقية في

(١) Wilson, King Abdullah… pp. 186 – 188.

محاولة لكسب بعض المواقع الاستراتيجية. واحتلت القوات اليهودية الشقة الساحلية من النقب على خليج العقبة، وكان هذا يعني خرقاً للهدنة، وعندها ظهر حشد بريطاني بحري وجوي في خليج العقبة وميناءه، وأذيع أن الحكومة الأردنية طلبت من بريطانيا ذلك وفقاً لمعاهدة التحالف، ولأن التهديد الموجّه للأردن يؤدي إلى نتائج خطيرة على استقرار الشرق الأوسط، واشتكى اليهود لمجلس الأمن، وحينما تأكد أن وجود القوات الانجليزية لا يشكل تهديداً لإسرائيل هدأت الضجة، وكان اليهود قد أتموا احتلال الشقة الساحلية من النقب الواقعة على الخليج وحتى رأسها عند أم الرشراش التي كان يحتلها الجيش الأردني، وهذه الشقة هي نهاية النقب الذي خُصص لهم في قرار التقسيم. وواضح أن اليهود أرادوا إحداث أمر واقع لتكون حدودهم في اتفاقية الهدنة شاملة لجميع النقب الذي يعلقون عليه آمالاً كبيرة عسكرية واقتصادية. واستمرت محادثات الهدنة، وشملت خطوطها المنطقة الجديدة.[1]

وقُعت الاتفاقية بين الأردن وإسرائيل في ٣ نيسان / ابريل ١٩٤٩م، بحضور نائب الوسيط ورئيس هيئة منظمة مراقبة الهدنة، وهي مثل اتفاقيات الهدنة الأخرى فيها مقدمة و١٢ بنداً، إلا أنها احتوت نصوصاً لم ترد في اتفاقيات الهدنة الأخرى حيث فتحت باب الإمكان للاتفاق على تعديل في خطوط الهدنة وتوسيع مدى الاتفاقية.[2]

وبعد توقيع الاتفاقية تم انسحاب القطعات المصرية من الخليل وحلت محلها القوات الأردنية، كذلك انسحب الجيش العراقي من الجبهة الأمامية من المثلث العربي (منطقة طولكرم) وحل محله الجيش الأردني، ثم تابع انسحابه إلى الأردن فالعراق أواخر نيسان/ ابريل ١٩٤٩م، ولم يُجْدِ احتجاج أهل المثلث على جلاء القوات العراقية ومطالبتهم ببقائها. وفي أيار/ مايو اجتمع أعضاء لجنة الهدنة المشتركة في بوابة مندلبوم، وبدأ تخطيط حدود الهدنة، فأعطيت مناطق جديدة لليهود (منطقة واسعة في المثلث وأخرى في قطاع الخليل في المنطقة الجنوبية) وفُصلت القرى عن أراضيها الزراعية، كما

[1] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٨٤ – ١٨٦.
[2] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢/٦٥ – ٧٣.

تم تقسيم جبل المكبر (كان يفترض أن يبقى تحت علم الأمم المتحدة).[١] ونُفذت تعديلات الخطوط الجديدة رغم الاحتجاج والضجة التي أثيرت في فلسطين والبلاد العربية الأخرى،[٢] وبرر رئيس الوزراء الأردني في تصريح صحفي الموافقة على التعديلات بأن اليهود أصروا عليها وهددوا بتحقيقها عنوة، فلم تر الحكومة بدّاً من الانصياع تفادياً لكارثة أعظم.[٣]

جاءت اتفاقيات الهدنة بشروطها الثقيلة خاتمة موجعة لقضية فلسطين، وكانت مظهراً أليماً من مظاهر ما بلغه الضعف والشقاق العربيان، بحيث يصعب تبرير شروط تلك الاتفاقيات، فهي تفرض قيوداً على الدول العربية وتجعلها بشكل واضح تقر وتعترف بالأمر والواقع فيما تمليه بحظر استخدام أو القيام بعمل عسكري أواجتياز خطوط الهدنة. إلا أن اتفاقيات الهدنة من جهة أخرى هي اتفاقيات مؤقتة لوقف أعمال القتال وليست معاهدات صلح، ومعنى هذا من الناحية القانونية هو أن حالة الحرب لا تزال قائمة، ووقوف الفئات المتحاربة عند نقاط أو خطوط متفق عليها لا يعني أن هذه الخطوط هي حدود ثابتة سياسياً. وتنص الاتفاقيات صراحةً في أكثر من مكان على أن الاعتبارات العسكرية وحدها، وليست الاعتبارات السياسية هي التي أملت تلك الاتفاقيات.[٤]

لقد أشار الملك عبد الله في أكثر من مكان ضمن مذكراته إلى أسباب النكبة، كان من ذلك قوله[٥]: " ثم كان التظاهر العربي العسكري والقرار المرتجل بإدخال قوات قرر رؤساؤها أنها كانت غير كافية، ووحدة القيادة اسماً لا فعلاً، وعدم السماح للقائد

---

[١] عزة طنوس، الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر: ٥٦٨ – ٥٧١.

[٢] أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة: ١٠ : ٦٦٠.
وأيضاً
Wilson, King Abdullah… pp. 188 – 189.

[٣] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢/٢٤٤.

[٤] Cattan, Henry, Palestine, The Arabs and Israel, Longmans, London. 1969, p. 61.

[٥] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٤٠.

العام بتفتيش ما قيــل إنـــه تحـــت إمرتـــه مـــن قـــوات، ومـــن دخـــول الجيـــوش العربيـــة إلـــى فلـــسطين ووقوفهـــا وتحيّرهـــا عـــدم تهيئتهـــا، حتـــى تلـــت ذلـــك الهدنـــة فـــي رودس وما عرفه الناس جميعاً من تلك الدخائل، ولولا ضرورة كتمان بعض الخفايا رعايه للإخاء ورجاء في المستقبل، لقلنا ما نعرف من الوثائق الدامغة والبراهين القاطعة"!!.



## ٩- لململة جراح النكبة:

تلا توقيع الهدنة توطّد الدولة اليهودية وفرض الأمر الواقع بعد نحو سنة ونصف من صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتقسيم. وتأكد هذا الواقع لأول مرة في مؤتمر لوزان الذي دعت إلى عقده لجنة التوفيق الدولية ( قررت هيئة الأمم المتحدة تعيينها بموجب قرار ١٩٤ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨م). وكانت اللجنة قد نشطت بعد توقيع الهدنة المصرية الإسرائيلية فدعت الحكومات العربية إلى مؤتمر يُعقد معها في بيروت ٢ آذار/ مارس ١٩٤٩م، لاستعراض الحالة والأسباب المؤدية إلى حل المشكلات وخاصة مشكلة اللاجئين وتنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة بحقهم. وبعد مباحثات اللجنة في تل أبيب تقرر جمع الطرفين في لوزان في ١٧ نيسان/ ابريل لمحاولة إجراء مفاوضات صلحية. وكان قبول الدولة اليهودية عضواً في الأمم المتحدة في ذلك الحين موضوع البحث في مجلس الأمن والجمعية العامة، ولضمان العضوية أعلن مندوبو اليهود في لوزان استعدادهم لتوقيع ميثاق (بروتوكول) يتضمن – كأسس للمحادثات – النقاط التالية: احترام الحدود المقررة للتقسيم مع بعض التعديلات التي تقتضيها الاعتبارات الفنية، موافقتهم على تدويل القدس، موافقتهم على عودة اللاجئين وتصرفهم بأموالهم وحقوقهم وعلى التعويض للذين لا يرغبون في العودة منهم. وهذه الأسس الثلاثة هي التي قررتها جمعية الأمم، ووافق المندوبون العرب (مصر وسورية ولبنان والأردن) إلى مؤتمر لوزان بدورهم على توقيع مماثل في ١٢ أيار/ مايو ١٩٤٩م.

واعتبرت إسرائيل توقيع العرب على البروتوكول نوعاً من الاعتراف الرسمي خاصة أنه جاء في اليوم التالي لقرار الجمعية العامة قبول اسرائيل عضواً فيها.[١] غير أن اليهود ما لبثوا أن أثاروا المشكلات في السير وفق البروتوكول، وحين استأنفت لجنة التوفيق نشاطها قدم المندوب الامريكي في اللجنة اقتراحات لحل القضية على الأسس التالية: إقرار مشروع التقسيم وحدوده مع بعض التعديلات الفنية، إعادة أصحاب الأملاك العرب في القسم اليهودي إلى ديارهم. جعل منطقة القدس دولية وتقسيمها إلى ثلاث مناطق:

(١) Cattan, Palestine, The Arabs… pp.57-60.

عربية ويهودية ومقدسة، ورافق المقترحات تلويح بمنح مساعدات مالية لتوطين بقية اللاجئين واستبشر العرب خيراً،[١] وكانت وجهة نظر الدول العربية فيما يتعلق بتدويل القدس هو أنه ما دام لا يمكن أن تكون منطقة عربية فإن لتدويلها مزايا عظيمة حيث يمنع اليهود من أن يتخذوا القدس عاصمة، ويمكّن عشرات الألوف من العرب من العودة إلى منطقة القدس، ويضعف مركز اليهود وحجتهم في صدد فتح الطريق بين القدس وتل أبيب.

ووقف الأردن من فكرة تدويل القدس وقيام حكومة مستقلة في القسم العربي (التي انطوت في قرارات الأمم المتحدة والتي باركتها الحكومات العربية) موقف التحفظ بل الرفض، وعبّر الملك عبد الله في مذكراته[٢] عن وجهة نظر الأردن من التدويل معتبراً أنه "غاية في الغرابة وعدم الاتزان في الغايات الوطنية وتفريطاً في الحقوق والمصالح العربية وتسليماً بالمقدسات إلى السيادة الدولية، وإخراجاً للقدس من الحوزة العربية، فكان علينا أن نقف في الدفاع عن عروبة المدينة المقدسة موقف الحزم والصلابة، وأن نقاوم التدويل بمختلف أشكاله وصوره". وقدّم الأردن حجة عسكرية استراتيجية لرفض التدويل: فمركز القدس وخاصة القسم العربي منها مركز دفاعي عظيم بالنسبة للأردن والقسم العربي من فلسطين، وأنّ التدويل لو تمّ وتبعه تجريد القدس من السلاح فإن العرب يكونون وحدهم هم الخاسرون، حيث يفقدون أساليب الدفاع عن هذا المركز، في حين أن اليهود لن يتقيدوا بالتدويل وبالتجريد من السلاح وسيتحينون كل فرصة للاستيلاء على القدس القديمة وإغراقها بالسكان اليهود.[٣]

أمّا حجة في رفض قيام حكومة مستقلة في الأقسام العربية فهي الحجة التي عينها التي قدمتها في معارضة قيام حكومة عموم فلسطين،[٤] أمّا وجهة نظر الحكومات

---

[١] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢٥٧/٢ ـ ٢٥٨.

[٢] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٤٤.

[٣] Sofer, Naim, The Political Status of Jerusalem in the Hashemite Kingdom of Jordan 1948 – 1967 , Middle Eastern Studies, Vol. 12, No. 1, January 1976, p. 78.

[٤] انظر ص ١٠٥ من هذا الكتاب.

العربية حيال هذه المسألة فتتلخص بأنّ رفض قيام حكومة فلسطينية عربية وفقاً لقرار التقسيم من شأنه أن يعطي اليهود حججاً قوية سواء في مسألة احترام التقسيم وحدوده، أم في مسألة التخلي عن ما في أيديهم من الأقسام المخصصة للعرب، كما أن الدول العربية سبق وعارضت مساعي الأردن لضم ما تبقى من فلسطين لشرق الأردن ( مصر وسوريا أشدها معارضة) ودعمت حكومة فلسطينية بدعوى أن فلسطين تخص أهلها قبل أي حد، وأن الدول العربية قد اجتمعت على تحرير هذا القطر فيختار أهله ما يشاؤون من حكم.[١]

ونشأ عن اختلاف وجهات النظر جدل في الأوساط العربية، واستغل اليهود الموقف العربي، وأخذوا يلوّحون باقتراح المفاوضات المباشرة والانفرادية مع العرب بحيث تمكنوا من زيادة البلبلة. وهذا ما دعا إلى فتور الموقف في لوزان وتعثر الوصول إلى نتيجة.[٢]

وفي أواخر آب / أغسطس ١٩٤٩م تقدم المندوب الأمريكي ثانية باقتراح يرمي إلى حلّ مشكلة اللاجئين خارج ديارهم وتشكيل لجنة فنية في نطاق لجنة التوفيق لدراسة الأوضاع في فلسطين والبلاد العربية المجاورة وتقديم المقترحات التي تضمن حل المشكلة عملياً. وشُكلت اللجنة الفنية (كلاب)[٣] ومهمتها أولاً دراسة الأوضاع الاقتصادية في البلدان التي تأثرت بالقتال وتقديم برنامج كامل لمساعدة الحكومات المعنية على السير ببرامج التعمير، وثانياً تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة اسكانهم ودفع تعويضات لهم (قرار الجمعية العامة في ١٩٤٨/١٢/١١م) بغية دمج هؤلاء اللاجئين في حياة المنطقة الاقتصادية، وطغت أعمال اللجنة وتقاريرها حتى كادت تختفي معالم القضية الأصلية، وأثارت الشك بنواياها الخفية في بحث الامكانيات التي تسمح بتوطين اللاجئين حيث هم. ولكن اللجنة الفنية توصلت إلى قناعة بعدم إمكان حل مشكلة

---

(١) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٥٦ (من حديث لجميل المدفعي إلى جريدة المصري، ١٩٤٩/١/٢٩م).

(٢) عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢٦١/٢.

(٣) Cattan, Palestine, Tha Arabs… p. 142.

اللاجئين منفصلة عن الحل السياسي النهائي للمشكلة، وأن كل ما يمكن هو الاستمرار في إغاثة اللاجئين (تشكلت لجنة دولية وُكل إليها أمر اللاجئين إعاشةً وتشغيلاً UNRWA دون أن يكون لها أي تأثير في مصيرهم).

وفشلت لجنة التوفيق، بعد أن عادت إلى نشاطها في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٩م، في تغيير مواقف الطرفين، فقد بقي العرب على موقفهم بالتمسك ببروتوكول لوزان (مع تحفظ الأردن) والذي يرفضه اليهود. وفشلت الجمعية العامة خريف ١٩٤٩م في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين[١] ولم يكن حظ قرار تدويل القدس وتجريدها من السلاح خيراً من حظ قرار عودة اللاجئين: وقد تقدمت لجنة التوفيق في تقريرها خريف ١٩٤٩م باقتراحات (أيدتها الجمعية العامة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٩م) استناداً إلى قرار التقسيم على أن تدار المدينة عن طريق مجلس وصاية يُكلف بإعداد دستور، وتشمل حدود المنطقة مدينة القدس والقرى والمدن المجاورة، وكانت أمريكا وانكلترا من المصوتين ضد القرار (مع أنهما في بادئ الأمر كانتا في جانب التدويل) وأعلن اليهود تحديهم للقرار بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩م[٢] وبدا المندوبون العرب منقسمين كما كانوا في لوزان حيث كانت كثرتهم في جانب التدويل، وتقدموا بتعديلات على المشروع. وأعلن مندوب الأردن باسم حكومته رفض التدويل والتجريد من السلاح والاستعداد لحماية الاماكن المقدسة، وأبرقت الحكومة الأردنية من عمان بالرفض، وأثيرت في الأردن وفلسطين حملة استنكارية ضد التدويل، وصدرت عن الملك تصريحات قوية بالرفض، وأعلن أنه سيصلي كل أسبوع مرة في الحرم القدسي ويبيت ليلة بسبيل توكيد تصميمه على عدم التخلي عن سلطانه على القدس والأماكن المقدسة فيها، وحمايته لها.[٣] وأجرى عوني عبد الهادي لقاء مع الملك عبد الله في عمان ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩م وتحدث الملك عن التدويل، وآلمه الحال من رؤساء الدول العربية لتمسكهم بمبدأ التدويل المضر (وكان قد نقل عن مندوب الأردن إلى الأمم المتحدة بأن إصرار الوفود العربية على

---

(١) Cattan, Palestine, the Arabs. p. 68 – 69.

(٢) Sofer, The Political Status.. p.77.

(٣) عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢/ ٢٧٩ – ٢٨٠.

التدويل قد نشأ لأنهم يخشون أن تنجح مساعي اليهود بأن يتخذ مجلس الأمن قراراً بتـدويل الأمـاكن المقدسة فقط، أي المدينة القديمة، فخشوا إذا هم صوّتوا ضد تدويل جميـع القـدس أن لا ينـال هـذا الاقتراح الأصوات اللازمة، فينجح عندئذ اقتراح اليهود بتدويل مدينة القدس)[1]. وفي خـلال اللقـاء طرح عوني عبد الهادي وجهة نظر الرؤساء، فهم "يخشون من أن ينقضّ اليهود يوماً ما على مدينـة القدس ويحتلوا ما بقي منها، وهم لذلك لا يريدون أن يتحملوا مثل هذه المسؤولية الكبرى التي هي في رأيهم أثقل من الجبال"، فردّ جلالته "ولكن نحن في رباط مع الانكليز قويّ، وفـي أي حالـة حـرب، فالانجليز يرسلون إلينا قواهم فور دعوتنا إياهم، وهذا إذا كان الاعتداء على شرقي الأردن أو على ما هو تحت نفوذنا من بلاد".[2]

استغل اليهود ما أوقعته مسألة تدويل القدس من بلبلة في الأوساط العربية لنشر أخبـار تقـارب واتصالات بين الأردن واليهود من أجل الوصول إلى تسوية. وكان الملك عبد الله، منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩م، بعد رحلته إلى إنكلترا وإسبانيا، قد خطب مشيراً إلى فكرة التسوية، وأنه عازم "على الـسعي لإيجاد الحالة السلمية المقتضية للحيلولة دون إحداث أعمال تسبب تكرر الشكوى والخـصام، واتّبـاع الخطة التي تبعث على احترام هذه المملكة المحبة للسلام المدافعة عنه الراغبة في أن تحيـا حيـاة لا عدوان فيها مع كل من جاورها"[3]. وبحث عوني عبد الهادي في لقائه مـع الملـك ١٧ كـانون الأول / ديسمبر ١٩٤٩م محاولة الاتفاق منفرداً على أساس إدخال بعض التعديل على الحـدود الحاضـرة، ورأى أن يقنع جلالته بصورة غير مباشرة للعودة عن هذه السياسة الانفرادية بقوله : " ولكن هناك أمـراً قـد يوصـل جلالتك إلى تحقيق ما ترمي إليه من أهداف سياسية كبرى، وهو اتحاد الدول الثلاث سوريا والأردن والعراق في دولة متحدة يرأسها الملك فيصل الثاني، ويكون للملك مجلس وصاية مكون مـن عبـد الله وعبـد الإلـه ورئيس

---

[1] عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٧٢.

[2] المصدر السابق.

[3] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢/٢٩٨ – ٢٩٩.

الحكومة السورية، على أن تعدّل المعاهدة الأردنية الانكليزية"، واشترط جلالته إذا تمت هذه الحالة أن تكون له قيادة الجيش الموحد.[١]

ومع تزايد الشائعات في الصحف العربية أوائل عام ١٩٥٠م عن أخبار الاتصالات والتسوية المنفردة، رغب عوني عبد الهادي في معرفة الموقف، وبعث للملك مستوضحاً. وجاء جواب الملك في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٠م.[٢] "... أما ما أشيع عن مذكرات صلح منفرد فخبر مشوّه، ولكن يعلم الجميع أن بين العرب واليهود هدنة غير مضمونة، وأن الأردن وحده يحمل عبء الجيش العراقي والجيش المصري، وعودة الخصام أمر محتمل في كل لحظة، والذي سيكون، إن شاء الله، هو استبعاد أي قتال لمهلة معينة إحكاماً للهدنة مع احترام خط الهدنة، وإجراء تصحيح إقليمي على يد لجان فنية، وتمكين اللاجئين من الدخول إلى الأقسام التي يحتلها العدو لتسوية أمور أملاكهم وأراضيهم أو متجمد أموالهم بأنفسهم أو بيد محامين يعينونهم، وعند الاختلاف فالحكومة الأردنية هي التي تباشر إحقاق هذا الحق، وفتح طريق بين القدس وبيت لحم، وفتح ميناء حرّ أردني لحيفا حتى يتعين تحديد الموانئ الأردنية التي ستكون تحت السيادة الفعلية، وأخذ تعويضات نقدية عن الأحياء العربية في القدس أو الأحياء نفسها، هذا مع تأمين منظمة الأمم من أن لا جدال مسلّح في الأراضي المقدسة، من ترفيه على اللاجئين ووضع أسس تجديد في كل نواحي الدولة. فترون من هذا أن التسوية الأخيرة مؤخرة، وأن التمكن والسلامة هذه وسائلها، ولا يكلّف الله نفساً إلا وسعها".

ويورد الملك في مذكراته دفاعاً عن ما نسب إليه من سياسة التسوية[٣] " ولقد راجت منذ وقت بعيد بعض الإشاعات عن نيّات التسوية هنا وهناك، ونحن كما قلنا قبل ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨م، لا نريد العدوان، ولكن متى دعينا إلى الدفاع عن الاوطان سنتقدم، ولقد فعلنا وكنا صادقين، وقلنا أيضاً: فإن جنحوا للسلم فاجنح لهما وتوكل على الله. وقد كنا نتوقع إيجاد حل للموقف إما بالاتفاق أو الانفراد إذا يئس من حمل

---

(١) عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٧٢.

(٢) المصدر السابق: ١٧٣.

(٣) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٤٢.

العرب على اتّباع السياسة الواقعية، ففي هذا منطق وحكمة. والناس إما أن يكونوا في حرب قائمة وإما في صلح وتسوية، فعلى غير هذين الحالين لا يستقيم الأمر... والحرب والسلم أمران يتناوبهما البشر حتى يوم القيامة... والعاقل من عرف الخطر فدفعه بقوة أو بحيلة، أما من بقي غير مستعد لحرب، أو غير مستعد لصلح فهو الذي ينتظر ساعة خروج روحه من جسده. وشهد الله أنني لم أدّخر وسعاً في تنبيه رجال العرب وممثّلي حكوماتهم إلى ما فيه النفع العام والمصلحة الوطنية وخير فلسطين بالذات، ولكن الآذان كان بها وقر وتوالت الخسائر والأضرار على فلسطين وأهلها".

ويعقب عزة دروزة على ما كان نشر ونقل عن الاتصالات بقوله[1] " إن الملك كان يتفاوض أولاً فيما أسماه ميثاق عدم اعتداء وتعديل للهدنة يمتد أجله خمس سنوات في نطاقِ مواد الهدنة بدلاً من تسمية ذلك مفاوضات صلح نهائي، وأن الملك حاول أن ينال كسباً ما من اليهود مثل استرجاع اللد والرملة والمجدل مع طريق حرّ إليها، وما أخذه اليهود من قرى المثلث العربي وأراضيه فلم يمكن ذلك، وكل ما أمكن أن يسلّم اليهود به رد نحو ١٠٠,٠٠٠ دونم مع بعض القرى من المثلث، وإعادة بعض الاقسام العربية خارج السور... وأن كل ذلك مقابل سماح الأردن لليهود بالعودة إلى حيّهم في المدينة القديمة، وبحرية زيارة حائط المبكى من قبل جميع اليهود، وفتح طريق الجامعة العبرية ومستشفى هداسا في جبل الطور المعروف بجبل سوكس الحصين، وفتح طريق القدس اللطرون القصيرة التي يسيطر على بعض نقاطها في الأردن". ويضيف دروزة عن وجهة نظر الأردن "إن هذا ليس صلحاً وإنما هو تعديل للهدنة وفيه خروج من الحالة المائعة القائمة التي ليست سلماً ولا حرباً... والتي تثير القلق والخوف من عدوان يهودي لا يمكن رده".

وخلال الأزمة التي أثيرت حول مسألة التسوية، دُعي مجلس الجامعة إلى دورته واكتفى الأردن بإرسال وزيره المفوض، وكانت المسألة أهم ما شغل المجلس ولجنته السياسية، وكان موقف النحاس باشا ( استلم الوزارة أوائل ١٩٥٠م ) شديداً في الأمر،

---

[1] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢٩٩/٢ ـ ٣٠٠.

ودُعيت حكومة عموم فلسطين مجدداً لحضور جلسات المجلس (كانت قد أهملت في الدورة السابقة مراعاة للأردن) كمظهر من مظاهر الاستياء، وبعث رئيس الوزارة الأردنية توفيق أبو الهدى بياناً عن طريق المفوضية المصرية في عمان إلى وزارة الخارجية المصرية (ومثله إلى أمانة الجامعة) لتهدئة الجو، حيث قرئ قبل اتخاذ المجلس أي قرار، والبيان يؤكد " أن الحكومة الأردنية لم تعقد أي معاهدة أو اتفاق أو أي شيء آخر من أجل الصلح أوعدم الاعتداء أوإجراء تسوية أو إعادة التعامل الاقتصادي والتجاري أو أي أمر جوهري آخر، وأن النية كانت متجهة في أواخر شباط / فبراير إلى إجراء تعديلات في اتفاقية الهدنة الدائمة بشرط أن لا تؤثر في صفتها وروحها... وأنها تصرّح بأنها لن تعمل أي شيء إلى أن تستقيل بعد الانتهاء من الانتخابات النهائية في منتصف شهر ابريل ".[١]

ووضعت اللجنة السياسية بعد دراسة البيان مشروع قرار تمت الموافقة عليه بالإجماع " استناداً للفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الجامعة وبناء على الملحق الخاص بفلسطين وبالنظر لما للقضية الفلسطينية من الأهمية والحيوية ولما كانت الدول عملت مجتمعة في تطوراتها ونظراً للخطر المشترك... قرر مجلس الجامعة بالاجماع: أنه لا يجوز لأي دولة من دول الجامعة أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي منفرد مع إسرائيل، أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الاتفاق معها". ووضعت اللجنة السياسية مشروعاً بالتدابير التي يجب اتخاذها بشأن الدولة المخالفة والمقررة في ١٣ نيسان / ابريل ١٩٥٠م "... أنه يترتب على صدور قرار اللجنة السياسية بثبوت المخالفة اعتبار الدولة المخالفة منفصلة عن جامعة الدول العربية وقطع العلاقات السياسية والقنصلية مع الدولة المنفصلة وإغلاق الحدود المشتركة معها، ووقف المعونات الاقتصادية والتجارية معها، ومنع كلّ اتصالٍ مالي أو تعامل تجاري مباشرة أو بالواسطة مع رعاياها". وكانت موافقة مندوب الأردن على القرار يعني عدول الأردن عن محاولتها، وانحسم الأمر بقوة وحزم.[٢] وبكلمة أخرى فإنّ هذا يعني أن السياسة العربية قد استقرت عند اعتبار الهدنة قائمة ودائمة وعدم التصالح أو التعاون أو الاعتراف

---

[١] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٣٠١/٢.

[٢] المصدر السابق: ٣٠١/٢ – ٣٠٣.

بإسرائيل، وهو أمر أزعج اليهود، فهم يعتمدون، نظراً لأن الصلح الجماعي يكاد يكون مستحيلاً، بـأنّ صلحاً أو اتفاقاً سلمياً منفرداً مع دولة ما من شأنه أن يفك الحصار المضروب عليهم، وأن هذا الحصار سينهار فيتابع بعضهم بعضاً كما حدث في مأساة مفاوضات الهدنة.[1] كما وجد الانكليز والأمريكيون في القرار عقبة في سبيل توطيد كيان دولة "إسرائيل" وبقاء حالة عدم الاستقرار في المنطقة (وقد توافق صدور قرار الجامعة العربية مع سعي الدولتين لإنشاء نظام دفاعي جديد في الشرق الأوسط يحافظ على مصالحهما الحيوية ويضمن الاستقرار في الشرق الأوسط).[2] وكرد على هذه السياسة سعت الدول العربية إلى تقوية أسباب الدفاع عن نفسها وإحكام التعاون بإيجاد ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (وضع في ١٣/٤/١٩٥٠م ووقع في ١٧/٦/١٩٥٠م، ولم توقعه العراق إلا في ٢/٢/١٩٥١م والأردن في ١٦/٢/١٩٥٢م بسبب أزمة توحيد الضفتين).[3]

---

[1] Shwadran, Benjamin, Israel – Jordan Tension, Middle Eastern Affairs, Vol. IV. No. 12, Dec. 1953, p. 386.

وظهر في عام ١٩٨٨م كتاب لمؤلف إسرائيلي عن المساعي السلمية بين الأردن وإسرائيل قُدمت من وجهة نظر إسرائيلية دون قراءات للمصادر العربية للتعرف على جوهر المسألة ومداها ودوافعها.

Shlaim, Avi , Collision Across the Jordan, King Abdullah, The Zionist Movment and the Partition of Palestine, Oxford University Press,. 1988.

[2] Lenczowski, George, The Middle East in World Affairs, Cornell University Press, Ithaca and London (4th edition)1980, p. 795.

[3] أحمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر: ٥٥٥ – ٥٥٩.

## ١٠ – توحيد الضفتين:

لقد كان الخوف من العدوان اليهودي من الاسباب القوية التي كانت تدفع الأردن إلى الاتصالات والمفاوضات، وجاء ضم هذا الجزء العربي من فلسطين (الذي تم بعد أيام قليلة من قرار الجامعة العربية) أمناً من هذا الخوف وخاصة بعد أن أعلنت بريطانيا شمول معاهدة التحالف بينها وبين الأردن للأقسام المنضمة. وكانت الحكومة الأردنية لا تزال، وقبل صدور قرار الجامعة العربية ورغم الاحتجاجات العربية، مستمرة في إجراءات التوحيد،[١] ففي ١٤ آذار/ مارس ١٩٤٩م أُلغي الحكم العسكري الأردني في فلسطين وحلّت محلّه إدارة مدنية، وفي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر صدر قانون أردني منح الملك عبد الله السلطات والاختصاصات التي كانت تتمتع بها الحكومة البريطانية، وفي ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩م ألغي منصب الحاكم العسكري العام وعين متصرفون للمناطق العربية من فلسطين ألحقوا بوزارة الداخلية الأردنية، كما ألغيت الجمارك والجوازات بين الضفتين وسُوّي في المركز والحقوق بين سكانهما، ومنح الفلسطينيون جوازات أردنية. وفي مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠م أُعلن حل مجلس النواب الأردني وإجراء انتخابات جديدة تشمل الضفتين وخصص عشرون مقعداً في المجلس النيابي وستة في مجلس الشيوخ لكل منهما بالتساوي. وفي ١١ نيسان / ابريل ١٩٥٠م جرت الانتخابات واجتمع مجلس الأمة (النواب والأعيان) برئاسة توفيق أبو الهدى، وفي ٢٤ نيسان/ ابريل استمع إلى خطاب العرش[٢] معبّراً عن سرور الملك لافتتاح مجلس الأمة، وقد جمع بين ضفتي الأردن منبثقاً عن إرادة شعب واحد ووطن واحد وأمل واحد "... وأن الاردن كالطائر جناحاه شرقيه وغربيه ومن حقه الطبيعي أن يجتمع شمله ويتلاقى أهله، بل إنكم لتعلمون يا أعيان الأمة ونوابها أن وحدة الضفتين حقيقة قومية وواقعية، أما أنها حقيقية قومية فثابت من تشابك الاصول والفروع والتحام المصالح الحيوية ووحدة الآلآم والآمال. وأما أنها حقيقة واقعية فثابت في قيام روابط اتحاد وثيقة بين الضفتين منذ عام ١٩٢٢م أي منذ ثمانية وعشرين عاماً، تلك الروابط الملحوظة

---

[١] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٣٠٧/٢ – ٣٠٩.

[٢] عبد الله بن الحسين ، الآثار الكاملة: ٢٤٦ – ٢٤٧.

المهمة التي اشتملت على وحدة النقد والدفاع المشترك والارتفاق في الموانئ وتوطيد أمن الحدود وتسهيل الحواجز الجمركية والسفرية على أساس وحدة المصالح والتبادل الثقافي والتشريعي، مما جعل لكل من الضفتين مركزاً ممتازاً خاصاً في الضفة الأخرى، حتى إذا تخلّت بريطانيا العظمى عن انتدابها على فلسطين المقتطعة من الوطن الأم، وعصفت عواصف النزاع العربي الصهيوني، كان لا بد م تثبيت الحقوق العربية ودفع العدوان بتعاون عربي عام. وإن ماحصل بعد قبول الهدنة الدائمة من خلاف في وجهات النظر كان سببه إغفال الواقع الأردني الفلسطيني بسبب دعايات وتوجهات خاصة كانت حكومتي وما زالت تعمل على معالجتها بالحكمة والصبر وبروح المودة والثقة".

ورد مجلس الأعيان على الخطاب مؤيداً التوحيد "وأن هذه الوحدة إنما كانت صدى إرادة قوية ورغبة وطنية كما كانت الوقاء من كوارث علّمتنا التجارب إلى أي مدى تذهب، مما لو سبق حدوثه، ولو كانت للناس الجرأة الضرورية للقيام بمثله فيما مضى لتجنب العرب هذا المصير". أما ردّ مجلس النواب فقد تضمن دلالة التوحيد مع الحرص على نيل الموافقة العربية "إنه لمن دواعي الاطمئنان والثقة أن يتم هذا التوحيد دون أن يكون له أي مساس بحقوق العرب في فلسطين بأكملها أو أي أثر على التسوية النهائية لقضيتها، بل يجيء هذا التوحيد معززاً للدفاع عن عدالة قضيتها وحافزاً لمضاعفة الجهود من أجل الوصول إلى تسوية عادلة تحفظ الحق والكرامة بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة".[١]

وصادق مجلس الأمة في ٢٤ نيسان / ابريل على الوحدة التامّة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واندماجهما في دولة واحدة على رأسها صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين، وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري، والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين، واستند المجلس في قراره إلى "حق تقرير المصير وإلى واقع ضفتي الأردن الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية وضرورات مصالحهم المشتركة ومجالهما الحيوي[٢]". ورفع القرار إلى الملك فقبل إرادة الأمة وصودق على

---

[١] عبد الله بن الحسين ، الآثار الكاملة: ٢٥٣ – ٢٥٤.

[٢] المصدر السابق: ٢٥٥ – ٢٥٧.

القرار رسمياً وأبلغ إلى الدول العربية والأجنبية.

ولم تكن الجامعة العربية قد أبدت أي اعتراض حين بدأت إجراءات التوحيد (حتى لقد أهملت دعوة حكومة عموم فلسطين ١٩٤٩م بناء على اعتراض الوفد الأردني رغم احتجاجها)[١]. وكان الأردن يعتبر هذا تشجيعاً للإجراءات التي سار عليها، وخاصة أن مسألة التسوية والمفاوضات كانت تستقطب الاهتمام، مع أن الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين ظلتا تلفتان النظر بمذكرات واحتجاجات. ولكن بانعقاد دورة مجلس الجامعة أوائل نيسان / ابريل ١٩٥٠م[٢] قوي الاعتراض وبحث المجلس مشروع قرار (خالفه الأردن) فيه تأكيد لقرار سابق في ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٤٨م، "إن دخول الجيوش العربية لفلسطين لإنقاذها يجب أن يُنظر إليه كتدبير مؤقت خالٍ من كلّ صفة من صفات الاحتلال أوالتجزئة لفلسطين. وأنه بعد إتمام تحريرها تسلّم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون". على أن الأردن تابع إجراءاته – رغم الإنذار – بوجوب فصل الأردن من الجامعة إذا نفذ فكرته، وخلال قيام الملك بجولاته في مدن فلسطين (قبل اجتماع مجلس الأمة الأردني ندّد بالجامعة العربية لاعتراضها على التوحيد وتجاهلها وقائع الأمور، وأن القرار الذي تتمسك به الجامعة قد أصبح لغواً بعد توقيع الهدنة الدائمة وقبول الجامعة قرار التقسيم. ولمّا صدر قرار التوحيد في ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٥٠م، ولم يكن مفاجئاً للدول العربية، اعتبرته الجامعة غير شرعي، ولكن العراق اعترف بالتوحيد فوراً وقرر مجلس الأمة العراقي تهنئة الأردن.

وازدادت الحملة على القرار وتصدرتها الهيئة العربية العليا والحكومة المصرية، ودعت الأخيرة مجلس الجامعة في ١١ أيار/ مايو للاجتماع، وحضر الوفد الأردني مع توجيهات للاقناع والتهدئة، وساعده وفد العراق. وبعث الملك عبد الله إلى المجلس برقية

---

[١] اكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة ١١: ٦٦٣، (مذكرة احتجاج من حكومة عموم فلسطين إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٤٩/١٠/١٧م) وعن تمثيل حكومة عموم فلسطين في الجامعة العربية انظر: عوني عبد الهادي، أوراق خاصة: ١٨٢ ـ ١٨٥.

[٢] عن ملابسات أزمة التوحيد في مجلس الجامعة العربية نيسان / ابريل ١٩٥٠م: عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٢/ ٣١٠ – ٣١٦.

تفيد أن التوحيد لا يؤثر على التسوية النهائية للقضية، وأنه حريص على بقاء الأردن عضواً في الجامعة، وأنه مستعد للدخول في حرب مع إسرائيل مرة أخرى إذا رأت الجامعة ذلك. وتدخل وزير الخارجية العراقي بالقول إن المصلحة تقضي بتفادي انهيار الجامعة بإقصاء الأردن عنها، وأنه طلب من بغداد التوسط لدى الملك ليصدر توكيداً بأن التوحيد ليس نهائياً، وأنه بمثابة وضع الجزء العربي تحت وصايته، وردت بغداد بتأييد برقية عبد الله. وظلّ النحاس باشا متشدداً، فقررت اللجنة السياسية في مطلع أيار / مايو بإجماع الآراء (عدا الأردن) أن ما وقع من الحكومة الأردنية هو إخلال بقرار مجلس الجامعة ١٢ نيسان / ابريل ١٩٤٨م، ووافقت أربع دول (سوريا والسعودية ولبنان ومصر) بفصل المملكة الأردنية من عضوية مجلس الجامعة، وطلب مندوبا العراق واليمن تأجيل الاجتماع للرجوع إلى حكومتيهما. وفي مجلس الجامعة ١٢ حزيران/ يونيو دافع مندوب الأردن عن موقف بلده، وأنه لا يخالف الميثاق، وطلب إحالة الأمر إلى محكمة عدل عربية، ولم يكن في نية الأردن التراجع، وأعلن مجلس الأمة الأردني تمسكه بالقرار في نطاق التحفظات التي انطوت عليه.

وبُذلت جهود من قبل العراق ولبنان في سبيل حل المشكلة، وعرض العراق صيغة وافق عليها الاردن "... إن ما قامت به الحكومة الأردنية توحيد ضفتي الأردن كان لضرورة الدفاع عن المنطقة بأجمعها، ولأسباب اقتصادية وسياسية وقومية تتصل به مباشرة. ومع ذلك فالحكومة الاردنية تعلن بأن هذا التوحيد سوف لا يؤثر – بوجه من الوجوه – في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية". وقدم لبنان صيغة أخرى بالمعنى نفسه تقريباً ووافق عليها الأردن. (صدر عن الحكومة الأردنية بلاغ في ٢٨ أيار / مايو أشار إلى أنه (الأردن) حصل على موافقة ضمنية من الدول العربية منذ أيلول / سبتمبر ١٩٤٩م). واجتمع مجلس الجامعة في ١٢ حزيران / يونيو ١٩٥٠ م للنظر في الأمر، ولم يرسل الأردن وفداً، واكتفى ببرقية وزير الخارجية الأردنية وفيها تأكيد بتمسك مجلس الأمة بالوحدة، مع الإشارة إلى التحفظ الوارد في القرار التاريخي بإعلان الوحدة "المحافظة على كافة الحقوق العربية بفلسطين.... الخ". ويبرر عدم حضور الأردن المناقشة هو لإبقاء الجو بعيداً عن أي تأثير أردني، مع تأكيد استعداد الحكومة للنظر في قرار المجلس بروح التعاون، ولدى اجتماع المجلس (بغياب الأردن) في ١٧ حزيران / يونيو عَرض صيغة جديدة اعتبرت مقبولة من الجميع "ولما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها

بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين، ورفضت كلّ حل يقوم على أساس تجزئتها، فإن المملكة الأردنية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني إليها إنما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية، وأنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها، على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل في شأنه ما تقرره بالاجماع دول الجامعة الأخرى، وبذلك تكون قد تحققت الأهداف التي سعت إليها الدول العربية في قراراتها السابقة الرامية إلى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان".

لم يتخذ المجلس قراراً حتى تتاح الفرصة لعرض الصيغة على الأردن والحصول على موافقته لإنهاء المشكلة. ولاحظ الأعضاء أن الصيغ هي لحل المشكلة وليس من شأنها أن تؤثر فيما تم من جانب الأردن، وتم الاتفاق على تعليق الأمر إلى اجتماع المجلس القادم على أن يكون مفهوماً أن المشكلة تعتبر محلولة إذا وافق الأردن على الصيغة الجديدة. ونال الاردن بذلك اعترافاً عربياً، وأنهى مجلس الجامعة بقراره خلافاً حادّاً حول إجراءات التوحيد، وبهذا اعتبرت الضفة الغربية وديعة لدى الأردن. وأنهيت أي مطالبة لحكومة عموم فلسطين بأن يكون لها دخل في شؤون الضفة الغربية،[١] وكان موقف الأردن حاسماً تجاه حكومة عموم فلسطين مبنياً على رفض الاعتراف بها (منذ عام ١٩٥٠م لم تعد دعوة رئيس حكومة عموم فلسطين لحضور جلسات الجامعة العربية بصفته رئيساً للحكومة، بل تمثيل عرب فلسطين). ويعتبر الملك عبد الله في مذكراته[٢]، الهيئة العربية العليا، راعية حكومة عموم فلسطين، هي وراء قضية الاعتراض على وحدة الضفتين "وهي ليست لها أية خبرة بسياسة الناس والدفاع عن الأوطان، والمسؤولية التي تصدّر لها الرجال في داخل البلاد وفي أمورها الخارجية".

لقد كان من الطبيعي، بعدما جرى في فلسطين ١٩٤٨م، وبسبب الامتداد الجغرافي والعلاقات الاقتصادية والبشرية أن تتجه الضفة الغربية نحو شرقي الأردن، وإلى

---

[١] عصام سخنيني، فلسطين الدولة: ٢٢٥.

[٢] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٤٤.

الضفتين توجهت أفواج اللاجئين بكل ما حملته من آثار اقتصادية (قدر عدد اللاجئين الى الضفة الغربية ٤١٨,٤٨٨ نسمة وإلى الضفة الشرقية ...، ١٠٠٠٠٠.)[١]. ونتج عن الوحدة الأردنية الفلسطينية تغيّر في الحقائق السياسية والاجتماعية التي تقوم عليها المملكة، وكان حجم الضفة يؤهلها لأن تكون الثقل الرئيسي في العلاقة الجديدة بين الضفتين، وغدت أغلبية السكان من الفلسطينين، وحظيت قيادات فلسطينية بمواقع مسؤولة، وأصبح لطبقة التجار والمّلاك في الضفة الغربية وزن في المجتمع.[٢] إلا أن غالبية الفلسطينيين كانوا من المهاجرين الجدد الذين فقدوا موارد عيشهم، ولم تكن المعونات المقدمة من الأمم المتحدة تكفي حاجتهم وظلوا يتطلعون إلى العودة. وقام أفراد منهم بعمليات متفرقة وراء خطوط الهدنة كمحاولة مبكرة لتحقيق حلم العودة، وكانت غالبيتهم من سكان قرى الحدود، دفعهم الفقر والمرارة إلى أن يعبروا تسللاً إلى قراهم لإعادة الاتصال بأقربائهم أو زيارة أراضيهم الزراعية على الجانب الآخر من خطوط الهدنة. واتخذت القوات الاسرائيلية من حوادث التسلل مبرراً لشن حملاتها العدوانية على القرى الأردنية القريبة من خطوط الهدنة.[٣] ورغم خشية الحكومة الأردنية من تجدد الحرب، فقد عملت على تنظيم قوات الحرس الوطني منذ صيف ١٩٤٩م من الفلسطينيين الذين يشغلون مناطق الحدود، وأصبح الحرس الوطني قوة مسلحة تحت قيادة الجيش.[٤]

وتعاملت الحركة الوطنية الأردنية من أبناء الضفتين مع الواقع الجديد باعتباره واقعاً أردنياً فلسطينياً مشتركاً ومتداخلاً، وليس على أساس واقع شرقي أردني منفصل أو فلسطيني مستقل، والمعارضة الأردنية التي كانت ضعيفة وغامضة في أفكارها السياسية اشتدت مع الوحدة وأصبحت اكثر نشاطاً وفاعلية. ونجح على الصعيد النيابي في

---

(١) Wilson, King Abdullah,. … p. 190 – 191في أيار / مايو ١٩٤٩م قدر عدد السكان الأصليين في الضفة الغربية ٤٣٣،٠٠٠ وفي الضفة الشرقية ٤٧٦،٠٠٠.

(٢) جميل هلال، الضفة الغربية: ١٧ – ٦٦ ( عن التغيرات الناجمة عن توحيد الضفتين).

(٣) Cattan , Palestine , the Arabs, .. pp.61 – 62 .

(٤) Vatikiotis, P. J. , Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921 – 1957, New York, Praeger 1976, pp. 79 – 80.

انتخابات ١٩٥٠م بعض عناصر المعارضة الوطنية، وتلخصت مطالبها في إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٤٨م، وتحويل الجيش إلى جيش وطني، والسماح بتأسيس الأحزاب والجمعيات، ودعا البعض إلى قيام وحدة عربية خاصة مع العراق وسوريا[١]. وعارض اليهود عملية التوحيد لأنهم رأوا فيها عقبة في طريق مآربهم ومطامعهم، وخاصة في زوال خوف الأردن الذي كان يحفزه إلى مصالحتهم، وبحث برلمانهم الموضوع، وأعلنت حكومتهم أنها لا تعترف بالضم، وأنها تعتبره عملاً من أعمال العداء، وأنها كانت مستعدة لقبول خطوط الهدنة الحالية أساساً للتسوية الإقليمية مع الأردن، ولكن هذا لم يتم، ولذلك فهي لا يمكنها أن تهمل مصير منطقة مرتبطة بالدولة اليهودية عسكرياً وتاريخياً.[٢]

وكانت خطوة التوحيد قد أدت إلى نشوء وضع جديد بالنسبة لبريطانيا بصفتها حليفة للمملكة، وقررت الاعتراف رسمياً بالوحدة وأن تعد أحكام معاهدة التحالف المعقودة مع الأردن ١٩٤٨م سارية على جميع الأراضي التي تضمها الوحدة، غير أن الأمر كان يستدعي إيضاحاً في نقطتين: الأولى تتعلق بالحدود بين هذه الأراضي وإسرائيل التي لم يتقرر مصيرها بعد بصورة نهائية، لأنها حدود هدنة دائمة، الثانية تتصل بالقدس، ويشمل الجزء المتحد مع المملكة الأردنية جزءاً من المنطقة الداخلة في مشروع تدويل القدس( ١٩٤٨/١٢/٩م). وقررت الحكومة البريطانية "أنه لا يسعها – ما دام مصير هذه المنطقة لم يتقرر بعد – الاعتراف بسيادة الأردن على أي جزء منها، وإن كانت تعترف بأن الأردن يباشر سلطة فعلية في الجزء الذي يحتله. ولذلك ترى أن معاهدة التحالف الأردنية البريطانية تسري أحكامها على هذا الجزء، ريثما تباشر هيئة الأمم سلطة فعلية فيه". كما أوضحت الحكومة أنها لا تنوي إنشاء قواعد عسكرية في منطقة فلسطين المتحدة مع الأردن. ولجأت بريطانيا إلى مختلف الطرق الدبلوماسية لحمل الأمم المتحدة على الاعتراف بالاتحاد الأردني الفلسطيني الجديد، وفي ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٥٠م قررت الحكومة البريطانية اعترافها الكامل باسرائيل (كانت قد اعترفت

---

[١] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٩٢ – ١٩٥.

[٢] عزة دروزة، القضية الفلسطينية: ٣٢٩/١.

بها اعترافاً واقعاً بداية عام ١٩٤٩م). والأردن (بعد توحيد المملكة مع ذلك القسم الذي كان من فلسطين سابقاً ويشرف عليه الأردن) في آن واحد، على شرط تعيين الحدود نهائياً بين البلدين بالتسوية النهائية بينهما.[١] واستأنفت بريطانيا شحن الأسلحة إلى الأردن وبقية الدول المرتبطة معها بمعاهدات، في محاولة لاستعادة سمعتها في العالم العربي بعد الحرب العربية الاسرائيلية، وهذا ما أحدث شقاقاً في مواقف الدول العربية حول جدوى العون البريطاني الوارد ذكره في المعاهدات في حالة تفجر النزاع مجدداً مع إسرائيل.[٢]

وقد يكون قلق إسرائيل من التوحيد هو الذي دفع بريطانيا – بالاتفاق مع الولايات المتحدة وفرنسا – إلى اصدار البيان الثلاثي في ٢٥ أيار / مايو ١٩٥٠م. وأشار البيان إلى مسألة التزويد بالأسلحة للدول العربية ودولة اسرائيل من أجل قضايا الدفاع، وحذر البيان دول المنطقة "اذا وجدت الحكومات أن أية دولة من هذه الدول تستعد لخرق الحدود وخطوط الهدنة فلن تتردد، بصفتها أعضاء في الأمم المتحدة، في العمل، سواء في نطاق الأمم المتحدة أو خارج نطاقها، للحيلولة دون هذا الخرق". واستقبلت اسرائيل البيان بالارتياح لأنها تعامل على قدم المساواة مع الدول العربية، بينما رأى العرب البيان خطة للمحافظة على الهيمنة الغربية بالتدخل لو حدث اختراق صهيوني. وأظهر البيان عداء الدول الغربية لأي محاولة وحدة،[٣] وكان المقصود بذلك الدعوة للمشاريع الهاشمية: وحدة سوريا الكبرى واتحاد الهلال الخصيب، (وكانت المنطقة قد شهدت في تلك الفترة تحركات للدعوة لتلك المشاريع ). لذلك كان الهاشميون أول من ناهض هذا البيان، فانتقد وزير خارجية العراق البيان مؤكداً أن مشكلات الحدود بين الدول العربية لا تعني أية دولة أجنبية، وأن تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول العربية ليس لغرض سوى مصلحة إسرائيل، وأكد الملك عبد الله أن البيان الثلاثي لن يمنع قيام الاتحاد الذي

---

[١] علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية: ١٩٠ – ١٩١.

[٢] المصدر السابق: ٢١٢ – ٢١٣.

[٣] المصدر السابق: ٢١٣.

ترنو إليه الدول العربية. وأعلنت جامعة الدول العربية رفضها للبيان، وأكد مجلس الجامعة في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٠م أنه ليس لغير الدول العربية الحق في المحافظة على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.[١]

وجاء الرد العملي للبيان الثلاثي تجديد الملك عبد الله تطلعه لإنشاء الوحدة السورية والتي يراها خطوة نحو الوحدة العربية، والسبيل لمواجهة الوجود الصهيوني في فلسطين. وفي كلمة ألقاها الملك بمناسبة زيارة وفد سوري برئاسة ناظم القدسي (رئيس الوزارة السورية) في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠م[٢] أشار إلى أن الوحدة السورية هي الردّ على الخطر "وها نحن نرى اليهود في جنبنا على حدود طويلة كالشوكة في العين والخاصرة، ومن الغريب أن المجموعة العربية ما تزال تركز جهودها وآمالها على الجامعة العربية. وما تزال تتردد في تصفية الحالة القائمة فيما بينها... وها هم اليهود إلى جوارنا، ونحن تحت تهديدهم الدائم. وعندهم جيش وطيران ورؤوس أموال، وعلاوة على ذلك تؤيدهم أمريكا وأكثر دول أوروبا". ويخاطب الوفد السوري "... إن الموقف بين أيديكم.. فاليهود خطر دائم علينا قبل غيرنا من الأقطار العربية، ولكني أنا وشعبي نقف بالمرصاد، ولن نتلكأ لحظة واحدة عن القيام بواجب الدفاع عن كل شبر من أرضنا، وأنتم تعلمون أن بيننا وبين بريطانيا محالفة، وقد تعهّدت بالدفاع عن حدودنا الحالية بعد انضمام القسم الشرقي من فلسطين إلينا، ومع ذلك فإنّ لدينا القدرة والكفاية على الدفاع، وعهد الانكليز بالدفاع قائم إذا شن اليهود هجوماً علينا، ولكن لا أظن أن هذا الهجوم يقع، لأن اليهود لا يريدون إثارة مشكلة لا يدرون إلى أين تنتهي. وأمام هذا الخطر لا بدّ لنا من تفاهم يجعل بلاد الشام في كل أجزائها تغضب معاً وترضى معاً، وتقاتل معاً، وتصالح معاً. فاعملوا لما يحقق هذه الأمنية". وفي كلمته يشير إلى الحملة ضده في أوساط الجامعة العربية وإلى من "عاكس الأماني القومية العربية بالتحمس لتدويل القدس، أفلا يعرفون أن هذا التدويل سيؤدي إلى ضياع المدينة المقدسة والخليل ونابلس أيضاً، ثم لماذا أثاروا ضدّنا حملة شعواء مغرضة؟ ونحن الذين جاهدوا وضحوا

---

[١] علي محافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية.

[٢] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٧٠ – ٢٧٤.

حتى حفظوا ما بأيديهم من فلسطين العرب! وهل تَحْسن سمعتنا عندهم إذا وضعنا تلك الأقسام لقمة سائغة للأغيار؟ عليكم أن تزوروا تلك المناطق لتقدّروا التضحية التي قدّمها الجيش العربي الأردني والمسؤوليات الجسام الملقاة على كاهله. زوروا اللاجئين في خيامهم. زوروا الفلاحين في قراهم. اسألوا من لقيتم عن حالتهم.. وبعد أن تدرسوا الوضع كاملاً قرروا ما تريدون للمّ الشعب وتطبيق الوحدة السورية.. لذا ستصبح بلادنا وفيها القوة، يملكها خيار الرجال. ولنا في معركة فلسطين عبرة ودرس، إذ لم يصدنا عن بلوغ الغاية إلا عدم وجود السلاح والعتاد ونقصان الرؤوس المدبرة والقيادة الموحدة الحقيقية".

لقد ظل الملك عبد الله إلى حين غيابه المفاجئ عن المسرح السياسي في ٢٠ تموز / يوليو ١٩٥١م يرى أن لا سبيل لتلافي الخطر اليهودي إلا بالوحدة، مدركاً أنه ما كان لليهود ليصلوا إلى هذه الحالة لو كانت للدول العربية قيادة موحدة وعزيمة صادقة، وكان شهر أيار ١٩٤٨م موعد نهاية اليهود كمجموعة ذات خطر على العرب"[١]. وأدرك بنظره الثاقب هول ما حلّ بالعرب نتيجة القضية الفلسطينية، ويصفها بأنها "كارثة العرب التي لحقت بهم في زمنهم الأخير" ويعزو أسبابها[٢] إلى أن "معالجتها كانت على أيدٍ متحدة متعاونة من الجانب اليهودي في الدخول والانشاء والسعي إلى التحرر ثم التملك"، أما معالجة الجانب العربي للمسألة الفلسطينية، فيصفه الملك بأنه "دون سعي إلى فهم الحقيقة ومرامي اليهود والتشبثات التي كانت الصهيونية تسيرعليها، والصلف القولي في السياسة العربية، والدفاع بالأقوال لا بالأفعال، والاستجداء ممن يؤثر وعد بلفور على حق العربي في فلسطين".

---

[١] عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة: ٢٧٧.

[٢] المصدر السابق: ٢٤١.

# ثبت المصادر والمراجع

## أولاً : العربية:


١- أحمد الشقيري،

حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء، دار العودة، بيروت، ١٩٧٠م.

٢- أحمد طربين،

الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر ١٨٠٠ – ١٩٥٨م، دمشق ١٩٧٠م.

٣- أسعد داغر،

مذكراتي على هامش القضية العربية، القاهرة ١٩٥٩م.

٤- أكرم زعيتر،

وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ – ١٩٣٩م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٩م.

٥- بيان نويهض الحوت،

القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ – ١٩٤٨م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

٦- جريدة الدفاع (دمشق)،

الأعداد: (٥٠، ٦٥) بتاريخ ٩ و ١٩٢٠/٣/٢٨م.

٧- جريدة العاصمة،

الأعداد: (٦٦) تاريخ ١٩١٩/١٠/١٣م و (٧٤) تاريخ ١٩١٩/١١/١١م.

٨- جريدة العرب (القدس)

الأعداد الصادرة في: ١٩٣٢/٩/٢٤م و ١٩٣٣/١/٢١م و ١٩٣٣/٥/١٣م و ١٩٣٣/٥/٢٧م.

٩- جريدة القبلة (مكة المكرمة)
الأعداد: ١٨٢ و ١٨٣ بتاريخ ١٩١٨/٣/١٣م و ١٩١٨/٥/١٤م.
١٠- جميل هلال،
الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨ - ١٩٧٤م)، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧٥م.
١١- جورج أنطونيوس،
يقظة العرب، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد، والدكتور إحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م.
١٢- خيرية قاسمية،
أ- الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠ م، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م.
ب- خصائص الحركة العربية في الفترة بين الحربين العالميتين، مجلة قضايا عربية، بيروت، العدد الخامس، السنة السادسة، أيلول ١٩٧٩م (عدد خاص).
ج-فلسطين في سياسات البلاد العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٨م، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢١)، تشرين الأول ١٩٨٠م.
د- محاولة في العمل العربي المشترك لم تتم: المؤتمر القومي العربي العام ١٩٣٣م، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، عدد (٤٤) أيلول ١٩٨٨م.
ه- المكتب العربي في القاهرة (قراءة في الوثائق البريطانية)، مجلة دراسات تاريخية، لجنة كتابة تاريخ العرب، جامعة دمشق، العدد (١٧/١٨).
و- النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (١٩٠٨ - ١٩١٨م)، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٣م.

١٣- سليمان موسى،

أ- صفحات مطوية (مفاوضات المعاهدة بين الشريف حسين وبريطانيا ١٩٢٠ – ١٩٢٤م)، وزارة الثقافة والشباب، عمّان، ١٩٧٧م.

ب- المراسلات التاريخية ١٩٢٠ – ١٩٢٣م (الثورة العربية الكبرى) المجلد الثالث، عمّان، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٧٨م.

١٤- شفيق ارشيدات،

فلسطين، تاريخاً وعبرة ومصيراً، القاهرة، دار الكتاب العربي.

١٥- شكيب أرسلان،

السيد رشيد رضا وإخاء أربعين سنة، دمشق ١٩٣٧م.

١٦- عبد الله بن الحسين،

الآثار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣م.

١٧- عزة دروزة،

القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٩٥٩م.

١٨- عزة طنوس،

الفلسطينيون، ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٨٢م.

١٩- عصام سخنيني،

فلسطين الدولة – جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، نيقوسيا، مركز الأبحاث،١٩٨٥م.

٢٠- علي محافظة،

العلاقات الأردنية البريطانية (من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة)، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣م.

٢١- عوني عبد الهادي،
أوراق خاصة (إعداد خيرية قاسمية) بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٤م.
٢٢- فاضل الجمالي،
دراسات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي، بيروت، دار الكاتب الجديد، ١٩٦٤م.
٢٣- محمد أمين الحسيني،
تصريحات وأحاديث، حقائق عن قضية فلسطين، القاهرة، الهيئة العربية العليا، ١٩٥٧م.
٢٤- محمد علي الطاهر،
معتقل هاكستب، مذكرات ومفكرات، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٥٠م.
٢٥- يوسف الحكيم،
سوريا في العهد الفيصلي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦م.

**ثانياً: الأجنبية:**

1- Hourani, Albert.

Arabic Thought in the Liberal Age, 1798 – 1939.

Oxford University Press, 1962.

2- Jeffries, J.

Palestine, the Reality.

London, Longmans – Green, 1939.

3- Weizmann, Chaim.

Trial and Error.

New York, Schochen, 1949.

4- Tibawi, Abdul Latif.

Syria from the Peace Conference to the Fall of Damascus.

Islamic Quarterly, Vol. XI July – Dec. 1967.

5- Lansing, Robert.
The Big Four and Others at the Peace Conference.
London, 1922.

6- Butler, R. and Woodward, E.L. (eds.).
Documents on British Foregin Policy, 1919 – 1939.
1st . Series, Vol. IV, London 1952.

7- Howard, Harry.
The King – Crane Commission: An American Inquiry into the Middle East.
Beirut, 1963.

8- Zeine, N. Zeine.
The Struggle for Arab Indepedence.
Beirut 1960.

9- Newton, Frances.
Fifty Years in Palestine.
Wortham, England, Coldharbour Press, 1948.

10- Husri, Khaldoun
King Faysal I and Arab Unity 1930 – 1933.
Contemporary History, Vol. 10, No. 2, April 1975.

11- Goma'a, Ahmad.
The Foundation of the League of Arab States.
Longman, London, 1977.

12- Palestine Royal (Peel) Commission Report.
Great Britain, Colonial Office, Cmd, 5479, London, July, 1937.

13- Furlonge, Geoffrey.
Palestine is My Country (The Story of Musa Alami)
John Murray, London, 1969.

14- Wright, Esmond.

Abdullah's Jordan, 1947 – 1951.
The Middle East Journal, Washington, Autumn 1951.
15- Wilson, Mary.
King Abdullah, Britain and the Making of Jordan.
Cambridge Middle East Library, 1987.
16- Cattan, Henry.
Palestine, The Arab and Israel.
Longmans, London, 1969.
17- Sofer, Naim.
The Political Status of Jerusalem in the Hashemite Kingdom of Jordan, 1948 – 1967.
Middle Eastern Affairs, Vol . 12, No. I, January 1976
18- Shwadran, Benjamin.
Israel – Jordan Tension.
Middle Eastern Affairs, Vol. IV, No. 12, Dec. 1953.
19- Shlaim, Avi.
Collision Across the Jordan, King Abdullah, The Zionist Movement and the Partition of Palestine
Oxford University Press, 1988.
20- Lenczowski, George.
The Middle East in World Affairs.
Cornell University Press, Ithaca and London (4th edition), 1980.
21- Vatikiotis, P.J.
Politics and the Military in Jordan – A Study of the Arab Legion, 1921 – 1957.
New York, Praeger 1976.



# كشاف الأعلام


الذخيرة العربية

– أ –



– ب –

- ت -



- جـ -

## - غ -

- م -



- ن -

## - هـ -

- و -



- ي -



# كشاف الأمكنة


الذخيرة العربية

## - أ -

## - ج -



## - ح -



## - خ -

**- ق -**

- ل -



- م -

## - ن -

# فهرس المحتويات



منشورات

لجنة تاريخ الأردن

رقم (٥٢)

شوّال ١٤١٦ ه

آذار (مارس) ١٩٩٦م

**لجنة تاريخ الأردن**

**بواسطة**

**المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية**

**(مؤسسة آل البيت)**


| | |
|---|---|
| العنوان البريدي | : ص.ب (٩٥٠٣٦١) عمّان ١١١٩٥ |
| العنوان البرقي | : آل البيت – عمّان |
| التلكس | : 22363 Albait Jo, Amman – Jordan |
| الفاكس | : ٨٢٦٤٧١ – ٦ – ٩٦٢ |
| الهاتف | : ٨١٥٤٧١ – ٨١٥٤٧٤ (٦ – ٩٦٢) |

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٠٨٣/ ١٠/ ١٩٩٥)

# منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن

| التسلسل | الكتاب | المؤلف | الثمن (بالدينار الأردني) |
|---|---|---|---|
| | **أولاً: سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن:** | | |
| ١ | الأردن في العصور الحجرية (الطبعة الثانية) | الأستاذ الدكتور زيدان كفافي | ٤,٠٠٠ |
| ٢ | جنوبي بلاد الشام: تاريخه وأثاره في العصور البرونزية | الأستاذ الدكتور خير نمر ياسين | ٤,٠٠٠ |
| ٣ | تاريخ الأردن منذ الفتح الاسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي | الأستاذ الدكتور محمد خريسات | ٢,٥٠٠ |
| ٤ | قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية | السيد عليان الجالودي والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت | ١,٥٠٠ |
| ٥ | النشر والمطابع والمكتبات | الدكتور فاروق منصور | ١,٠٠٠ |
| ٦ | الأردن: دراسة جغرافية (الطبعة الثانية) | الأستاذ الدكتور صلاح الدين البحيري | ١,٠٠٠ |
| ٧ | التعليم العام في الأردن | الأستاذ الدكتور أحمد يوسف التل | ١,٥٠٠ |
| ٨ | برامج تعليم الكبار ومحو الأمية في الأردن | السيد عبد الكريم المومني | ١,٠٠٠ |
| ٩ | التعليم المهني في الأردن | الدكتور المهندس منذر واصف المصري | ٣,٥٠٠ |
| ١٠ | تطور وسائط النقل في الأردن (١٩٠٠ – ١٩٨٨م) | الأستاذ الدكتور يوسف صيام | ١,٥٠٠ |
| ١١ | القصة القصيرة في الأردن | الأستاذ الدكتور عبد الرحمن ياغي | ٣,٠٠٠ |
| ١٢ | الاسكان في الأردن | المهندس حمد الله النابلسي | ١,٠٠٠ |
| ١٣ | الحياة النيابية في الأردن (١٩٢٠ – ١٩٩٣م) | السيد هاني خير | ٢,٥٠٠ |
| ١٤ | تطور التجارة الخارجية في الأردن (١٩٢١ – ١٩٩١م) | الدكتور منذر الشرع | ١,٠٠٠ |

| التسلسل | الكتاب | المؤلف | الثمن (بالدينار الأردني) |
| --- | --- | --- | --- |
| ١٥ | منطقة البلقاء والكرك ومعان ١٢٨١ – ١٣٣٧ هـ / ١٨٦٤ – ١٩١٨م | السيد محمد سالم الطراونة والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت | ١,٥٠٠ |
| ١٦ | العمل التطوعي ورعاية المعوقين في الأردن | الدكتور عبد الله الخطيب | ٠,٥٠٠ |
| ١٧ | البيئة السياسية وتطور أعمال البريد في الأردن | الدكتور سعيد أبو دية | ١,٠٠ |
| ١٨ | الصحة في الأردن | الدكتور عادل زيادات | ٢,٠٠٠ |
| ١٩ | الشعر في الأردن | الدكتور سمير قطامي | ١,٠٠٠ |
| ٢٠ | المسرح في الأردن | الدكتور مفيد حوامدة | ١,٠٠٠ |
| ٢١ | القضاء النظامي في الأردن | الدكتور مفلح القضاة | ١,٥٠٠ |
| ٢٢ | التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن | الدكتور محمد سعيد النابلسي | ١,٠٠٠ |
| ٢٣ | مسيرة الثورة العربية على الساحة الأردنية | الدكتور ممدوح الروسان | ١,٠٠٠ |
| ٢٤ | من تاريخنا الحديث:<br>١- الثورة العربية: الأسباب والمبادئ والأهداف<br>٢- شرقي الأردن: قبل تأسيس الامارة | السيد سليمان موسى | ١,٥٠٠ |
| ٢٥ | الأرض وملكيتها في الأردن | السيد بدري الملقي | ١,٠٠٠ |
| ٢٦ | الشباب في الأردن | الدكتور علي الزغل | ٢,٠٠٠ |
| ٢٧ | الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن | الدكتور إبراهيم بدران | ١,٥٠٠ |
| ٢٨ | السياحة والاستجمام في الأردن | الدكتور حابس سماوي | ١,٥٠٠ |
| ٢٩ | القضاء الشرعي في الأردن | الشيخ محمد محيلان | ١,٠٠٠ |
| ٣٠ | النظام الإداري في الأردن | الدكتور خالد الزعبي | ١,٥٠٠ |
| ٣١ | الرواية في الأردن | الأستاذ الدكتور إبراهيم السعافين | ٤,٥٠٠ |
| ٣٢ | الفن التشكيلي في الأردن | الدكتور محمود صادق | ٣,٠٠٠ |

| التسلسل | الكتاب | المؤلف | الثمن (بالدينار الأردني) |
|---|---|---|---|
| **ثانياً: سلسلة كتب المطالعة:** | | | |
| ٣٣ | امارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ – ١٩٤٦م | السيد سليمان موسى | ٤,٥٠٠ |
| ٣٤ | تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي١٩٥٢ – ١٩٦٧ م (الطبعة الثانية) | الدكتور حازم نسيبة | ٣,٥٠٠ |
| ٣٥ | السكان والحياة الاجتماعية | الدكتور أحمد الربايعة والدكتور أحمد حمودة | ٢,٠٠ |
| ٣٦ | الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى | السيد سليمان موسى | ٤,٠٠٠ |
| ٣٧ | ملامح عامة للحياة الثقافية في الأردن ١٩٥٣ – ١٩٩٣م | السيد أحمد المصلح | ٦,٠٠٠ |
| **ثالثاً: سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة** | | | |
| ٣٨ | التجربة الحزبية في الأردن (الطبعة الثانية) | الدكتور عبد الله نقرش | ٢,٠٠٠ |
| ٣٩ | الأردن ومؤتمرات القمة | الأستاذ الدكتور محمد ابراهيم فضة | ١,٥٠٠ |
| ٤٠ | التعاون الأردني الخليجي في ميادين التنمية | الدكتور صالح خصاونة | ١,٥٠٠ |
| ٤١ | الأوقاف والمساجد وتطور التعليم الديني | الدكتور محمد راكان الدغمي والدكتور صالح ذياب الهندي | ٢,٥٠٠ |
| ٤٢ | الاتجاهات الفكرية للثورة العربية الكبرى من خلال جريدة القبلة | الدكتورة سهيلة الريماوي | ١,٥٠٠ |
| ٤٣ | العمل والعمال في الأردن | الدكتور منصور العتوم | ١,٠٠٠ |
| ٤٤ | القضاء العشائري في الأردن | الدكتور محمد أبو حسان | ٢,٠٠٠ |

| التسلسل | الكتاب | المؤلف | الثمن (بالدينار الأردني) |
| --- | --- | --- | --- |
| ٤٥ | الأردن والمنظمات الدولية | الدكتور وليد السعدي والسيدة اعتماد فرماوي | ١,٠٠٠ |
| ٤٦ | الوسطية بين الكلمة والفعل في التجربة الأردنية | الدكتور صبحي العتيبي | ١,٥٠٠ |
| ٤٧ | القضية الفلسطينية والقادة الهاشميون (الحسين، عبد الله، فيصل، غازي، عبد الإله) ( ١٩١٥-١٩٥١م) | الأستاذة الدكتورة خيرية قاسمية | ٣,٠٠٠ |

<u>رابعاً: سلسلة المصادر والمراجع</u>

| التسلسل | الكتاب | المؤلف | الثمن (بالدينار الأردني) |
| --- | --- | --- | --- |
| ٤٨ | فهرس الرسائل الجامعية عن تاريخ الأردن | باشراف الدكتور فاروق منصور | ٢,٠٠٠ |
| ٤٩ | مصادر ومراجع عن الثورة العربية الكبرى | السيد محمد علي الصويركي الكردي | ٣,٥٠٠ |


الذخيرة العربية